السنة الثالثة - العدد «106» - الاثنين 16 نوفمبر 2026م - 6 جمادى الآخرة 1448هـ

أفق جديد
NEW HORIZON



عودة بيوت الأشباح

تحت ظلال الحرب، تعود بيوت الأشباح إلى المشهد السوداني، لكن بوجوه وأسماء مختلفة، لم تعد المعتقلات السرية تابعة لجهة واحدة، فقد انتشرت بين مراكز القوة والتشكيلات المسلحة، بعيداً عن أعين القانون والرقابة.
اعتقالات بلا أوامر قضائية واضحة، ومحتجزون ينقلون بين مقار مجهولة، وأسر تخوض رحلة بحث شاقة لمعرفة مصير أبنائها، وبين اتهامات التعاون مع أطراف الحرب وغياب المساءلة، تتسع دائرة الخوف، ويصبح الاختفاء خلف الجدران وجهاً آخر لمعاناة المدنيين في السودان.

النصر لأصحاب الحلم

ربما نحتاج، في هذه اللحظة الفارقة من تاريخ السودان، إلى أن نرفع سقوف الأمل، وأن نتمسك بحلم الخلاص أكثر من أي وقت مضى، لا لأن الطريق صار معبّداً، ولا لأن المأساة بلغت نهايتها، وإنما لأن كثيراً من الوقائع والمؤشرات باتت تقول إن هذه الحرب، التي أطبقت على البلاد وأهلها لأكثر من ثلاثة أعوام، تقترب من خواتيمها، وأن المشهد الذي بدا، في أوقات كثيرة، مفتوحاً على احتمالات لا نهاية لها، بدأ يضيق أمام مشعلي الحرب ونافخي كيرها.

لكن السؤال الذي ينبغي ألا يغيب عنا هو: كيف ستنتهي هذه الحرب؟ ومن الذي سيخرج منتصراً من بين ركام المدن، ووجع النازحين، ودموع الأمهات، ومقابر الأحبة؟

إننا نعتقد أن الحرب لن تنتهي بالضرورة كما اشتهى الذين أشعلوا نيرانها، ولا كما خطط الذين ظنوا أن بإمكانهم إعادة عقارب التاريخ إلى الوراء، أو إخضاع إرادة السودانيين بقوة السلاح، ولا كما أراد الذين استثمروا في الموت، وجعلوا من استمرار المأساة وسيلة للبقاء في السلطة أو العودة إليها. فالحروب قد تنتهي بانكسار جيوش، أو بتراجع قوات، أو بتوقيع اتفاقات، لكنها لا تحسم وحدها مصائر الشعوب، ولا تمنح صكوك النصر لمن امتلكوا السلاح أكثر من غيرهم.

النصر الحقيقي في السودان لن يكون نصيب طرف عسكري على آخر، ولن يكون انتصار بندقية على بندقية، أو راية على راية، وإنما سيكون انتصار الشعب الذي دفع الثمن الأكبر، وصبر على ما لم يكن في وسع بلد أن يحتمله، وصابر في وجه الجوع والتشريد والفقد والانكسار، وظل، رغم كل شيء، يحتفظ بحقه في وطن لا تحكمه فوهات البنادق، ولا تصادر فيه الأحلام باسم الضرورة أو الأمن أو حماية الدولة.

لقد فقد السودانيون من أعمارهم وأيامهم ما لا يمكن تعويضه، وخسروا بيوتهم ومدنهم ومصادر رزقهم، وتوزعوا بين المنافي ومخيمات النزوح ومراكز اللجوء، ودفنوا أحبتهم في قبور بعيدة، أو تركوهم خلف خطوط النار، لا يعرفون عن مصائرهم شيئاً. ومع ذلك لم يفقدوا المعنى الأكبر الذي خرجوا من أجله في ديسمبر المجيدة؛ معنى أن يكون السودان وطناً للجميع، وأن تكون كرامة الإنسان أساس الدولة، وأن لا يكون المواطن تابعاً لحاكم، ولا رهينة لقائد عسكري، ولا ضحية لصراع على السلطة.

من هنا، فإن اقتراب نهاية الحرب، إن صدقت المؤشرات التي تتشكل على الأرض، ينبغي ألا يقودنا إلى الاحتفال بمجرد توقف إطلاق النار، أو الاكتفاء بعودة بعض مظاهر الحياة إلى المدن، وإنما يجب أن يفتح الباب أمام معركة السودان الكبرى: معركة استعادة الدولة، وبناء السلام، ورد الاعتبار للضحايا، ومحاسبة كل من ارتكب جرماً في حق السودانيين، وإقامة حكم مدني ديمقراطي يستند إلى إرادة الشعب، لا إلى موازين القوة العسكرية.

إننا لا نريد سلاماً يعيد إنتاج أسباب الحرب، ولا تسوية تمنح الذين دمروا البلاد فرصة جديدة لإدارة خرابها، ولا انتقالاً مدنياً شكلياً تتوارى خلفه مراكز النفوذ القديمة، ولا دولة تتقاسمها البنادق وتقتسم مواردها شبكات المصالح. نريد سلاماً يؤسس لوطن جديد، ويعيد السياسة إلى أصحابها، والقرار إلى المواطنين، والجيش إلى مهمته المهنية والوطنية، ويضع حداً نهائياً لتدخل السلاح في صناعة الحكم.

ولذلك فإننا نتمسك بمبادئ ثورة ديسمبر المجيدة، لا باعتبارها ذكرى نستدعيها كلما ضاقت بنا الأيام، وإنما باعتبارها مشروعاً وطنياً لم تسقطه الحرب، ولم تمحه سنوات الدم، ولم تنل منه حملات التشويه والتخوين. فالحرية ليست ترفاً يمكن تأجيله إلى ما بعد الحرب، والسلام ليس مجرد غياب للرصاص، والعدالة ليست شعاراً سياسياً قابلاً للمساومة. إنها الأركان التي لا يمكن أن يقوم السودان من دونها.

قد يطول الطريق، وقد تتعثر الخطوات، وقد يحاول الذين خسروا رهانهم على الحرب أن يفتحوا أبواباً جديدة للفوضى، لكن الشعوب التي تدفع كل هذا الثمن لا يمكن أن تقبل في النهاية بأقل من حقها في الحياة والحرية والكرامة.

إن السودان الذي نريده لن يولد من رحم انتصار عسكري، وإنما من إرادة شعبية تنتصر على الحرب وعلى أسبابها، وتسترد الدولة من خاطفيها، وتعيد بناء المستقبل على قاعدة المواطنة المتساوية والحكم المدني الديمقراطي.

ذلك هو النصر الذي ننتظره، وتلك هي الخواتيم التي نريدها لهذه الحرب؛ أن ينتصر السودانيون، لا أن ينتصر عليهم أحد، وأن تشرق من بين هذا الركام دولة الحرية والسلام والعدالة.

فالحرب، مهما طال ليلها، ليست قدراً أبدياً، والسودان أكبر من الذين أشعلوا نيرانها، وأبقى من مشاريعهم، وأحق بالحياة من كل الذين أرادوا له أن يموت.



أحمد هارون يظهر.. والعدالة تغيب
حيدر المكاشفي 12

وداعاً.. المرشد
عثمان فضل الله 28

رحل «حكيم السودان»، مولانا/ محمد عثمان الميرغني:
فليكن رحيله حافزاً لاستلهام تاريخنا الوطني
عثمان عبدالله فارس 39

إلى الهندي عزالدين...
لا ماركو روبيو سيُبرّئ أحمد هارون، ولا حوار العسكر يمحو جرائم دارفور!!
أحمد عثمان محمد المبارك 59

حين تنهار اللغة.. يسقط الوعي
خطاب الكراهية ومعركة استعادة الوطن
عثمان عبدالله فارس 67

تتجاوز كل هزائم التجديد النصفي منذ عام 1934
انتخابات 2026.. أكبر خسارة لحزب الرئيس
مولانا: أبو بكر حمد 74

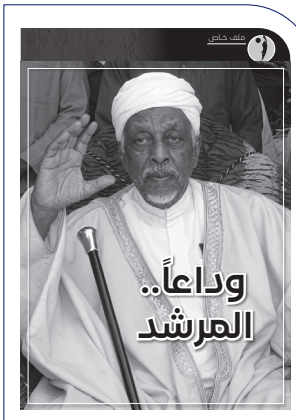
تحولات المثقف.. البازنقر والجنقو نموذجاً
عبد الماجد عليش 92

حكاية من بيئتي (47) أب كـــــدوس
محمد أحمد الفيلابي 103

السـودان.. انفصال 9 آلاف طفل عن ذويهم بسبب الحرب 04

لجنة التفكيك ترصد حركة أموال وبيع عقارات في الخرطوم 08

مادة «السيانيد» تهدد الحياة في جنوب كردفان 24

وداعاً.. المرشد
ملف خاص 27

إل نينو.. خريف جاف وشتاء حارق 41


قوافل وضح النهار.. فوضى وتلاعب في قوت مواطني كسلا؟؟؟ 45

فقدت مدينة جنينها في أوغندا لكنها تكافح لعلاج أطفالها البقية 48

بذاءة الخطاب السياسي.. ليست انفعالاً عابراً 55




السـودان..
انفصال 9 آلاف طفل عن ذويهم بسبب الحرب



الخرطوم - ابتسام حسن

تزايد عدد الأطفال المنفصلين عن والديهم خلال فترة الحرب بصورة كبيرة جداً، إذ رصدت المنظمات المعنية انفصال (9) آلاف طفل عن والديهم. وهذه مشكلة كبيرة، حسب مختصين تحدثوا إلى «أفق جديد»، واعتبروا أن أعداد الأطفال المنفصلين عن والديهم تفوق إمكانات دور الرعاية المتوفرة في المناطق التي تم تحريرها، وهي إشكالية كبيرة جداً.

وقالت مسؤولة برامج الحماية في المنظمة الدولية للهجرة، رواء أحمد، إن النزاع المسلح في السودان أفرز حالات وفيات تسببت في انفصال الأطفال عن عائلاتهم، إلى جانب قضايا النزوح.

وأشارت أحمد، حسب منصة أخبار الأمم المتحدة، إلى أن المنظمة الدولية للهجرة سجلت قرابة 9 آلاف طفل انفصلوا عن عائلاتهم في السودان.

وأشارت إلى بروز قضايا العمالة والاتجار بالأطفال والعنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصةً ضد الفتيات.

وقالت إن نقص التمويل يجعل حماية الأطفال أمراً صعباً، ويمكن القول إن جميع البرامج منقذة لحياة الأطفال من خلال تمكين الوصول إليهم.

محاولات إعادة الدمج

وقال الأمين العام للمجلس القومي لرعاية الطفولة، الدكتور عبد القادر عبد الله، إن المجلس القومي لرعاية الطفولة يعمل بجهد كبير لإدماج هؤلاء الأطفال. وأشار إلى أنه، فيما يتعلق بالأطفال التسعة آلاف، فإن مجلس رعاية الطفولة داخل وزارة التنمية الاجتماعية، والإدارة العامة لحماية الأسرة والطفل بوزارة الداخلية، تعملان بجد لإعادة الدمج الأسري للأطفال.

وقال لـ«أفق جديد» إن هذا يتم بواسطة عدد مقدر من اختصاصيي الرعاية الاجتماعية المهنية، وإن الإدارتين تعملان معاً لإيجاد طريقة لتوزيع الأطفال، إذ لا بد من التواصل مع مؤسسات الدولة لإيجاد دعم معنوي أو إيجاد أي حل من الحلول الأخرى.

ونوه إلى أن دمج الأطفال في أسرهم مسألة مهنية، وأن الأسر البديلة لهؤلاء الأطفال أيضاً مسألة مهنية، لا تتم إلا عن طريق مجلس الطفولة أو الإدارة العامة لحماية الأسرة والطفل، والجهات الأصيلة من منظمات المجتمع المدني. وهذا العمل، حسب الأمين العام لمجلس الطفولة، يفترض أن يُنجز بواسطة الجهات المعنية.

وقال الأمين العام لمجلس الطفولة إن هناك عدداً كبيراً من الأسر السودانية

الحرب أفرزت حالات وفيات تسببت في انفصال الأطفال عن عائلاتهم.

على أتم الاستعداد لإدماج هؤلاء الأطفال في الأسر البديلة، بالتنسيق مع أي والٍ من الولاة، وبالتعاون مع مجلس الطفولة. وقال إن الأمر يتم بأمر الحكومة، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، حتى يتحقق المطلوب لإنجاز هذه المهام الإنسانية.

مصير الأطفال

تقيم نسبة كبيرة من الأطفال في مراكز إيواء مؤقتة بولايات آمنة (القضارف، وكسلا، وبورتسودان)، ومعسكرات في تشاد ومصر وجنوب السودان. وهم معرضون لمخاطر عالية جداً، مثل التجنيد، وعمالة الأطفال، والزواج القسري للفتيات، والاتجار، والصدمات النفسية الحادة، وسوء التغذية. فيما يبرز خطر أكبر، إذ إن الأطفال دون سن الخامسة هم الأكثر عرضة للوفاة بسبب فقدان الرعاية والتحصين والرضاعة.

منع التبني المنفصل

يمنع القانون السوداني والمواثيق الدولية التبني الدائم للأطفال المنفصلين بسبب الحرب، حسب خبراء تحدثوا إلى «أفق جديد»، لأن الأصل أن أهلهم على قيد الحياة. وتسمى هذه العملية «رعاية مؤقتة» وليس تبنياً.

غير أن هناك مواثيق تختص بالتسجيل والتوثيق، إذ يتم تسجيل كل طفل في نظام، وهو نظام اليونيسف لحماية الطفل، مع صورة وبصمة وأساور تعريف.

المشكلة في السودان

ويقول الخبير الصحي عبد الماجد مردس إن النظام الصحي منهار جزئياً بسبب الحرب، وإن عدد الأسر الحاضنة قليل جداً مقارنة بالعدد، البالغ 9 آلاف طفل.

وأشار إلى أن الأطفال المنفصلين عن ذويهم يحتاجون إلى الرعاية الصحية والجسدية، بدءاً من الفحص الأولي الفوري للكشف عن سوء التغذية والجروح والأمراض المعدية، واستكمال التطعيم الروتيني، خاصةً أن الحصبة وشلل الأطفال منتشران وسطهم، وعلاج الإسهالات والملاريا.

كما يحتاجون إلى الدعم النفسي، إذ إن معظمهم يعاني من اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، والتبول اللاإرادي، والصمت الانتقائي. ويتم ذلك عبر مساحات صديقة للطفل وجلسات للتفريغ النفسي.

خطة الدمج

وأوضح الخبير الصحي أن هناك خطة لدمج الأطفال المنفصلين عن ذويهم، وهو البروتوكول الرسمي المتبع في السودان، وتشرف عليه وزارة التنمية الاجتماعية واليونيسف.

ولا يتم اللجوء إلى دور الأيتام إلا كحل أخير.

السياسة العالمية

السياسة العالمية هي الرعاية الأسرية البديلة، حسب خبراء؛ إذ يتم البحث أولاً عن الأسرة الممتدة (العم، والخال، والجد). وإذا لم توجد، يتم إيداع الطفل لدى أسرة حاضنة

نقص التمويل يجعل حماية الأطفال أمراً صعباً.

جميع البرامج منقذة لحياة الأطفال من خلال تمكين الوصول إليهم.

أعداد الأطفال المنفصلين تفوق إمكانات دور الرعاية المتوفرة.

الأطفال المنفصلون عن ذويهم يحتاجون إلى الرعاية الصحية والجسدية.

(كفالة مجتمعية) من الثقافة والدين نفسيهما، مع متابعة شهرية ودعم مالي بسيط.

التغذية

يواجه برنامج التغذية العلاجية التابع لليونيسف تحديات، تتمثل في فقدان الملفات الصحية، وعدم وجود تطعيمات سابقة، وعدم وجود كادر كافٍ للصحة النفسية.

دور المنظمات

دور منظمات الأمم المتحدة في إعادة الأطفال المنفصلين عن أسرهم مقسم؛ إذ تتولى اليونيسف قيادة ملف حماية الطفل، وهي مسؤولة عن التسجيل والبحث عن الأسر وتوفير الرعاية البديلة.

فضلاً عن دور المفوضية السامية، التي تتولى مسؤولية الأطفال المنفصلين في معسكرات اللجوء خارج السودان، وتُعد تشاد أكبرها.

كما أن هناك دوراً للجنة الدولية للصليب الأحمر، التي لديها برنامج قوي جداً اسمه «إعادة الروابط العائلية»، ولديها خط ساخن وصور للأطفال، وتعمل مع الهلال الأحمر السوداني.

وهناك أيضاً دور يقع تحت مسؤولية منظمة إنقاذ الطفولة، التي تقوم بتشغيل مراكز مؤقتة للرعاية.

آلية الإرجاع

هناك آلية لإعادة الأطفال إلى ذويهم، تتمثل في تسجيل الطفل، والبحث النشط عن الأهل عبر الصور والإذاعات المحلية وواتساب والقوائم، والتحقق الدقيق من القرابة (لمنع الاتجار)، ولمّ الشمل، مع المتابعة لمدة تتراوح بين 3 و6 أشهر.

مصير أولئك الأطفال

حسب تصنيف اليونيسف واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ينقسم الأطفال المنفصلون بسبب حرب السودان إلى ثلاث فئات: أطفال منفصلون مع أقارب من الأسرة الممتدة أو جيران، وليس مع الأب والأم المباشرين؛ وأطفال غير مصحوبين، أي وحدهم تماماً بلا أي بالغ مسؤول؛ وأطفال مفقودون، لا يُعرف مصير ذويهم.

الحرمان من التعليم

وقال الخبير التربوي والناطق الرسمي باسم لجنة المعلمين، سامي الباقر، إن الحرب فصلت آلاف الأطفال عن أسرهم، وحرمت ملايين الأطفال من التعليم، وعمّقت التسرب وفقدان سنوات دراسية. وأشار إلى أن الأطفال المنفصلين عن ذويهم هم الأكثر عرضة لفقدان حقهم في التعليم والحماية معاً.

وأكد أن لجنته تدعو إلى ضرورة إعادة لمّ شمل الأطفال بأسرهم، وتوفير رعاية مؤقتة لمن يتعذر ذلك، وإعادتهم سريعاً إلى الفصول الدراسية، مع معالجة الفاقد التعليمي وتوفير الدعم النفسي.

وأوضح أنه تقع على منظمات الأمم المتحدة وشركائها مسؤولية أساسية في تتبع الأطفال وأسرهم، ودعم إعادة دمجهم تعليمياً وأسرياً.

وشدد على أن حماية الطفل في زمن الحرب تعني حمايته من فقدان الأسرة وفقدان التعليم معاً.

لجنة التفكيك

ترصد حركة أموال وبيع عقارات في الخرطوم





الخرطوم - محمد عبد الباقي

عمل اللجنة بعد عودتها الأخيرة يختلف كلياً عما كانت تقوم به سابقاً.

قال عضو لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة والناطق باسمها، المحامي وجدي صالح، إن اللجنة تتبع حالياً الأموال المنهوبة وتحديث البيانات لتشمل كل التجاوزات المالية التي حدثت بعد انقلاب أكتوبر وحرب الخامس عشر من أبريل، وأشار إلى تنسيق منظمات معنية بغسل الأموال ومكافحة الإرهاب، وقال صالح إن عمل اللجنة بعد عودتها الأخيرة يختلف كلياً عما كانت تقوم به في الفترة التي سبقت انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر.

في مارس الماضي، ومن العاصمة الكينية نيروبي، فاجأت لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة السودانيين بإعلان استئناف نشاطها، بعد أكثر من أربعة أعوام على تجميد عملها عقب انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021.

وأثارت عودة اللجنة اهتماماً واسعاً وجدلاً كبيراً، لا سيما أنها جاءت بصورة مفاجئة من خارج السودان، وهي الجهة التي يُفترض أن تكون جزءاً من السلطة.

عودة اللجنة دفعت السودانيين إلى رفع سقف توقعاتهم إلى مستويات قياسية، باعتبار أن اللجنة كانت الذراع القوية لثورة ديسمبر، ويقع على عاتقها تفكيك الحركة الإسلامية وأذرعها التي تغلغلت بقوة في هياكل الدولة والأجهزة النظامية، واستنزفت الخزينة العامة لصالح التنظيم.

ومنذ انطلاقتها في العاشر من ديسمبر 2019 حمل قطاع واسع من السودانيين لجنة إزالة تمكين نظام الثلاثين من يونيو مسؤولية ثقيلة، أملاً في أن تمهد الطريق أمام المد الثوري، وقد بدأت اللجنة عملها فعلياً وحققت أكثر مما كان متوقعاً منها، إلى أن علق نشاطها عقب انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021.

كان قائدا الانقلاب سخياً مع أعضاء التنظيم المُصنف إرهابياً، حيث لم يكتفِ بإعادة رموز النظام البائد إلى السلطة، أيضاً أعاد إليهم الممتلكات التي صادرتها اللجنة، وقرر تعليق عملها، لكنه لم يتمكن من إلغاء قانونها رغم المحاولات التي جرت في هذا الشأن.

وفي خضم الزخم الذي أحدثه قرار الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف الحركة الإسلامية السودانية وأفرعها تنظيماً إرهابياً، أعلن قادة اللجنة، التي علق نشاطها في الخرطوم قبل 53 شهراً، عودتها من العاصمة الكينية نيروبي.

والمفاجأة المدوية بعودة اللجنة جعلت قطاع واسع من أنصار ثورة ديسمبر يتوقعون أن يكون لعودتها تأثيراً مباشراً في مسار إيقاف الحرب، بينما رأى طرف آخر أن اللجنة ربما حصلت على ضوء أخضر من المجتمع الدولي لاستئناف نشاطها، عبر توفير الدعم المالي والسند القانوني.

مرت تسعة أشهر دون أن تعقد اللجنة مؤتمراً صحفياً آخر منذ المؤتمر الذي أعلنت فيه عودتها، وهو ما أثار تساؤلات عديدة بشأن فحوى الخطوة وجديتها.

عضو لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة والناطق باسمها، المحامي وجدي صالح، يفسر دواعي العودة وأسباب الصمت الذي أعقب ذلك المؤتمر الشهير في نيروبي ويقول لـ«أفق جديد»: «عمل اللجنة بعد عودتها الأخيرة يختلف كلياً عما كانت تقوم به في الفترة التي سبقت انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر، حيث تعكف اللجنة حالياً على تتبع الأموال



المنهوبة وتحديث البيانات لتشمل كل التجاوزات المالية التي حدثت بعد انقلاب أكتوبر وحرب الخامس عشر من أبريل، بالتنسيق الدقيق مع عدد من الدول والمنظمات المعنية بغسل الأموال ومكافحة الإرهاب».

تابع وجدي: «بعد انقلاب أكتوبر، ظهرت حركة كبيرة للأموال، يحاول رموز النظام البائد وأعضاء الحركة الإسلامية المصنفة إرهابية نقلها من مكان إلى آخر وإخفاء أثرها. كما توجد عقارات وممتلكات داخل السودان يجري بيعها وتحويل قيمتها المالية إلى الخارج، إلى جانب تغيير ملكية كثير من الشركات العملاقة وبيع الأسهم، وهذه الأمور هي التي تعمل عليها اللجنة في الوقت الحالي».

وأشار عضو اللجنة والناطق باسمها إلى أنهم نسقوا خلال الفترة الأخيرة مع دول ومنظمات مهتمة بمكافحة الإرهاب وملكوها معلومات مهمة تتعلق بنشاط رموز النظام وحركة الأموال التي تدعم وتمول الإرهاب، مؤكداً على أن ذلك يقع في صميم عمل اللجنة خلال المرحلة الحالية.

وأضاف وجدي الذي أصبح الناطق باسم اللجنة، فيما تولى عضو المجلس السيادي الشرعي محمد الفكي سليمان رئاستها، أن اللجنة تنفذ حالياً نشاطاً واسعاً بوتيرة متسارعة، نظراً لحجم الفساد الذي أعقب انقلاب أكتوبر وعززته الحرب الجارية.

وقال: «نعكف حالياً بالتنسيق مع أعضاء مخولين في الداخل وشركائنا في الخارج على تتبع ورصد الأموال والمنقولات، فضلاً عن توثيق كل التجاوزات المالية، حتى تلك التي لم تكتمل الإجراءات بشأنها خلال فترة عمل اللجنة السابقة».

وحذر وجدي المواطنين من شراء أي ممتلكات سبق أن استردتها اللجنة وأُعيدت إلى أعضاء الحركة الإسلامية بعد الانقلاب، أو الممتلكات والأسهم التي لم تسترد بعد، مشيراً إلى أن هذه الممتلكات والأموال تخص الشعب السوداني وسيعاد استردادها مجدداً.

وفي ختام حديثه، نبه وجدي إلى أن اللجنة ستفصح عن كثير من المعلومات خلال الفترة المقبلة، في إطار عملها المستمر حالياً.

تعكف اللجنة حالياً على تتبع الأموال المنهوبة وتحديث البيانات.

توجد عقارات وممتلكات داخل السودان يجري بيعها وتحويل قيمتها للخارج.



أفق جديد
NEW HORIZON

عام ثالث من التجدد والالتزام

تدخل مجلة «أفق جديد» عامها الثالث، حاملةً معها تجربة صحفية تأسست على الإيمان بحق القارئ في معرفة الحقيقة، والالتزام بتقديم محتوى مهني ورصين يضع قضايا الوطن والمواطن في صدارة اهتماماته.

ومع بداية هذا العام، سيلاحظ قراؤنا بعض التغييرات والتجديد في الشكل والإخراج والتصميم، في إطار سعينا المستمر لتطوير تجربة القراءة، ومواكبة التحولات المتسارعة في عالم الصحافة الرقمية، وتقديم محتوى أكثر جاذبية وسهولة في الوصول والتصفح.

لكن هذا التجديد في الشكل لن يكون على حساب المضمون الذي اعتاد عليه قراؤنا، وظل يمثل هويتنا التحريرية وعنوان حضورنا؛ من الالتزام بالحقيقة، والتحليل العميق، وفتح المساحات للرأي والرأي الآخر، والانحياز لقضايا الناس وحقوقهم، ومناهضة الحرب وخطاب الكراهية.

نحن نتجدد في الشكل، لكننا نتمسك بجوهر رسالتنا، ونمضي بثبات على طريق جعل «أفق جديد» منصةً للحقيقة، وصوتاً لا يتخلى عن مسؤولياته المهنية والوطنية.

أحمـــد هـــارون يظهـــر.. والعدالة تغيـــب



حيدر المكاشفي

عودة الإسلاميين أعادت ملف المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية.

ظهور الرئيس المكلّف لأحد تيارات حزب المؤتمر الوطني المحلول، أحمد محمد هارون، عبر بودكاست السودان، وحديثه العلني بصفته قائداً سياسياً، لم يفتح فقط ملف عودة الإسلاميين إلى واجهة المشهد السياسي، وإنما أعاد إلى الواجهة واحداً من أكثر الملفات إحراجاً للسلطة القائمة في بورتسودان، إنه ملف المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، وعلى رأسهم هارون نفسه، والرئيس المعزول عمر البشير، وعبد الرحيم محمد حسين. فالرجل الذي ظل اسمه مرتبطاً بملاحقات المحكمة الجنائية الدولية على خلفية جرائم دارفور، يظهر اليوم أمام الرأي العام، لا باعتباره شخصاً مطلوباً للعدالة الدولية، بل باعتباره رئيساً مكلّفاً لحزب سياسي، يتحدث في الشأن العام ويعلن مواقف حزبه السياسية. وهنا يبرز السؤال الذي لا تستطيع السلطة القائمة تجاوزه: كيف يمكن لحكومة أن تتحدث عن سيادة القانون واستعادة مؤسسات الدولة، بينما لا تزال عاجزة أو غير راغبة في حسم قضية أشخاص صدرت بحقهم أوامر قبض دولية؟ إن المسألة تتجاوز الظهور الإعلامي لأحمد هارون، لتلامس جوهر العلاقة بين السلطة والعدالة، وبين الالتزامات القانونية الدولية والحسابات السياسية الداخلية، كما تضع حكومة الأمر الواقع أمام اختبار جديد بشأن موقفها الحقيقي من العدالة في جرائم دارفور.. فمن هو أحمد هارون، ولماذا يمثل ظهوره إحراجاً للسلطة؟

أحمد هارون ليس مجرد قيادي سابق في حزب المؤتمر الوطني، ولا شخصية سياسية عادية عادت إلى ممارسة نشاطها بعد سقوط نظام الإنقاذ. فهو أحد أبرز الأسماء التي ارتبطت بملف الجرائم المرتكبة في إقليم دارفور، وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية بحقه مذكرة توقيف في 27 أبريل 2007، تتضمن اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، على خلفية التهم الموجهة إليه في الأحداث التي شهدها الإقليم، وتشمل الاتهامات الموجهة إليه مسؤوليته عن جرائم القتل والاغتصاب والتعذيب والاضطهاد والنقل القسري للسكان، وهي اتهامات لم تفصل فيها المحكمة بحكم إدانة نهائي، لأن هارون لم يمثل أمامها حتى الآن.

وكان هارون قد شغل مناصب رفيعة في نظام الإنقاذ، بينها وزير الدولة بوزارة الداخلية ووزير الدولة بوزارة الشؤون الإنسانية، ثم تولى منصب واليَي جنوب وشمال كردفان، قبل أن يصبح لاحقاً من أبرز قيادات المؤتمر الوطني. وبعد سقوط نظام البشير، لم تنتهِ ملاحقته الدولية، كما لم يؤدِّ سقوط النظام إلى تسليمه للمحكمة. وقد زادت القضية تعقيداً بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023، حين أعلن هارون أنه خرج من سجن كوبر مع عدد من قيادات النظام السابق، في

كيف تتحدث السلطة عن سيادة القانون وتعجز عن تسليم المطلوبين؟.

هارون يظهر قائداً سياسياً لا شخصاً مطلوباً للعدالة الدولية.

ظروف أثارت أسئلة واسعة بشأن مسؤولية الجهات التي كانت تتولى حراسة السجن وإدارة المؤسسات العدلية والأمنية.

والآن يأتي ظهوره عبر بودكاست السودان ليضيف تطوراً سياسياً وإعلامياً جديداً، فالمطلوب دولياً لم يعد مجرد اسم تتداوله التقارير الحقوقية، وإنما شخصية تتحدث علناً عن السياسة السودانية وتقدم نفسها باعتبارها على رأس حزب سياسي. لكن السؤال القانوني المهم هنا: هل يؤدي ظهوره العلني إلى تحرك تلقائي من المحكمة الجنائية الدولية؟

فمن الناحية القانونية، لا تسقط مذكرة التوقيف الصادرة بحق أحمد هارون بمرور السنوات، ولا تتأثر بتغيير النظام السياسي في السودان، ولا بعودته إلى النشاط الحزبي، ولا بإعلانه تولي قيادة المؤتمر الوطني المحلول. فمذكرة التوقيف تظل قائمة ما لم تتخذ المحكمة قراراً قانونياً بشأنها، ولا يستطيع أي طرف سياسي أو حكومي إلغاءها أو تعطيل آثارها.

وهنا ينبغي التذكير بأن قضية دارفور وصلت إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593 الصادر في مارس 2005، الذي أحال الوضع في دارفور إلى المحكمة، ودعا الحكومة السودانية وجميع أطراف النزاع إلى التعاون معها. وهذه نقطة بالغة الأهمية، فالسودان ليس دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، لكنه أصبح بموجب قرار مجلس الأمن، ملزماً بالتعاون مع المحكمة فيما يتعلق بالإحالة الخاصة بدارفور. وبالتالي فإن حجة عدم انضمام السودان إلى نظام روما الأساسي لا تصلح مبرراً قانونياً للامتناع عن التعاون في هذه



القضية.

أما عن الخطوات التي يمكن أن تتخذها المحكمة إزاء ظهور هارون، فيمكن تحديدها في الآتي:

متابعة مكان وجوده، إذ يمكن لمكتب المدعي العام متابعة المعلومات العلنية المتعلقة بتحركاته وموقعه، والتحقق منها ضمن جهود تحديد أماكن المطلوبين.

وتجديد المطالبة بالقبض عليه، حيث يمكن للمحكمة أن تطلب من السلطات السودانية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ مذكرة التوقيف.

وطلب التعاون الدولي، فمن الممكن للمدعي العام التواصل مع الدول والجهات التي قد تتوفر لديها معلومات تساعد في تحديد مكانه والقبض عليه.

أما إذا ثبت أن جهة ملزمة بالتعاون امتنعت عن تنفيذ التزاماتها، يمكن للمحكمة إحالة مسألة عدم التعاون إلى مجلس الأمن، وفقاً للأحكام القانونية ذات الصلة.

لكن ينبغي إدراك أن المحكمة الجنائية الدولية لا تمتلك جهاز شرطة خاصاً بها، ولا تستطيع إرسال قوة أمنية إلى السودان لاعتقال هارون أو غيره. فهي تعتمد في تنفيذ أوامر القبض على تعاون الدول والسلطات المعنية، وهذا هو أحد أكبر أوجه الضعف في منظومة العدالة الجنائية الدولية: امتلاك المحكمة سلطة إصدار أوامر القبض والمحاكمة، دون امتلاك القوة التنفيذية المستقلة التي تضمن تنفيذها.

فهل يا ترى ستسلم حكومة بورتسودان المطلوبين؟ هذا هو السؤال الأكثر حساسية وإحراجاً لسلطة الأمر الواقع. فمنذ سقوط نظام البشير، ظلت قضية تسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية حاضرة في النقاش السياسي والقانوني السوداني، وصدرت عن مسؤولين في الفترة الانتقالية تصريحات بشأن التعاون مع المحكمة، بل أعلن مجلس الوزراء الانتقالي في أغسطس 2021 التوجه نحو تسليم المطلوبين. غير أن تلك التصريحات لم تتحول إلى تسليم فعلي لأحمد هارون أو عمر البشير أو عبد الرحيم محمد حسين.

ثم جاءت حرب أبريل 2023 لتزيد المشهد تعقيداً، مع خروج عدد من قيادات النظام السابق من سجن كوبر، وتراجع قدرة مؤسسات الدولة على ممارسة وظائفها، وعودة عناصر النظام السابق إلى النشاط السياسي والإعلامي، في ظل تحالفات وتقاطعات سياسية وعسكرية جديدة.

وهنا يبرز احتمالان بشأن موقف سلطة الأمر الواقع بخصوص تسليم هارون وبقية المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية: الاحتمال الأول، التسليم الفعلي، وهو الخيار الذي يتطلب إرادة سياسية حقيقية، واستعداداً لمواجهة التبعات الداخلية المترتبة على تسليم شخصيات ترتبط بالنظام السابق وبشبكات نفوذه السياسية والتنظيمية. الاحتمال الثاني، وهو المراوغة السياسية والقانونية، وهو الاحتمال الأرجح، وهو أن تكرر السلطة الحديث عن احترام القانون والتعاون الدولي، دون اتخاذ خطوات عملية، وأن تتذرع بالحرب والظروف الأمنية وعدم استقرار المؤسسات، أو تدفع باتجاه محاكمات وطنية لا تتوافر لها الضمانات اللازمة.

والواقع أن ظهور هارون العلني يجعل من الصعب الاستمرار في التذرع بعدم معرفة مكانه، إذا كان ظهوره مصحوباً بمعلومات موثوقة عن موقع وجوده وتحركاته. لكنه لا يثبت وحده أن الحكومة تسيطر على مكانه أو تستطيع اعتقاله فوراً. والأكثر إحراجاً للسلطة أن الرجل يظهر في الوقت الذي تتحدث فيه السلطة عن استعادة الدولة ومؤسساتها، وتطالب السودانيين بالالتفاف حولها، بينما لا تقدم إجابة مقنعة عن كيفية تعاملها مع ملف بهذه الخطورة.

ولا تقتصر القضية على أحمد هارون وحده. فهناك شخصيات أخرى لا تزال مرتبطة بملف دارفور أمام المحكمة، وأبرزها عمر حسن أحمد

مذكرة التوقيف لا تسقط بمرور السنوات أو تغيير النظام.

المحكمة تمتلك سلطة إصدار أوامر القبض دون قوة تنفيذية.

البشير، الرئيس المعزول، الذي صدرت بحقه مذكرتا توقيف في عامي 2009 و2010، تتعلقان باتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وعبد الرحيم محمد حسين، وزير الدفاع والداخلية الأسبق، الذي صدرت بحقه مذكرة توقيف في 2012، تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أما علي كوشيب، أحد أبرز المتهمين في ملف دارفور، فقد أصبح بالفعل أمام المحكمة بعد تسليم نفسه في عام 2020، وهي واقعة تؤكد أن الوصول إلى المتهمين وتقديمهم للمحاكمة أمر ممكن متى توافرت الإرادة والتعاون.

وبالتالي فإن المطلوب ليس التعامل مع ظهور هارون باعتباره حادثة منفصلة، بل باعتباره فرصة لإعادة فتح ملف العدالة الدولية برمته، ومساءلة السلطة عن مصير جميع المطلوبين.

ومن الجوانب اللافتة في هذه القضية وجود مكافأة أمريكية مرصودة مقابل معلومات تقود إلى القبض على أحمد هارون أو نقله إلى المحكمة الجنائية الدولية. فقد أدرجته وزارة الخارجية الأمريكية ضمن برنامج مكافآت من أجل العدالة (Rewards for Justice)، الذي يستهدف الحصول على معلومات تساعد في الوصول إلى أشخاص مطلوبين على خلفية جرائم وانتهاكات خطيرة. وتداولت الإعلانات المتعلقة به مكافأة تصل إلى خمسة ملايين دولار مقابل معلومات تؤدي إلى اعتقاله أو نقله إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وهنا يبرز سؤال مهم: هل يمكن أن يؤدي ظهوره الإعلامي إلى تحريك هذا البرنامج مجدداً؟ من حيث المبدأ، فإن الظهور العلني قد يوفر معلومات جديدة تساعد في تحديد مكان الشخص المطلوب، وقد يتيح للجهات الأمريكية إعادة تقييم المعلومات المتوافرة لديها، والتحقق مما إذا كانت تستدعي إجراءات إضافية..

المفارقة المؤلمة أن السودان الذي شهد واحدة من أبشع المآسي الإنسانية في تاريخه الحديث، والذي لا يزال شعبه يدفع ثمن الحرب الراهنة، يجد نفسه أمام مشهد تتراجع فيه العدالة مرة أخرى لمصلحة الحسابات السياسية والعسكرية. فالحرب الحالية لم توقف فقط مسار الانتقال الديمقراطي، وإنما جعلت ملفات المحاسبة والعدالة أكثر تعقيداً، ووفرت بيئة مناسبة لعودة شخصيات ارتبطت بحقبة الانتهاكات والفساد والاستبداد إلى المشهد العام.

ومن هنا فإن قضية أحمد هارون لا ينبغي اختزالها في سؤال ما إذا كانت حكومة بورتسودان ستسلمه أم لا، وإنما يجب أن تطرح سؤالاً أكبر: هل تمتلك السلطة القائمة إرادة حقيقية لبناء دولة تحترم القانون، أم أنها تريد استعادة الدولة بمؤسساتها وأجهزتها، ولكن دون المساس بمراكز النفوذ والشخصيات التي ارتبطت بجرائم الماضي؟

إن التسليم للمحكمة الجنائية الدولية ليس انتقاصاً من السيادة السودانية، كما يحاول البعض تصويره، وإنما هو استجابة لالتزام قانوني دولي، وخطوة في اتجاه إنصاف الضحايا وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. والأهم أن العدالة ليست ملكاً للحكومات حتى تمنحها لمن تشاء وتحجبها عمن تشاء، وليست ورقة تفاوض يمكن استخدامها عند الحاجة ثم وضعها في الأدراج عندما تتعارض مع المصالح السياسية.

لقد ظهر أحمد هارون أمام الكاميرا، وبقي السؤال الذي ينتظر إجابة أمام المحكمة الجنائية الدولية: متى يظهر أمام منصة العدالة؟

ظهور هارون العلني يجعل التذرع بجهالة مكانه أكثر صعوبة.

المراوغة السياسية والقانونية تظل الاحتمال الأرجح.

أسماء جديدة وعناوين كالعادة مجهولة

عـــودة بيـوت الأشبـاح

السجون السرية لنظام الإنقاذ تعود بأسماء جديدة وعناوين مجهولة.. لكل قوة معتقلها ومحققوها وسجّانوها





السجون السرية لنظام الإنقاذ تعود بأسماء جديدة وعناوين مجهولة.



لم تكن بيوت الأشباح في السودان مجرد مبانٍ احتُجز فيها المعارضون السياسيون بعيداً عن أعين القانون، بل كانت منظومة كاملة للاعتقال خارج المؤسسات العدلية، والتعذيب، وانتزاع الاعترافات، وإذلال الخصوم السياسيين. كانت الدولة تنكر وجودها، بينما يعرف ضحاياها جيداً أن هناك عالماً آخر خلف الأبواب المغلقة، لا تصل إليه النيابة، ولا تعرف عنه أسر المعتقلين شيئاً، ولا يملك من يدخله ضمانة بالخروج حياً.

في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، أصبح اسم «بيوت الأشباح» مرادفاً للخوف في السودان. بيوت ومبانٍ حكومية ومقار أمنية تحولت إلى سجون سرية، انتشرت في الخرطوم ومدن أخرى، أدارتها أجهزة النظام السابق بعيداً عن السجون الرسمية. كان الاعتقال يتم غالباً دون أمر قضائي، ويُقتاد الأشخاص إلى أماكن لا تحمل لافتات، ولا توجد فيها سجلات معلنة، ثم تبدأ رحلة من التحقيق القاسي والتعذيب النفسي والجسدي، بينما تظل عائلات المعتقلين معلقة بين الخوف والبحث والإنكار الرسمي.

بعد أكثر من ثلاثة عقود، بعد عودة الإسلاميين، يعود المصطلح إلى التداول، لكن بمصطلحات وأسماء جديدة، غير أن المشهد الراهن يحمل ملامح أكثر تعقيداً. فالسجون السرية لم تعد، وفق إفادات متداولة وشهادات عن الاعتقالات خلال الحرب، مرتبطة بجهة أمنية واحدة أو مركز معروف، وإنما تتوزع أماكن الاحتجاز بين تشكيلات عسكرية وأمنية ومجموعات مسلحة، لكل منها مقارها التي تستخدمها للاحتجاز والتحقيق، دون وجود حصر معلن لأعدادها أو مواقعها أو أعداد المحتجزين داخلها.

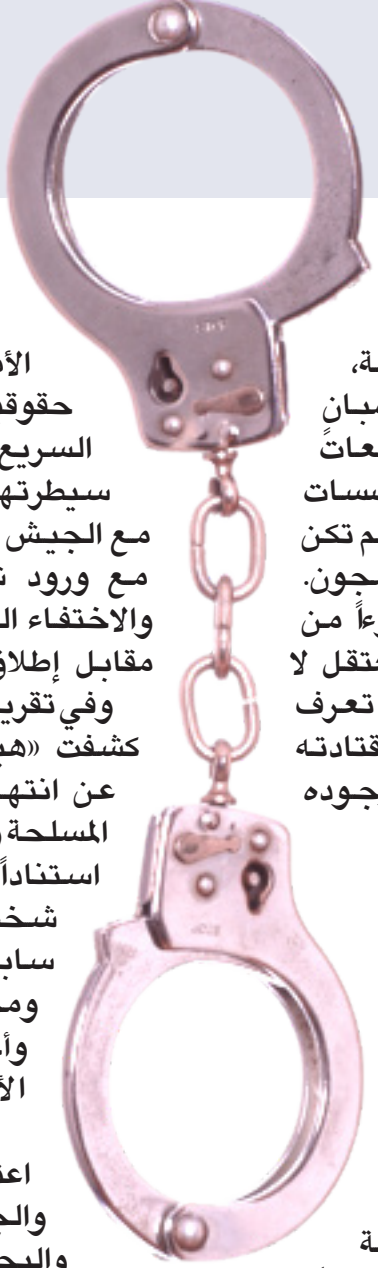
إنها عودة لظاهرة قديمة في سياق حرب جديدة؛ حرب اتسعت فيها مراكز القوة، وتعددت فيها الجهات التي تمارس الاعتقال، وتراجعت معها قدرة المؤسسات المدنية والعدلية على معرفة مصير آلاف الأشخاص.

سجون متنقلة

لم يكن اختيار البيوت مقراً للاعتقال أمراً عشوائياً. كانت الفكرة تقوم على إبعاد المعتقل عن السجون المعروفة، وقطع صلته بالعالم الخارجي، وحرمان أسرته ومحاميه من معرفة مكانه. لم تكن هناك سجلات يمكن الرجوع إليها، ولا جهة تعترف بالمسؤولية عن احتجازه. وإذا سأل ذوو المعتقل عنه، كانت الإجابة الأكثر شيوعاً هي الإنكار.

ومن أشهر تلك المواقع ما عُرف باسم «بيت أشباح سيتي بنك»، أو «الواحة»، في الخرطوم. وقد وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها الصادر عام 1996، المعنون «خلف الخط الأحمر: القمع السياسي في السودان»، تفاصيل عمل هذه المعتقلات، اعتماداً على شهادات ناجين ومعتقلين سابقين.

كان الموقع يضم زنازين شُيدت خصيصاً للاحتجاز، بعضها لا يتسع إلا لمساحة صغيرة تكاد تعادل مساحة سجادة صلاة. وفي مارس 1995، نُقل عشرات المعتقلين منه إلى قسم خاص داخل سجن كوبر، بعد أن أصبحت سمعته وموقعه معروفين على نطاق واسع. لكن إغلاق جزء من المبنى لم يكن نهاية المنظومة؛ فقد استمر نقل المعتقلين بين السجن ومقار أمنية أخرى، واستمرت عمليات الاستجواب والتعذيب.



وتكشف تقارير تلك الفترة أن بيوت الأشباح لم تكن مجرد منازل خاصة، بل شملت مقار أمنية ومبانٍ حكومية ومواقع داخل مجمعاتٍ عسكرية، بل إن بعض المؤسسات التي استُخدمت للاحتجاز لم تكن تبدو في ظاهرها أماكن للسجون.

وهكذا كانت السرية جزءاً من آلية التعذيب نفسها؛ فالمعتقل لا يعرف أين هو، وأسرته لا تعرف من يحتجزه، والجهة التي اقتادته تستطيع أن تتنصل من وجوده لديها.

الحرب تعيد الظاهرة

بعد اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، لم تعد الاعتقالات خارج القانون مقتصرة على جهاز أمني مركزي أو سلطة واحدة. فقد أنتج تفكك مؤسسات الدولة وتعدد التشكيلات المسلحة واقعاً جديداً، أصبحت فيه السيطرة على الأرض مصحوبة، في مناطق مختلفة، بالقدرة على الاعتقال والتحقيق والاحتجاز.

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش، وثقت منظمات حقوقية تورط خلايا أمنية تضم عناصر من الاستخبارات العسكرية وجهاز المخابرات العامة، وأحياناً تشكيلات مسلحة متحالفة مع الجيش، في اعتقال المدنيين المشتبه في تعاونهم مع قوات الدعم السريع. وتحدثت شهادات عن احتجاز أشخاص في منازل جرى تحويلها إلى مقار للاعتقال، وفي منشآت عسكرية، إلى جانب نقل المعتقلين بين مواقع تابعة لجهات مختلفة.

وفي المقابل، وثقت الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية احتجاز قوات الدعم السريع مدنيين في مناطق سيطرتها، واتهامهم بالتعاون مع الجيش أو تقديم معلومات له، مع ورود شهادات عن التعذيب والاختفاء القسري والابتزاز المالي مقابل إطلاق سراح المحتجزين.

وفي تقرير نشرته في أبريل 2026، كشفت «هيومن رايتس ووتش» عن انتهاكات ارتكبتها القوات المسلحة والقوى المتحالفة معها، استناداً إلى مقابلات مع 28 شخصاً، بينهم معتقلون سابقون وأقارب محتجزين ومحامون وناشطون وأحد أفراد الأجهزة الأمنية.

ووثق التقرير حالات اعتقال في الخرطوم والجزيرة والقضارف والبحر الأحمر والولاية الشمالية، وأشار إلى استخدام منازل خاصة ومنشآت عسكرية أماكن للاحتجاز، فضلاً عن نقل المعتقلين بين مقار مختلفة، بما يصعب على أسرهم ومحاميهم تتبع أماكن وجودهم.

كما وثق خمس حالات تعذيب وسوء معاملة وحالتي وفاة رهن الاحتجاز، وفق الحالات التي تناولها التقرير. وتضمنت الشهادات الضرب المبرح والحرمان من الرعاية الطبية والغذاء الكافي، واحتجاز أشخاص بمعزل عن العالم الخارجي.

لكل قوة سجنها

المشهد الأكثر إثارة للقلق في ظاهرة

لكل قوة معتقلها ومحققوها وسجّانوها، في ظل غياب الرقابة والمساءلة.

لم تعد السجون السرية مرتبطة بجهة أمنية واحدة، بل تعددت أماكن الاحتجاز والجهات المسؤولة عنها.

السجون السرية الراهنة هو تعدد الجهات التي تملك سلطة الاحتجاز، وتعدد المواقع التي تستخدمها، وغياب منظومة موحدة للإشراف والرقابة.

ويقول الشاب «س.أ» من مدينة أبو زبد: وصلت إلى الخرطوم في العاشر من يونيو 2025، كنت أبحث عن فرصة عمل، الجيش كان فرض سيطرته عليها قبل أيام، المدينة كانت في أعلى حالات توترها، بين كل ارتكاز كان هناك ارتكاز، استقريت في مدينة أم درمان، كنت قليل الحركة، تحسباً لأي طارئ، ويضيف في روايته لـ«أفق جديد»: كنت أعمل في كل شيء، نضافة المنازل التي يريد أهلها العودة إليها، نقل الأثاث، كل ما أجده من عمل، كيما أوفر لقمة عيشي وأوفر القليل لإرساله إلى أهلي هناك. بعد أن مضت عدة أشهر وبدأت المدينة تلتقط أنفاسها، كنت عائداً من الحارة العاشرة، باتجاه ميدان جامسكا في الحارة 18، فجأة توقفت عربة صالون، سألوني إلى أين أنا ذاهب، فقلت لهم إلى الحارة 18. توالت الأسئلة، وفجأة دفعوني إلى داخل السيارة التي انطلقت بي بسرعة إلى منزل في مدينة الواحة، وأدخلوني إلى حمام في المنزل، مكثت فيه 24 ساعة، وبعدها أتت قوة أخرى دونما أن أعرف سبب اعتقالي ولا الجهة التي اعتقلتني وما إذا كنت معتقلاً أم مختطفاً، أخذتني إلى مكان آخر معصوب العيون، وهناك تعرضت إلى أقصى درجات التعذيب. يريدونني وأنا الهارب من مناطق الدعم السريع أن أعترف بأني متعاون مع الدعم السريع، وأنا الذي أرسل لهم الإحداثيات، وعندما أقول لهم لا أعرف معنى إحداثيات، وهذه المرة الأولى التي أسمع بهذا المسمى، يزدادون تعذيباً. وعندما شارفت على الهلاك، من التعذيب وعدم النوم والأكل، شعر أحد الضباط، وأظنه كذلك لأنني لم أرَ أحداً بزي رسمي طيلة فترة احتجازي والتي امتدت قرابة الشهر، ببعض العطف، وجاءني ليلاً، سألني: هل تستطيع الوصول إلى بيتكم؟ سألته: لا أدري، لأنني لا أعرف المكان الذي أنا فيه. رد بسرعة واقتضاب: «قوم ارح»، ح نوصلك الشهداء ومن هناك اتصرف بطريقتك. فعلاً حملوني على عربة لم تسر كثيراً، وأنزلوني، وجدت نفسي بالقرب من منزل إسماعيل الأزهري. انتهت رواية «س.أ»، وهو يقسم بأنه لا يعرف حتى الآن الجهة التي اعتقلته ولماذا.

ومنها نستشف أنه لم يعد السؤال مقتصراً على معرفة ما إذا كانت هناك سجون سرية، بل أصبح متعلقاً بمعرفة من يملك سلطة الاعتقال في كل منطقة، وأين يذهب المعتقل بعد اقتياده، ومن يحقق معه، وتحت أي قانون يُحتجز، ومن يتحمل المسؤولية إذا تعرض للتعذيب أو مات داخل المعتقل.

هناك مقار تتبع للاستخبارات العسكرية، وأخرى لجهاز المخابرات العامة، ومواقع تستخدمها تشكيلات مسلحة متحالفة مع القوات النظامية، فضلاً عن منازل ومبانٍ مدنية تتحول إلى أماكن احتجاز مؤقتة أو طويلة الأمد.

وفي مناطق سيطرة الدعم السريع، تتحدث التقارير عن مقار للاستخبارات العسكرية التابعة للقوات، ومواقع احتجاز في المدن التي تسيطر عليها، وعن نقل معتقلين من مناطق الاعتقال الأولية إلى مراكز أخرى، بينها مواقع في نيالا.

وهذا التعدد لا يعني بالضرورة أن جميع المواقع تعمل بالطريقة نفسها أو تخضع لقيادة واحدة. لكنه يعني أن المعتقل قد يجد نفسه في قبضة

السرية كانت جزءاً من آلية التعذيب نفسها؛ فالمعتقل لا يعرف أين هو، وأسرته لا تعرف من يحتجزه.

أصبحت تهمة التعاون مع الطرف الآخر مدخلاً واسعاً للاحتجاز دون إجراءات قضائية واضحة.

قوة لا تعرف أسرة المحتجز اسمها، أو لا تستطيع الوصول إلى مقرها، وقد ينتقل من مكان إلى آخر دون أن يترك ذلك أثراً يمكن تتبعه.

وبينما كانت بيوت الأشباح في عهد الإنقاذ جزءاً من منظومة أمنية مركزية، فإن السجون السرية في زمن الحرب تبدو أكثر تشتتاً، وتعددت الجهات التي تمارس الاحتجاز، وأصبحت معرفة العدد الإجمالي للمعتقلات والمحتجزين أمراً بالغ الصعوبة.

شهادة الأمم المتحدة

في 15 يونيو 2026، أصدرت بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن السودان التابعة للأمم المتحدة تحذيراً جديداً بشأن تصاعد الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري، وقالت إن طرفي الحرب يستخدمان هذه الممارسات بصورة متزايدة للسيطرة على السكان.

وأشارت البعثة إلى أن الاعتقال يستهدف أشخاصاً يُشتبه في تعاطفهم مع الطرف الآخر أو التعاون معه، وأن المستهدفين لا يقتصرون على الناشطين السياسيين، بل يشملون الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني والتجار والقيادات المجتمعية وأفراد أسر المقاتلين.

ولفت التقرير إلى أن التنقل بين مناطق السيطرة المختلفة أصبح محفوفاً بمخاطر الاعتقال والاتهام بالتعاون مع الخصم، وأن بعض المحتجزين يتعرضون للتعذيب أو الاختفاء القسري أو الموت.

وخصت البعثة قوات الدعم السريع بالحديث عن حالات ابتزاز مالي، إذ يُطلب من أسر بعض المعتقلين دفع مبالغ كبيرة مقابل إطلاق سراحهم، وصلت في بعض الحالات الموثقة إلى 25 مليون جنيه سوداني، أو ما يعادل نحو 40 ألف دولار.

كما تحدثت عن اعتقال ما لا يقل عن 70 شخصاً في الجنينة خلال مايو 2026 بواسطة الاستخبارات العسكرية للدعم السريع، بينهم عاملون في المجال الإنساني، ولم تتوفر معلومات عن مصيرهم أو أماكن احتجازهم.

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش، وثقت البعثة استمرار اعتقال المعارضين السياسيين والمحامين والصحفيين والعاملين الإنسانيين، مع ورود تقارير عن التعذيب والحرمان من الضمانات القانونية.

والأخطر أن البعثة أشارت إلى منع المنظمات الحقوقية والإنسانية من الوصول المستقل إلى مراكز الاحتجاز لدى الطرفين، وهو ما يترك المعتقلين في عزلة ويصعّب التحقق من ظروف احتجازهم وأعدادهم ومصائرهم.

الاعتقال بتهمة التعاون

من السمات اللافتة في الاعتقالات التي صاحبت الحرب أن تهمة التعاون مع الطرف الآخر أصبحت مدخلاً واسعاً للاحتجاز، وفي حالات كثيرة لا تستند إلى أدلة معلنة أو إجراءات قضائية واضحة.

ففي المناطق التي يستعيد الجيش السيطرة عليها، يجد بعض السكان أنفسهم موضع اشتباه بسبب أصولهم الجغرافية أو انتماءاتهم الاجتماعية أو إقامتهم السابقة في مناطق كانت تحت سيطرة الدعم السريع. ووثقت هيومن رايتس ووتش استهداف أشخاص من دارفور، واحتجازهم

تعددت الجهات التي تمارس الاعتقال، وتراجعت قدرة المؤسسات العدلية على معرفة مصير المحتجزين.

لا تستطيع أن تمشي وأنت مطمئن إلا إذا كنت تحمل بطاقة عسكرية.

وإهانتهم وضربهم، على أساس الاشتباه في صلتهم بالقوات المنافسة.

كما طالت الاعتقالات متطوعين في غرف الطوارئ ومبادرات العمل الإنساني، وناشطين سياسيين شاركوا في احتجاجات سابقة، وأشخاصاً بسبب محتويات في هواتفهم أو صور توثق مشاركتهم في الثورة السودانية.

وقال شرطي كان قد أُدمج في خلية أمنية في أم درمان، وثقت «هيومن رايتس ووتش» شهادته، إنه في أبريل 2025، شاهد زملاءه في الخلية يسيئون معاملة امرأة، متهمين إياها بالتعاون مع قوات الدعم السريع: «توجهنا في ثلاث سيارات إلى منزلها. اقتحم رجلان من كتيبة البراء بن مالك منزلها، وهما مسلحان، وسرعان ما أخرجوها نصف عارية، وهم يضربونها، ويصفعونها على وجهها، قبل أن يلقوا بها في مؤخرة إحدى شاحناتنا الصغير عربة بوكس».

كما وثقت منظمات حقوقية احتجاز مئات النساء بتهمة التعاون مع قوات الدعم السريع بناءً على إثنيتهن أو مكان إقامتهن، حيث حُكم على 25 منهن على الأقل بالإعدام. في يناير 2026، زار القائد العسكري عبد الفتاح البرهان سجن النساء في أم درمان وأمر بالإفراج عن 400 امرأة، من بينهن بعض المتهمات بالتعاون مع جهات معادية، وأصدر تعليمات للمسؤولين بمراجعة أوضاع قضايا المحتجزات في السجون. ومع ذلك، قال محامون ومراقبون إن العديد من النساء لا يزلن محتجزات في أم درمان وسجون أخرى دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

وفي مناطق الدعم السريع، يواجه مدنيون اتهامات مماثلة بالتعاون مع الجيش، وقد وثقت بعثة الأمم المتحدة حالات اعتقال لعمال إغاثة واحتجازهم دون إبلاغ أسرهم بمواقع وجودهم. وهكذا أصبحت الهوية الجغرافية والسياسية، وأحياناً مجرد المرور عبر نقطة تفتيش، أسباباً محتملة للاشتباه والاعتقال.



الاختفاء خلف الجدران

ربما تكون المأساة الأكبر التي تنتجها هذه السجون هي تحويل الاعتقال إلى اختفاء قسري. فالمعتقل لا يستطيع الاتصال بأسرته، ولا يُسمح لمحاميه بزيارته، والجهة التي اقتادته قد تنكر وجوده لديها، أو تتنصل من مسؤوليتها عن احتجازه.

تعيش الأسر في هذه الحالة رحلة بحث لا تنتهي. تبدأ بالذهاب إلى أقسام الشرطة، ثم مقار الاستخبارات،

الاعتقال السري لم يعد مرتبطاً بجهاز واحد يحتكر القوة، وإنما بتعدد مراكز السيطرة والسلاح.

المعتقل لا يستطيع الاتصال بأسرته، ولا يُسمح لمحاميه بزيارته، والجهة التي اقتادته قد تنكر وجوده لديها.

والمستشفيات، والسجون الرسمية، قبل أن تمتد إلى وسطاء ومعارف داخل المؤسسات العسكرية والأمنية. وفي كل محطة تتكرر الأسئلة نفسها: هل هو موجود هنا؟ هل نُقل إلى مكان آخر؟ هل ما زال حياً؟

وتصبح الأخبار المتناقلة عن رؤية المعتقل في هذا السجن أو ذاك مصدراً للأمل والخوف في آن واحد.

وقد وثقت هيومن رايتس ووتش حالات لم تتمكن فيها أسر من معرفة أماكن احتجاز أقاربها، رغم تلقيها معلومات من عناصر داخل الأجهزة الأمنية تؤكد وجودهم في الحجز. وفي بعض الحالات، جرى إنكار الاحتجاز بعد الإقرار به في وقت سابق.

إن غياب سجل مركزي للمعتقلين، وعدم إعلان أماكن الاحتجاز، وحرمان الأسر والمحامين من الزيارة، كلها عوامل تجعل الاختفاء القسري احتمالاً قائماً، وتفتح الباب أمام التعذيب والوفاة داخل المعتقلات دون رقابة مستقلة.

ذاكرة لا تموت

ثمة مفارقة مؤلمة في عودة هذه الظاهرة. فالسودانيون الذين عاشوا سنوات الإنقاذ الأولى لم يحتاجوا إلى كثير من الشرح عندما عاد اسم بيوت الأشباح إلى التداول. الذاكرة لا تزال تحتفظ بصور الزنازين الضيقة، وصراخ المعتقلين، والليالي الطويلة التي كان فيها الخروج من باب المنزل إلى جهة مجهولة يعني احتمال ألا يعود صاحبه.

لكن الفارق بين الأمس واليوم أن الاعتقال السري لم يعد مرتبطاً بجهاز واحد يملك احتكار القوة، وإنما أصبح مرتبطاً بتعدد مراكز السيطرة والسلاح، وبحرب أضعفت المؤسسات التي يفترض أن تحمي المواطنين من الاعتقال التعسفي.

وإذا كانت بيوت الأشباح القديمة قد ارتبطت بمشروع سياسي وأمني لنظام الإنقاذ، فإن السجون السرية الراهنة تتغذى على واقع الحرب والانقسام العسكري، وعلى اتهامات التخوين والتعاون، وغياب المساءلة، وفي بعض الحالات لتصفية الحسابات الشخصية، ويبرز ضابط يعمل حالياً في الشرطة ثلاثة بطاقات عسكرية لأبنائه تثبت أنهم ينتمون إلى القوات المشتركة، ويقول لـ«أفق جديد»: نعم، في هذه البلاد لا تستطيع أن تمشي وأنت مطمئن إلا إذا كنت تحمل بطاقة عسكرية، لذا استخرجت لأبنائي هذه البطاقات، فهم لا يزالون طلبة، استعنت بمعارفي لاستخراجها حتى تحميهم في الطرقات من الاعتقال.

وأضاف: كثيرون من الضباط يفعلون نفس الشيء مع أقاربهم، يستخرجون لهم بطاقة عسكرية تثبت تبعيتهم لإحدى التشكيلات العسكرية الأقرب لمكوناتهم الإثنية. البعض يستخرج بطاقة درع السودان، وآخرون البراء بن مالك وغيرها. المهم بطاقة عسكرية تبرزها إن حدث لك طارئ، فهي جواز نجاة من الاعتقال أو الاشتباه أو حتى إن كان عسكرياً قد لم تعجبه مشيتك.

ويضيف: أنا أعمل في الشرطة وأشاهد الانتهاكات التي تحدث. نعم، قلت من الشهور الماضية ولكنها لا تزال مستمرة، فتهم مثل التعاون والتخابر وغيرها من التهم لم تعد بالحدة الزمان، ولكن بعضها لا يزال موجوداً. المهم هناك العديد من الجهات العسكرية متفاوتة الصلاحيات، والوقوع في حبالها مشكلة كبيرة.

غياب سجل مركزي للمعتقلين، وعدم إعلان أماكن الاحتجاز، يفتحان الباب أمام التعذيب والوفاة داخل المعتقلات.

السودان قد يجد نفسه أمام جغرافيا كاملة من السجون غير المرئية.

غياب الإحصاء لا يعني غياب الظاهرة، فالتقارير الحقوقية تقدم أدلة على وجود احتجاز خارج السجون الرسمية.

كم سجناً سرياً؟

لا توجد حتى الآن إحصائية موثوقة وشاملة تحدد عدد السجون السرية في السودان، أو عدد المعتقلين الذين تحتجزهم مختلف التشكيلات العسكرية والأمنية. كما لا تتوافر قائمة كاملة بالمباني والمنازل والمقار التي تحولت إلى أماكن احتجاز منذ اندلاع الحرب.

وتظل المعلومات المتاحة مرتبطة بشهادات الناجين وأقارب المعتقلين والمحامين، وبما تستطيع المنظمات الحقوقية توثيقه من خلال المقابلات والمصادر المفتوحة.

لكن غياب الإحصاء لا يعني غياب الظاهرة. فالتقارير الحقوقية الصادرة خلال 2025 و2026 تقدم أدلة متقاطعة على وجود احتجاز خارج السجون الرسمية، واستخدام منازل ومقار عسكرية، وتعدد الجهات المسؤولة عن الاعتقال، والنقل بين المحتجزين بين مواقع لا تخضع لرقابة مستقلة .

وهنا تبرز أسئلة لا تستطيع السلطات العسكرية والأمنية تجاهلها :

كم عدد المعتقلين الموجودين حالياً في مقار غير معلنة؟

كم عدد المنازل والمباني التي تستخدمها التشكيلات العسكرية والأمنية أماكن للاحتجاز؟

من يملك سلطة إصدار أوامر الاعتقال والتحقيق؟

ما مصير الأشخاص الذين اختفوا بعد اقتيادهم من منازلهم أو نقاط التفتيش؟

كم عدد الذين ماتوا تحت التعذيب أو نتيجة الإهمال الطبي داخل أماكن الاحتجاز؟

لماذا لا تسمح الأطراف المتحاربة للمنظمات الحقوقية المستقلة بزيارة جميع أماكن الاحتجاز؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ليست ترفاً حقوقياً، بل ضرورة تتصل بحياة آلاف الأسر التي لا تعرف مصير أبنائها.

بيوت الأشباح لم تكن مجرد أسماء لمبانٍ مظلمة في ذاكرة السودانيين. كانتً تعبيراً عن دولة تنتزع من المواطن حقه في معرفة التهمة ومكان الاحتجاز والجهة المسؤولة عنه. واليوم، بينما تتعدد البنادق ومراكز القوة، يعود الخوف ذاته في صورة أكثر تشتتاً وتعقيداً: سجون لا يعرف الناس عددها، ومعتقلون لا يعرف ذووهم أين هم، وقوى لا تعترف جميعها بما تحتجزه.

إن أخطر ما في هذه العودة أن السودان قد يجد نفسه أمام جغرافيا كاملة من السجون غير المرئية، لكل قوة فيها باب مغلق، ولكل باب معتقلون لا يعرف أحد عددهم، ولكل معتقل أسرة تنتظر خبراً قد لا يأتي..





مادة «السيانيد» تهدد الحياة في جنوب كردفان



نفوق 65 رأساً من الضأن في تلودي يسلط الضوء على مخاطر استخدام مادة السيانيد شديدة السمية في أنشطة التعدين.



في منطقة تلودي بولاية جنوب كردفان، كان قطيع من الضأن (65) رأساً ينفق بشكل جماعي، وهي ثروة حيوانية معتبرة لمزارعي الكفاف الذين يواجهون الحرب وظروفها المتعددة. كانت الحادثة وقعت بسبب الاستخدام المفرط لمادة السيانيد، ما يسلط الضوء على مخاطر استخدام هذه المادة شديدة السمية في أنشطة التعدين في المنطقة، وما تتركه من تهديدات تتجاوز مواقع استخراج الذهب لتطال مصادر المياه والمراعي وحياة السكان. وبينما تتصاعد التحذيرات من تسرب المادة إلى الموارد البيئية، يثير غياب الرقابة والمحاسبة مخاوف من تحول مناطق التعدين إلى بؤر للتلوث ومصادر تهديد مستمر للإنسان والحيوان.

وقال ناشطون إن 65 رأساً من الضأن نفقت خلال الأسبوع الجاري، بعدما شربت من مورد مياه ملوث بمادة السيانيد المستخدمة في معالجة مخلفات التعدين التقليدي بمنطقة تلودي، في حادثة أعادت المخاوف من التداعيات البيئية والصحية للأنشطة التعدينية في جنوب كردفان.

وتنشط شركات في معالجة مخلفات التعدين التقليدي المعروفة محلياً باسم «الكرتة» بعد استخراج المعدّنين التقليديين جزءاً من الذهب من الأحجار المستخرجة من باطن الأرض. وتُجرى عملية المعالجة عبر أحواض تُحفر في الأرض وتُغمر بالمياه قبل إضافة السيانيد لفصل الذهب المتبقي، وهي عملية تنطوي على مخاطر بيئية كبيرة في حال تسرب المادة إلى التربة ومصادر المياه والمناطق المحيطة.

وقالت لجنة مناهضة استخدام السيانيد، وهي تجمع أهلي تشكل لمناهضة استخدام المادة في مناجم جنوب كردفان، إن أحد المواطنين في تلودي فقد 65 رأساً من الضأن نتيجة التلوث بالسيانيد في منجم بشائر.

وقال بخيت الهادي إن مناطق أهله في تلودي تواجه أخطاراً بالغة جراء تسرب المادة إلى مصادر المياه، الأمر الذي يعرض السكان والحيوانات لمخاطر تهدد حياتهم. ودعا في حديثه لـ«أفق جديد» السلطات المحلية إلى التدخل العاجل لتوفير الحماية للسكان ووضع ضوابط تنظم أنشطة التعدين التقليدي وتحول دون الإضرار بالموارد البيئية.

من جهته، قال الناشط الإنساني معتز الهادي في حديثه لـ«أفق جديد» إن غياب الرقابة والمحاسبة أتاح استخدام السيانيد في مناطق التعدين، ما أدى إلى تسربه إلى المياه والمراعي والموارد البيئية، محذراً من أن آثاره لا تتوقف عند الحوادث الآنية، بل تمثل خطراً طويل الأمد قد يمتد إلى مناطق واسعة.

وحذرت اللجنة من استمرار استخدام السيانيد في مناطق التعدين، مشيرة إلى أن مخاطره لا تقتصر على صحة الإنسان والحيوان، وإنما تشمل المياه والمراعي ومختلف الموارد البيئية، في ظل ما وصفته بغياب الرقابة والمساءلة عن الأنشطة التعدينية.

وفي سياق متصل، اتهمت اللجنة السلطات والشركة السودانية للموارد المعدنية بالتستر على حادثة مماثلة شهدتها منطقة «التقولة» خلال العام الماضي، قالت إنها أسفرت عن وفاة عشرات المواطنين ونفوق أعداد من الأبقار، عقب إصابتهم بإسهالات حادة نتيجة تلوث المياه بالسيانيد. وأشارت إلى أن الحادثة لم تشهد، بحسب قولها، تحقيقات جادة أو محاسبة للمسؤولين عن وقوعها.

وحملت اللجنة الحكومة المسؤولية



الأساسية عن هذه الحوادث، رافضة إرجاع استخدام المادة إلى جهات تعدين غير رسمية أو شركات لا تلتزم باشتراطات الشركة السودانية للموارد المعدنية. وقالت إن استيراد السيانيد وترحيله إلى مواقع التعدين والاتجار به تتم تحت نظر السلطات، ما يجعل تحميل المسؤولية لجهات بعينها دون مساءلة الجهات الرقابية أمراً غير مقبول.

كما حمّلت الإدارات الأهلية مسؤولية السماح بممارسة أنشطة التعدين الضارة في مناطقها مقابل عوائد مالية، معتبرة أن المصالح الاقتصادية المرتبطة بالتعدين لا ينبغي أن تكون مبرراً لتعريض السكان ومصادر رزقهم ومحيطهم البيئي للخطر.

ولا تقف تداعيات استخدام السيانيد، وفق تحذيرات اللجنة، عند حدود التلوث البيئي والمخاطر الصحية، بل تمتد إلى تأجيج النزاعات الاجتماعية والإثنية في مناطق التعدين، بما قد يفاقم التوترات المحلية ويزيد من تعقيدات الأوضاع في ظل الحرب المستمرة في البلاد.

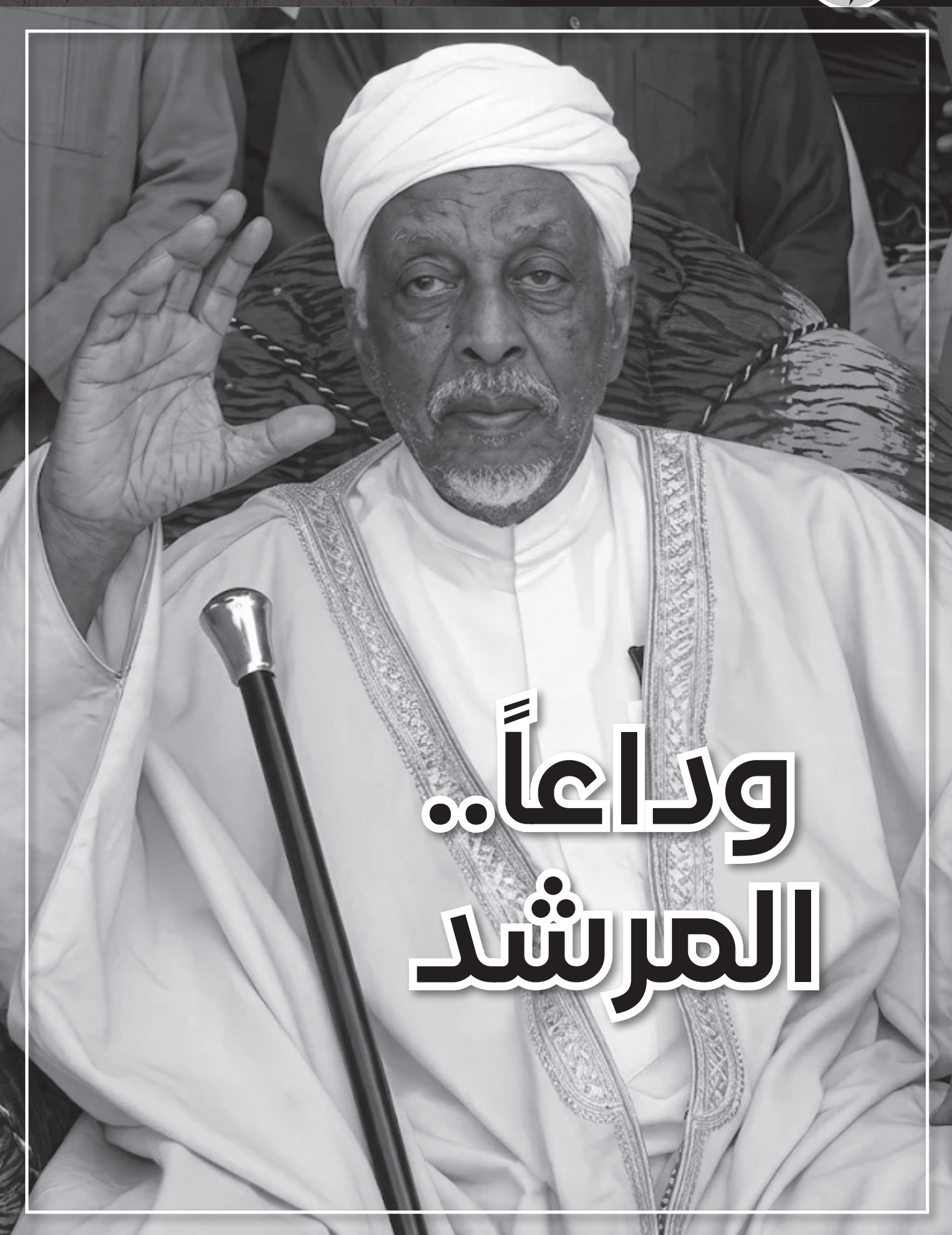
ويعتمد قطاع التعدين التقليدي على استخراج الذهب من الأحجار التي تُستخرج من باطن الأرض، إذ يستخلص المعدّنون قرابة 40 في المائة من الذهب قبل أن تتولى شركات حاصلة على تصاديق رسمية معالجة المتبقي من هذه الأحجار المعروفة باسم «الكرتة» باستخدام السيانيد لفصل الذهب.

وبينما يُنظر إلى الذهب باعتباره أحد الموارد التي يمكن أن تسهم في إنعاش الاقتصاد السوداني، تكشف حوادث التلوث عن الوجه الآخر لعمليات استخراجه، حين تتحول الثروة المعدنية إلى عبء يهدد حياة المجتمعات المحلية ومواردها الطبيعية.

فنفوق 65 رأساً من الضأن في تلودي قد لا يكون سوى مؤشر على حجم الخطر الذي لا تراه العين، إذا كان السيانيد قد وصل بالفعل إلى مصادر المياه والمراعي. وفي ظل غياب الرقابة والمحاسبة، يبقى السؤال الأشد إلحاحاً: كم من المياه والأراضي والحياة البرية يجب أن تتضرر قبل أن تصبح حماية الإنسان والبيئة أولوية تسبق عوائد الذهب؟

تهديدات تتجاوز مواقع استخراج الذهب لتطال مصادر المياه والمراعي وحياة السكان

غياب الرقابة والمحاسبة يثير مخاوف من تحول مناطق التعدين إلى بؤر للتلوث ومصادر تهديد مستمر للإنسان والحيوان.



وداعاً.. المرشد

وداعاً.. المرشد



عثمان فضل الله

الخرطوم اليوم ليست الخرطوم، والوداع اليوم ليس ككل وداع.

ضَاءٌ في رضاءٍ في رِضاءٍ
علي عُثمان خَتمِ الأوليَاءِ
ألا يا عَينُ جُودي بالبُكاء
وأندُبي من دَعانا إلى الهُداءِ
وعلّمَنا بِذكرٍ في الغَداةِ
وحرّضنا عليه في المسَاءِ
إمامٌ من إمامٍ من إمامٍ
شريفُ الأصل لأشرف البِنَاءِ
مِن الحَسنين والزّهراء أمٌّ
وحَيدرَ جدُّه أهل الكساءِ
تشَعشَعَ في الحَداثةِ مِثلُ شَمسٍ
يفوقُ الشّمس في كَبِد السّماءِ
وفي حال الكهولة صار بدراً
يفوقُ البدر في وسط السّماءِ
أبو جَعفر أبو المحجوبِ فَردٌ
أبو هاشم أبو حَسن الرّضاءِ
فذاك محمدٌ عثمانُ قطبٌ
لكلِّ الصّالحين الأتقياءِ
فَخَيمٌ لا يُضاهي ولا يُباهي
عليٌّ لا يُسامي في العُلاءِ
فهذا الفَخْر من شرفٍ ودِينٍ
له شِهَدت بذاكَ أُولُو النُّهاءِ

تلك الأبيات في الجد من قبل، قيلت واليوم نستدعيها للحفيد، والمشرب والمنبع واحد: الدوحة النبوية، ومن عترة المصطفى. فالخرطوم اليوم ليست الخرطوم، والوداع اليوم ليس ككل وداع، فيا تربة استعدّي، فحملك اليوم ثقيل، وشيلك تقيل، يأتيك اليوم على آلة حدباء محمول السيد ابن السيد ابن السادة محمد عثمان الميرغني.. آخر سلاطين البيت الكبير، الذي من محراب الختمية خرج إلى دهاليز السياسة، رجل حكاية عاش في مقام المرشد، ومشى في دروب الزعامة، وظل السودان حاضراً في اسمه حتى سنوات الغياب.

لم يكن المشهد الذي يحيط بالسيد يشبه مشاهد السياسيين المعتادة، إذ لم تكن الحشود تأتي إليه دائماً بحثاً عن برنامج انتخابي، ولا تكن الأيدي التي تمتد لمصافحته تريد بالضرورة موقفاً سياسياً أو وعداً بحل أزمة، كان في حضوره شيء آخر؛ شيء يتصل بذاكرة أقدم من الأحزاب، وأعمق من مواسم الانتخابات، ذاكرة البيوت التي تعلقت بالختمية، والسلسلة النبوية، فورثت الأسر لهذا البيت المحبة جيلاً بعد جيل.

يكفي أن يُذكر اسمه في بعض المجالس حتى تتغير نبرة الحديث، يسبق اسمه دائماً لقب «مولانا»، وحريّ به اللقب، تحيطه هالة ليست من ذاك الذي يصنعه السياسيون لأنفسهم، وإنما تكونت عبر عقود من التوارث الروحي والاجتماعي.

فالميرغني هناك من يرى فيه مرشداً لا يناقش موقعه، وأيضاً يوجد من كان يراه زعيماً سياسياً ينبغي إخضاع تجربته للنقد والمساءلة، وبين النظرتين عاش حياته العامة، رجلاً لا يمكن فصل صورته عن تاريخ البيت الذي خرج منه، ولا عن السودان الذي



يأتيك اليوم
على آلة حدباء
محمول
السيد ابن
السيد ابن
السادة

رجل حكاية
عاش في
مقام المرشد،
ومشى في
دروب الزعامة.

ظل اسمه متشابكاً مع تاريخه.

عرف باكراً أن العمامة التي يحملها ليست مجرد زي، وأن الاسم الذي ورثه ليس اسماً عادياً، فخلفه تاريخ طويل من السجادة والمريدين، ومن السياسة التي يجب ألا تنال من الطهرانية والعفة والعفاف، فالعلاقة المعقدة بين الزعامة الدينية والسلطة المدنية كانت هي محنته الكبرى وامتحاناً أيضاً، فقضى حياته مجتهداً ومحافظاً على تماسك ذلك الإرث في بلد لا يكف عن الانقسام والتبدل والنيل من الكبار.

ابن البيت

وُلد محمد عثمان الميرغني في عام 1936، في أسرة لم تكن تحتاج إلى التعريف بمكانتها في السودان. فهو نجل السيد علي الميرغني، أحد أبرز زعماء الطريقة الختمية، وحفيد السيد محمد عثمان الميرغني الختم، مؤسس الطريقة التي حملت اسمه، وأحد الأسماء التي تركت أثراً عميقاً في تاريخ التصوف على مستوى العالم.

في بيت الميرغني، لم تكن السياسة غريبة عن مجالس الذكر، ولم يكن الحديث عن شؤون البلاد منفصلاً عن الحديث عن شؤون الناس. فقد نشأ في بيئة تختلط فيها المرجعية الدينية بالمسؤولية الاجتماعية، وتلتقي فيها رمزية البيت الديني مع تطلعات الحركة الوطنية.

والده السيد علي الميرغني شخصية استثنائية في تاريخ السودان الحديث. لم يكن شيخ طريقة فحسب، بل كان من أبرز الشخصيات التي ارتبطت بتاريخ الحركة الوطنية والاستقلال، وظل اسمه حاضراً في المعادلة السياسية والاجتماعية، بما امتلكه من نفوذ روحي وصلات واسعة.

وحين رحل السيد علي في فبراير 1968، لم يكن غيابه فقداً عائلياً عادياً. كان انتقالاً لثقل كبير إلى الابن الذي أصبح مطالباً بحمل أمانة البيت، وصيانة مكانة الطريقة، والمحافظة على شبكة واسعة من المريدين والخلفاء، وفي ذات الوقت الدخول إلى معترك السياسة والسياسيين.

لم يكن الأمر مجرد وراثة لموقع ديني؛ فالزعامة في تقاليد البيوت الصوفية السودانية مسؤولية تتجاوز حدود الشخص، وتقوم على صلة وجدانية بين الشيخ وأتباعه، وعلى تاريخ تتوارثه الأجيال، غير أن الزعامة في بيت الميرغني تتعدى ذلك إلى همّ أوسع: الوطن، أو كما يحب أن يقول هو: «النظر في الاتجاهات الست».

هكذا بدأ محمد عثمان الميرغني فصلاً جديداً من حياته، واضعاً قدميه في مساحة شديدة الحساسية، حيث لا تكفي المكانة الموروثة وحدها للحفاظ على النفوذ، ولا تستطيع السياسة بمفردها أن تفسر علاقة الناس بالمرشد.

رجل السياسة

في عام 1982، أصبح الميرغني على رأس الحزب الاتحادي الديمقراطي، ليجمع بين زعامة الطريقة الختمية وقيادة أحد أكبر الأحزاب السياسية في البلاد، وحينها كانت الساحة السودانية تعيش تحولات عميقة. نظام جعفر نميري يقترب من نهاياته، والمعارضة تتحرك في اتجاه استعادة الديمقراطية، فيما كانت الحرب في جنوب السودان تفرض نفسها بوصفها القضية الأخطر على مستقبل الدولة. دخل إلى قلب

كان في حضوره شيء آخر؛ شيء يتصل بذاكرة أقدم من الأحزاب

تحيطه هالة تكونت عبر عقود من التوارث الروحي والاجتماعي.

كان جزءاً من بنية الحزب الاجتماعية والروحية

كان انتقالاً لثقل كبير إلى الابن الذي أصبح مطالباً بحمل أمانة البيت.

المعادلة، ووجد نفسه أمام مسؤولية قيادة حزب يحمل تاريخاً وطنياً عريضاً، وامتدادات جماهيرية واسعة، وتوقعات كبيرة من أنصاره.

وفي انتخابات 1986، انخرط الحزب الاتحادي الديمقراطي في المنافسة بقوة، وحصل على المركز الثاني بعد حزب الأمة القومي، ليصبح شريكاً أساسياً في الحكومة الائتلافية التي تشكلت عقب سقوط نظام مايو، وبعين وبصيرة الحكماء افترع الميرغني أولى المعارك مع تنظيمات الإسلام السياسي، وخرج من الحكومة مغاضباً عندما دخلتها الجبهة الإسلامية القومية، محذراً ممن أسماهم حينها «إخوان الشيطان».

لكن المحطة التي منحت الميرغني مكانة خاصة في سجل المبادرات السياسية السودانية جاءت في نوفمبر 1988.

في ذلك الوقت، كان السودان ينزف حرباً في الجنوب، وكانت فرص السلام تتراجع أمام صعود الاستقطاب السياسي والعسكري. وفي أديس أبابا، التقى الميرغني بالدكتور جون قرنق، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، ووقع معه اتفاقاً أصبح معروفاً باسم اتفاقية الميرغني - قرنق، الاتفاقية التي كانت المحاولة الوحيدة الجادة لفتح طريق يقوم على وقف الحرب، وإلغاء قوانين سبتمبر، وعقد مؤتمر دستوري لمعالجة جذور الأزمة الوطنية.

لم تكن مجرد ورقة سياسية أضيفت إلى أرشيف الاتفاقات السودانية، بل كانت تعبيراً عن إمكانية أن يجلس خصمان يحمل كل منهما مشروعاً مختلفاً لمناقشة مستقبل بلد واحد، فتحمل الرجل هجوماً عنيفاً من محبي الموت والدمار، فزايدوا عليه، محاولين التقليل من مكانته الدينية والروحية، ولأن الثقة بالله والنفس كانت زاده، لم يتزحزح ولم يتراجع.

ولذلك ظل اتفاق الميرغني - قرنق واحداً من أبرز المحطات التي تُستدعى عند الحديث عن الرجل. فقد وضع اسمه في سجل محاولات البحث عن السلام، وأظهر أن الزعامة الدينية التقليدية يمكن أن تكون طرفاً في صناعة مبادرة وطنية تتجاوز حدود المتوقع من رجل دين دخل إلى السياسة.

لكن الاتفاق لم يجد طريقه إلى التنفيذ، لأن دعاة الحرب نفذوا انقلاب الثلاثين من يونيو 1989، لقطع الطريق أمام المسار الديمقراطي، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ السودان.

سنوات المعارضة

لم يكن الانقلاب مجرد تغيير في السلطة بالنسبة إلى الميرغني؛ فقد وجد حزبه نفسه أمام نظام جديد صادر الحياة السياسية، وأغلق المجال العام، وبدأ في إعادة تشكيل الدولة والمجتمع.

غادر الميرغني السودان، ودخل في مرحلة طويلة من العمل المعارض من الخارج، قائداً للتجمع الوطني الديمقراطي، التحالف الذي ضم قوى سياسية ونقابية وحركات مسلحة، وتولى قيادته في مواجهة نظام عمر البشير.

كانت تلك سنوات شاقة، لم تكن فيها المعارضة السودانية على قلب رجل واحد. تعددت الرؤى، وتباينت الحسابات، واختلفت القوى حول وسائل إسقاط النظام ومستقبل الدولة، لكن الميرغني احتفظ بموقعه باعتباره واحداً من أبرز رموز التحالف، وباتت عبارته الشهيرة

«سلم تسلم» شعاراً يردده الناس في مجالسهم وفي ندواتهم ومظاهراتهم لثلاثين عاماً.

في عام 2005، عاد إلى السودان بعد توقيع اتفاقية القاهرة بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي. كانت العودة محملة بآمال إعادة الحياة السياسية إلى مسارها الطبيعي، وإعادة ترتيب البيت الاتحادي بعد سنوات المنفى والمعارضة.

غير أن السياسة السودانية لا تمنح زعماءها دائماً فرصة الاستقرار على موقف واحد، فبعد سنوات من مواجهة نظام البشير، دخل الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل في شراكة معه، وشارك في الحكومة عام 2006.

كانت تلك واحدة من أكثر محطات تجربة الميرغني إثارة للجدل.

فقد رأى أنصار المشاركة أنها محاولة لانتزاع مساحة للعمل السياسي من داخل النظام، بينما اعتبر معارضوها أنها تنازل عن الموقف الذي تأسس عليه التجمع الوطني الديمقراطي، وأنها أضعفت الحزب وأربكت علاقته بجمهوره التاريخي.

ومنذ ذلك الوقت، ظلت تجربة الحزب في عهد الميرغني محاطة بأسئلة صعبة عن حدود التسوية السياسية، وعن الفرق بين المشاركة التي تحقق مكاسب وطنية والمشاركة التي تستهلك رصيد الأحزاب التاريخية.

بيت منقسم

لم تكن التحديات التي واجهت الميرغني خارج الحزب وحدها. فقد بدأت الخلافات الداخلية تتسع، وظهرت انقسامات متكررة بين القيادات الاتحادية، كما دخلت الخلافات العائلية على خط الصراع حول مستقبل الحزب وقيادته.

وكانت المفارقة أن الحزب الذي ارتبط تاريخياً بفكرة الوحدة الاتحادية أصبح عاجزاً عن تحقيق وحدته الداخلية.

تعددت مراكز النفوذ، وتباينت المواقف من النظام السابق، وظهرت خلافات حول المشاركة السياسية والتحالفات، فيما ظل الميرغني محتفظاً بسلطته العليا، مستنداً إلى مكانته التاريخية والروحية.

وفي قلب تلك الأزمة، كان هناك سؤال يتكرر: هل يستطيع حزب كبير، يمتلك هذا الامتداد الجماهيري والتاريخ الوطني، أن يظل أسيراً لزعامة فردية، مهما كانت مكانتها؟

لم تكن الإجابة سهلة. فالميرغني لم يكن مجرد رئيس حزب يمكن أن يحل محله شخص آخر بقرار تنظيمي. كان جزءاً من بنية الحزب الاجتماعية والروحية، وكان اسمه بالنسبة إلى قطاعات من الاتحاديين مرادفاً لاستمرار المؤسسة نفسها.

القاهرة مقراً

في عام 2013، غادر الميرغني السودان مغاضباً مرة أخرى، متخذاً من القاهرة مقراً لإقامته. لم تكن الرحلة في بدايتها توحي بأن الغياب سيمتد كل تلك السنوات، لكن القاهرة أصبحت محطته الطويلة، ومنها ظل يتابع شؤون حزبه، ويصدر المواقف والتوجيهات، ويتواصل مع قياداته، غير أن للسن أحكامها، حيث ارتخت القبضة، وضعفت المتابعة.

مرت البلاد خلال تلك السنوات بواحدة من أعقد مراحل تاريخها. سقط نظام البشير، وخرج ملايين السودانيين إلى الشوارع مطالبين

سلم تسلم.. شعاراً يردده الناس لثلاثين عاماً.

الاتفاقية التي كانت المحاولة الوحيدة الجادة لفتح طريق يقوم

بالحرية والسلام والعدالة، ثم جاءت أحداث فض اعتصام القيادة العامة، والانقلاب العسكري في أكتوبر 2021، لتدخل البلاد مرحلة جديدة من الاضطراب.

وفي مارس 2022، ظهر الميرغني في تسجيل مصور دعا فيه إلى الوفاق الوطني، وأعلن قرب عودته إلى السودان، كما تحدث عن ضرورة توحيد الفصائل الاتحادية.

كان ظهوره كافياً لإعادة اسمه إلى واجهة الأحداث، وإثارة أسئلة حول ما إذا كان قادراً على إعادة جمع البيت الاتحادي، وإحداث اختراق في الأزمة السياسية. ثم جاء يوم الحادي والعشرين من نوفمبر 2022 في مطار الخرطوم، كانت الحشود تتوافد من مناطق مختلفة لاستقبال الرجل الذي غاب نحو تسع سنوات. اختلطت الأعلام والهتافات بالزغاريد، وبدت العودة أقرب إلى استقبال زعيم روحي طال انتظاره منها إلى عودة رئيس حزب من رحلة خارجية، لكن المشهد لم يخلُ من التوتر، فقد شهدت مراسم الاستقبال خلافاً حول وجود نجله محمد الحسن الميرغني، وارتبط نزول الوالد من الطائرة بمغادرة الابن موقع الاستقبال، بحسب ما أوردته تقارير صحفية آنذاك.

كانت لحظة تختصر شيئاً من تعقيدات البيت الكبير؛ فالزعيم الذي جاء ليستعيد حضور الحزب والطريقة كان يواجه خلافات داخل دائرته الأقرب.

ومع ذلك، فقد حملت عودته دلالة مهمة لدى مريديه وأنصاره. كان الرجل قد عاد إلى البلد الذي ظل اسمه حاضراً في حياته، وإلى جمهور لم تنقطع صلته به رغم سنوات الغياب.

الحرب والغياب

لم يمهله السودان طويلاً ليعيش عودة مستقرة.

ففي الخامس عشر من أبريل 2023، اندلعت الحرب بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، وانفتح جرح جديد في جسد البلاد. الخرطوم التي استقبلت الميرغني قبل أشهر قليلة تحولت إلى ساحة قتال، وتفرقت الأسر، وأغلقت المؤسسات، وخرج ملايين السودانيين من منازلهم بحثاً عن الأمان، وهو ما حذر منه الرجل قبل سنوات وأسماه بعهد النوازل والزلازل.

كان ذلك اختباراً قاسياً لكل الزعامات الوطنية، القديمة منها والجديدة. فقد احتاج السودانيون إلى أصوات تجمعهم، وإلى مواقف واضحة في مواجهة الحرب والانتهاكات، وإلى قدرة على مخاطبة أطراف الصراع باسم الوطن لا باسم المصالح الحزبية الضيقة.

ما وراء الزعامة

محمد عثمان الميرغني شخصية لا يمكن اختزالها في موقف سياسي، ولا يمكن أيضاً إعفاؤها من مسؤولية تقييم تجربتها السياسية. فالرجل الذي وقع اتفاقاً للسلام مع جون قرنق، وقاد معارضة نظام البشير لسنوات، هو نفسه الذي دخل حزبه في شراكة مع النظام ذاته. والرجل الذي ورث واحدة من أكبر المرجعيات الصوفية في السودان، وجد نفسه أمام تحدي المحافظة على مؤسسة دينية واجتماعية واسعة في زمن تغيرت فيه علاقة الأجيال الجديدة بالسياسة والطريقة معاً.

الزعامة الدينية التقليدية يمكن أن تكون طرفاً في صناعة مبادرة وطنية

الحزب الذي ارتبط تاريخياً بفكرة الوحدة الاتحادية أصبح عاجزاً عن تحقيق وحدته الداخلية

لكن ثمة جانباً آخر في حكايته لا تستطيع التحليلات السياسية وحدها الإحاطة به. ذلك الجانب هو علاقة الناس به وعلاقته بالناس، بشكل عام ومريديه على وجه الخصوص.

في البيوت التي تتوارث الانتماء للختمية، لم يكن الميرغني مجرد اسم في سجل الزعماء. كان امتداداً لآباء وأجداد، ولطقوس ومناسبات وذكريات، ولعلاقة روحية تشكلت عبر عقود طويلة. وفي تلك البيوت، لم تكن مكانته مرتبطة بما يحققه الحزب في الانتخابات، أو بما يعلنه من مواقف سياسية، بل بما يمثله اسم المرشد من معنى في حياة أصحابه.

وهنا تكمن خصوصية الرجل وصعوبة كتابة سيرته. فهو لم يكن زعيماً سياسياً فحسب، ولم يكن شيخ طريقة بمعزل عن تحولات الدولة. كان الاثنين معاً، بكل ما تحمله هذه الثنائية من نفوذ ومسؤولية، ومن فرص وتناقضات.

جمعة الرحيل

في يوم الجمعة 13 نوفمبر 2026، انتهت رحلة محمد عثمان الميرغني عن عمر ناهز التسعين عاماً. أعلن مكتبه وهيئة الختمية رحيله، فبدأت موجة النعي من المؤسسات الرسمية والحزبية والدينية، واستعاد السودانيون محطات من سيرة رجل ظل اسمه حاضراً في حياتهم العامة لعقود.

لم يكن رحيله نهاية حكاية رجل فحسب، بل بداية سؤال كبير عن مصير المؤسسات التي ارتبطت باسمه، ومن يحمل راية الختمية بعده؟ ومن يستطيع أن يحافظ على تماسك الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل؟

وهل تستطيع الزعامة الجديدة أن تنتقل من شرعية الإرث إلى شرعية المؤسسة، ومن سلطة الاسم إلى سلطة التنظيم؟

أسئلة ستظل مفتوحة، لأن الرجل لم يترك وراءه حزباً عادياً، ولا طريقة صوفية صغيرة، بل ترك مؤسستين تتداخل فيهما السياسة بالمجتمع، والتاريخ بالوجدان، والولاء بالموروث.

وربما كان محمد عثمان الميرغني من آخر الزعماء الذين اجتمعت لهم هذه المساحة الواسعة من الرمزية في السودان؛ زعيم يستطيع اسمه أن يستدعي تاريخاً دينياً وسياسياً ممتداً، وأن يحرك مشاعر أناس لم يلتقوه في حياتهم، لكنهم عرفوه من حكايات آبائهم ومجالسهم.

لم يكن رجلاً بلا أخطاء، ولم تكن تجربته السياسية بمنأى عن النقد، لكنه كان جزءاً أصيلاً من حكاية السودان الحديث، ومن تاريخ لم تصنعه الحكومات وحدها، بل صنعته أيضاً البيوت الكبيرة، والطرق الصوفية، والأحزاب التي حملت أحلام الاستقلال والديمقراطية والوحدة.

رحل مولانا، وبقيت الختمية تردد أورادها، وبقي الاتحاديون يبحثون عن وحدتهم، وبقي السودان يحمل في ذاكرته حكاية رجلٍ عاش طويلاً في ظلال الزعامة، ثم غاب جسده، تاركاً خلفه إرثاً أكبر من أن يختصره نعي، وأعقد من أن تحسمه كلمات الوداع.

وأختم قولي بالصلاة معظماً:

أيا ربنا صلِّ وبارك وسلِّما
على المصطفى والآل والصحب دائماً
صلاة تفوق المسك عطراً مفخماً
يطيب بها كل الوجود ويتلألأ

خطوط اضافية لعثمان الزعيم الذي جاء ليستعيد حضور الحزب والطريقة كان يواجه خلافات داخل دائرته الأقرب».

كان الاثنين معاً، بكل ما تحمله هذه الثنائية من نفوذ ومسؤولية.



احتجاب مولانا الميرغني.. نهاية حقبة وبداية الأسئلة

برحيله، تُطوى صفحة واسعة من صفحات التاريخ السياسي السوداني.

لم يكن مجرد زعيم لحزب أو مرشد لطائفة دينية

غيّب الموت، يوم الجمعة، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل ومرشد الطريقة الختمية في السودان، السيد محمد عثمان الميرغني، بمنزله في منطقة مصر الجديدة بالعاصمة المصرية القاهرة، بعد مسيرة سياسية ودينية امتدت لأكثر من خمسة عقود، ظل خلالها أحد أبرز مراكز التأثير في الحياة السودانية، وواحداً من الأسماء التي ارتبط حضورها بتحولات الدولة وصراعاتها السياسية. وأُعلن عن وفاته بمستشفى كليوباترا في القاهرة، حيث كان قد نُقل إليها لتلقي العلاج.

وتقرر نقل جثمان الراحل إلى العاصمة الخرطوم، ليوارى الثرى بمسجد السيد علي الميرغني في مدينة بحري، إلى جوار والده السيد علي الميرغني وشقيقه أحمد الميرغني. وبرحيله، تُطوى صفحة واسعة من صفحات التاريخ السياسي السوداني، صفحة ارتبطت بسيرة رجل لم يكن مجرد زعيم لحزب أو مرشد لطائفة دينية، بل أحد الفاعلين في تشكيل ملامح الحياة العامة منذ سنوات الاستقلال.

وُلد محمد عثمان الميرغني عام 1936 بمنطقة حلة حمد، وخلف والده في زعامة السجادة الختمية عام 1968، وهي الطريقة الصوفية التي امتلكت تأثيراً واسعاً في المجتمع والسياسة السودانية، وأسهمت في تشكيل ملامح الدولة الوطنية بعد استقلال البلاد من الاستعمار. وفي عام 1982، صعد إلى رئاسة الحزب الاتحادي الديمقراطي، خلفاً للشريف حسين الهندي، لتبدأ مرحلة جديدة من حضوره السياسي الذي امتد عبر عقود متعاقبة.

ولم يكن رحيل الميرغني حدثاً معزولاً عن سياقه التاريخي؛ فقد بدا، في نظر كثيرين، بمثابة خاتمة لحقبة سياسية كاملة، هي حقبة «السيدين»، في إشارة إلى الميرغني وغريمه السياسي الإمام الصادق المهدي، زعيم الأنصار ورئيس حزب الأمة القومي، الذي رحل عام 2020. وكان ذلك الرحيل قد أعقب غياب زعيم الإسلاميين حسن عبد الله الترابي، وقبله محمد إبراهيم نقد، زعيم الحزب الشيوعي السوداني. وهي قيادات تركت أثراً بالغاً في المشهد السياسي السوداني، وظلت حاضرة في معادلاته وتحولاته، حتى في ظل ما اعتراه من اضطراب وتبدلات.

ومع غياب هذه المرجعيات، يتسع فراغ القيادة في مجتمع ظل يمنح الكبار مكانة استثنائية، ويحتكم كثيراً إلى كلمتهم ومواقفهم، فما بالك حين يكون الكبير زعيماً دينياً وسياسياً في آن واحد. لذلك، فإن رحيل الميرغني لا يستدعي فقط سؤال المستقبل داخل الحزب الاتحادي أو الطريقة الختمية، وإنما يفتح باباً أوسع لاستعادة تاريخ السودان السياسي، بما حمله من توافقات وانقسامات، وأحلام مؤجلة ومشروعات لم تكتمل.

إن استعادة سيرة السيد محمد عثمان الميرغني ليست استعادة لرجل فحسب، بل لزمن كامل من تاريخ السودان؛ زمن الحركة الوطنية وأحلام الاستقلال، ومعارك الديمقراطية، والمحاولات المتكررة للحفاظ على وحدة البلاد، رغم ما ظل يعتريها من خلافات وصراعات. وهي، في جانب آخر، استعادة لجدل العلاقة بين السياسة والقداسة، بين سلطة الزعامة الدينية ومقتضيات العمل السياسي، وبين الموت والحياة، والحرب والسلام.

وفي سودان حرب أبريل، التي تمضي نحو عامها الرابع محمّلة بالموت والخراب، يستعد السودانيون



لوداع الميرغني، مستحضرين مشاهد وداع رموز سياسية أخرى، لم تستطع التحولات القاسية أن تفصلهم عن وجدان الناس. فقد شيّع السودانيون محمد إبراهيم نقد، ولم تمنعهم قبضة الشمولية من المشاركة في وداعه، كما اجتمعوا حول رحيل الترابي، متجاوزين خلافاتهم السياسية والفكرية. ولم تحل جائحة كورونا دون متابعة وداع الصادق المهدي، كما لم تمنع الحرب وتداعياتها السودانيين من التطلع إلى تشييع الميرغني إلى مثواه الأخير بمسجد السيد علي في بحري، تلك المدينة التي لم تعد هي نفسها، ولم تعد تحتفظ بهدوئها القديم وملامحها الوادعة.

وتكتسب لحظة التشييع مفارقة تاريخية إضافية، إذ تتزامن مع الذكرى الثامنة والثلاثين لاتفاق الميرغني – قرنق للسلام، ذلك الاتفاق الذي كان من الممكن أن يفتح أمام السودان مساراً مختلفاً، ويجنّبه سلسلة من السيناريوهات الكارثية، بدءاً من انفصال الجنوب، مروراً بحرب

كان أحد الفاعلين في تشكيل ملامح الحياة العامة منذ سنوات الاستقلال.

بدا رحيله بمثابة خاتمة لحقبة سياسية كاملة، هي حقبة السيدين.

مع غياب هذه المرجعيات، يتسع فراغ القيادة في مجتمع ظل يمنح الكبار مكانة استثنائية

رحيل الميرغني لا يستدعي فقط سؤال المستقبل داخل الحزب الاتحادي أو الطريقة الختمية

دارفور، وصولاً إلى الخراب الذي تعيشه البلاد اليوم. بل إن الاتفاق، لو وجد طريقه إلى التنفيذ، ربما كان قد جنب السودان انقلاب الإنقاذ الذي ألقى بالبلاد في مسارات من الأزمات والحروب والانهيار.

وبالنسبة إلى كثيرين، فإن استعادة سيرة الميرغني تعني استعادة صوت ظل يدعو إلى التماسك والوفاق، وإلى تجاوز الانقسامات عبر ما كان يردده باستمرار عن ضرورة «الوفاق والتوافق الوطني»، وهي واحدة من العلامات البارزة في خطابه وممارسته السياسية. غير أن هذه السيرة، على امتدادها، لم تكن بمنأى عن النقد والجدل؛ فقد لاحقت الرجل انتقادات تتعلق بطبيعة إدارته للحزب، إذ ظل رئيساً لعقود، في ممارسة يراها منتقدون متعارضة مع قيم الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة داخل المؤسسات الحزبية، وهي القيم التي يُفترض أن تنتقل من الأحزاب إلى مؤسسات الحكم ومناصب الدولة.

كما يرى بعض المنتقدين أن جوانب من مسيرته السياسية اتسمت بالتقارب مع الأنظمة العسكرية، وهي الأنظمة التي ارتبط تاريخ السودان في ظلها بأزمات عميقة وانقلابات متعاقبة. ويبدو هذا الانتقاد، في نظر أصحابه، متعارضاً مع موقع الميرغني رئيساً للتجمع الوطني الديمقراطي، الذي رفع شعار «سلم وما بتسلم»، في مواجهة نظام الإنقاذ، وخاض تحت مظلته معارضة سياسية امتدت لسنوات.

وبرحيل الميرغني، تنطوي صفحة من سودان السيدين، وسودان نقد والترابي، سودان الزعامات التي كان لها رصيدها من المحبة والاحترام والتقدير، على اختلاف مواقعها الفكرية والسياسية. سودان الأحلام المؤجلة في الاستقرار، وسودان الأمة والاتحادي، والجبهة والشيوعي؛ سودان كانت السياسة فيه، رغم أزماتها وانقساماته، لا تزال تجد طريقها عبر الأحزاب ومؤسساتها، بل وحتى عبر «السجادة» بما تمثله من حضور اجتماعي وديني وسياسي.

لكن ذلك السودان لم يعد كما كان. بلاد تمزقت، وأهل تفرّقوا، وبيوت هُدمت، وأمهات ينتظرن أبناءً لا يعودون، وأطفال كبروا في النزوح قبل أن يعرفوا معنى الاستقرار. لم تعد الخلافات السياسية وحدها ما يشغل السودانيين، بل صار سؤال البقاء نفسه يتقدم على كل الأسئلة، وأصبح البحث عن وطن آمن حلماً مؤجلاً في بلاد أنهكتها الحرب.

وعقب تشييع السودانيين لمحمد إبراهيم نقد، عادوا من مقابر الفاروق وهم يحملون سؤال مستقبل الحزب الشيوعي: من سيجلس على كرسي السكرتير العام؟ وكيف سيمضي الحزب في طريق الثورة والعدالة الاجتماعية؟ وبعد رحيل الترابي، انشغل السؤال بمستقبل المؤتمر الشعبي والحركة الإسلامية، فيما كان غياب الصادق المهدي يفتح باب التساؤل حول من سيملأ مقعد الإمام بعده.

أما في لحظة غياب الميرغني، فيبدو السؤال مختلفاً، وإن لم تغب الأسئلة المتعلقة بمستقبل السجادة الختمية والحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي ظلت المشكلات تتنازعه حتى في حياة زعيمه، وقد تجد هذه الأزمات طريقها إلى مزيد من التعقيد بعد رحيله. غير أن السؤال الآن يتجاوز مصير الحزب والطريقة، ليتعلق بمصير السودان نفسه.

فأي وجع أكبر من أن يرحل أحد رموز ذلك السودان، فيما السودان نفسه يبحث عن طريق للنجاة؟

رحل «حكيم السودان»، مولانا/ محمد عثمان الميرغني:

فليكن رحيله حافزاً لاستلهام تاريخنا الوطني



عثمان عبدالله فارس

لم أكن، وكثيرين مثلي، مهتماً بسيرة الختمية أو سياسات الحزب الاتحادي الديمقراطي، باعتبار أنه حزب طائفي ويمثل مصالح الطبقة العليا والوسطى، ولا يمثل تطلعات الطبقة العاملة ومصالح الجماهير الشعبية، وكذلك انغماس الحزبين الكبيرين، الأمة والاتحادي، في معارك وتنافس وصراع على السلطة والنفوذ.

النقطة الفارقة لمعرفتي بسيرة هذا الزعيم الوطني هي توقيعه على اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد أن استعصى قبولها العودة لأرض الوطن بعد انتفاضة أبريل 1985، وإبان الحكومة الانتقالية في الديمقراطية الثالثة (اتفاقية الميرغني/ قرنق)، باعتبارها أن الانتفاضة وحكومتها الانتقالية هي مايو 2.

ومن باب النقد البناء، وليس تحسراً اللبن المسكوب، أن رفض الحركة الشعبية للعودة للوطن بعد الانتفاضة والمشاركة الإيجابية في الانتخابات، رغم كل الجهود والمبادرات من قبل الأحزاب والشخصيات الوطنية وقتذاك، كان له الأثر السالب في مجريات ونتائج الانتخابات البرلمانية، وبالتالي كرّس هيمنة وتسلط العناصر الإسلاموية على مجمل سياسات وتوجهات الحكومة الانتقالية، وامتد أثرها إلى انقلاب 30 يونيو 1989 المشؤوم، وما تناسل عنه من قضايا وأزمات وتعقيدات لا زلنا نجتهد في حلحلتها، وحروب لا زلنا نصطلي بنيرانها.

اتفاقية (الميرغني/ قرنق) لم تكن اتفاقية مساومة حول السلطة والنفوذ، بل كانت اتفاقاً وطنياً، بكل ما تحمل المفردة من معانٍ، حيث لم تتضمن الاتفاقية قسمة للسلطة أو الثروة بين طرفي الاتفاقية، ولم تطرح حق تقرير المصير بشكل ثنائي مثل ما حدث في اتفاقية نيفاشا 2005، وتركت ذلك للمؤتمر الدستوري الذي حُدِّد له ميقات واضح، بعد أن كان مجرد (أمنية سياسية) لم تلامس أقاليم التطبيق.

كما أنها - الاتفاقية - لم تكن صفقة لتقاسم النفوذ أو اقتسام الغنائم السياسية. بل انطلقت من رؤية وطنية عميقة، أدركت بوعي وبصيرة



اتفاقية الميرغني/ قرنق لم تكن اتفاقية مساومة حول السلطة والنفوذ.

أن السودان بلد متعدد الأعراق والثقافات والأديان، ومتنوع المشارب السياسية والفكرية، وأن استقراره ووحدته لا يتحققان بفرض رؤية أحادية، وإنما بالاعتراف بهذا التنوع، واحترام الاختلاف، والبحث عن أرضية مشتركة ووطن يسع الجميع، بلا تهميش أو إقصاء.

هذه الاتفاقية هي ما عرّفتنا، نحن أبناء هذا الجيل، بمولانا/ محمد عثمان الميرغني، ورفعت من أسهمه بين مختلف الفئات والطبقات والطوائف والأحزاب الوطنية السودانية بغير استثناء، عدا الإسلامويين، ممثلين في الجبهة القومية الإسلامية، اسمهم آنذاك، والذين انبروا في (الهجوم الضاغط) على الاتفاقية وعلى شخص مولانا محمد عثمان الميرغني، لحد وصفه (خارج عن الملة)، وأن الاتفاقية نكوص عن الشرع والدين... بالله تصوّروا!

لقد عبّر السودانيون عن ذلك في الاستقبال والاحتفال الجماهيري الكبير وغير المسبوق لمولانا محمد عثمان في مطار الخرطوم عقب عودته من توقيع الاتفاقية. لقد كان ذلك الاحتفال بمثابة استفتاء حقيقي بين من يقف في صف الوطن والذين لا تربطهم أواصر انتماء بالوطن.

وللحقيقة والتاريخ، أن هذا الاستفتاء، الذي يعني عزلهم، كان هو الدافع الأساسي للانقضاض على الديمقراطية ومصادرتها في انقلابهم الذي سبق عودة وفد الحركة الشعبية بثلاثة أيام، إذ كان من المفترض يوم 4 يوليو لترتيبات المؤتمر الدستوري المزمن عقده في سبتمبر!

إن كان هذا هو الإنجاز الوحيد للراحل مولانا/ محمد عثمان الميرغني، فهذا يكفيه. لقد تحلّى في مجمل حياته السياسية بحكمة وبصيرة واسعة وقلب مفتوح، مما رفعه من (زعيم طائفة) لـ(أب روحي) لكل السودانيين.

لقد كان السيد الميرغني جزءاً من تاريخ السودان بمختلف تحولاته ومنعطفاته، وكان حضوره، بما له وما عليه، امتداداً لذاكرة وطنية لا يمكن اختزالها في موقف سياسي أو خصومة عابرة. وجدير بالذكر، رغم اختلافنا السياسي مع حزبه، أن عضوية ومؤيدي هذا الحزب لهم مواقف راسخة وعظيمة مع القوى الديمقراطية والشيوعيين، بشكل أخص، ولم يشهروا لهم العداء في أي منعطف تاريخي. وكذلك، وللتاريخ أيضاً، أنهم لم يشاركوا، من قريب أو بعيد، في إجهاض الديمقراطية، ومن نافلة القول إن أياديهم لم تتلطخ بدماء الشعب السوداني، ولم يشعلوا حرباً ساهمت في تدمير الوطن وتمزيق نسيجه الاجتماعي.

غاب كبارنا، وتلك سُنّة الحياة. وقدرنا نحن أن نواصل الصراع والجهد من أجل استعادة وطن اختطفته جحافل التتار الجدد و(الذمم الرخاص، والجلاليب الرهاف) وصغار النفوس والمقامات، وأن نبني سوداناً جديداً يستلهم من حكمة الكبار، ومن تجارب التاريخ، ومن اتساع رؤيتهم، وطناً يتسع لجميع أبنائه، ولا يُقصي فيه أحدٌ أحداً بسبب اختلافه.

ألا رحم الله محمد عثمان الميرغني. برحيله اليوم، لا نفقد أحد كبارنا وحكمائنا فحسب، بل نفقد أيضاً شاهداً أصيلاً على حقبة ممتدة من تاريخ السودان الوطني.

فليكن رحيله محطة لاستلهام إيجابيات تاريخنا الوطني، نبني على أثرها وهديها مستقبلاً يليق بوطننا وعزة شعبنا...

كانت اتفاقاً وطنياً، بكل ما تحمل المفردة من معانٍ.

استقرار السودان ووحدته لا يتحققان بفرض رؤية أحادية



إل نينو.. خريف جاف وشتاء حارق



مغيرة حربية

بعد أن شهد موسم الأمطار الرئيسي لعام 2026 (يونيو - سبتمبر) فشلاً جزئياً وكبيراً في كثير من المناطق، بسبب ظاهرة «إل نينو»، وتأخرت الأمطار وتقطعت في فترات عديدة، وانخفض منسوب النيل إلى مستويات غير مسبوقة منذ عقود، مما انعكس ذلك على الإنتاج المطري، الذي يشكل نحو 80% من الإنتاج الزراعي في السودان، لا تزال آثار الظاهرة المناخية العالمية تلقي بظلال قاسية على واقع الحياة في السودان، حيث تواصل درجات الحرارة في الارتفاع، رغم دخول فصل الشتاء، بأعلى من المعدل، وتتراوح بين 32 و35 درجة في ساعات النهار، و17 و19 في ساعات الليل، مع زيادة معدلات التبخر والاحتياجات المائية للمحاصيل والثروة الحيوانية، وفق ما تؤكده الهيئة العامة للأرصاد الجوية السودانية.

من ضعف الأمطار لسخونة الشتاء

تشير توقعات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) إلى احتمال تطور قوي لنمط «إل نينو» خلال الأشهر الأخيرة من عام 2026، وهو ما يستحق المتابعة في السودان، خصوصاً بعد تراجع الأمطار في مناطق واسعة خلال موسم الخريف الماضي (يونيو - سبتمبر). ويُعرف إل نينو بأنه ظاهرة طبيعية تتكرر كل عدة سنوات نتيجة تغير حرارة مياه المحيط الهادئ في منطقة خط الاستواء عند السواحل الغربية لدولة بيرو في أمريكا اللاتينية، وقد ارتبطت في مواسم سابقة بتغير توزيع الأمطار في السودان والهضبة الإثيوبية. ففي بعض الحالات تراجعت الأمطار الصيفية، «وهي ما تعرف بالخريف في السودان»، بينما شهدت مناطق أخرى هطولات غير معتادة خارج موسمها التقليدي.

يخبر ساري نقد، وهو خبير في مجالات البيئة والطقس، أنه مع دخول فصل الشتاء، لا يزال تأثير النينو مستمراً، لكن في صورة حرارة مرتفعة، وجفاف في الهواء، بمثل ما انعكس ضعف الأمطار هذا العام على القطاع الزراعي بصورة واضحة. ويقول في حديثه مع «أفق جديد»: «كشفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) في تقريرها الصادر في سبتمبر 2026 عن تعرض مناطق زراعية واسعة في ولايتي سنار والقضارف لحالة جفاف شديدة، حيث انخفضت الأمطار الموسمية بنحو 20% في سنار و30% في القضارف مقارنة بالمعدلات طويلة الأمد. وأظهرت بيانات مؤشر الإجهاد الزراعي (ASI)، الذي يعتمد على صور الأقمار الصناعية، تأثر نحو 40% من الأراضي الزراعية في سنار و70% في القضارف بالجفاف الشديد خلال أغسطس». مضيفاً أن منظمة الفاو ربطت هذا التراجع في الأمطار بظاهرة إل نينو التي أثرت على نمو المحاصيل منذ مراحل الإنبات الأولى. وتثير هذه الظروف مخاوف بشأن إنتاج الذرة الرفيعة التي تمثل محصولاً غذائياً رئيساً في السودان، إلى جانب احتمالات تأثر المحاصيل النقدية المطرية مثل السمسم والفول السوداني نتيجة نقص رطوبة التربة وضعف النمو والإنتاجية. «لا تقتصر آثار الجفاف على الإنتاج الزراعي وحده، بل تمتد إلى دخل المزارعين وأسعار الغذاء، خاصة أن السودان يعاني أصلاً من أزمة غذائية حادة بسبب الحرب وتعطل النشاط الزراعي وارتفاع تكاليف الإنتاج». يقول ساري، ومن

لا تزال آثار ظاهرة إل نينو المناخية تلقي بظلال قاسية على واقع الحياة في السودان، مع استمرار ارتفاع درجات الحرارة رغم دخول فصل الشتاء.



ثم يضيف: «تشير تقديرات الفاو إلى أن نحو 19,5 مليون شخص واجهوا أو كان متوقعاً أن يواجهوا مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي خلال الفترة من فبراير إلى مايو 2026، وهو ما يجعل أي تراجع إضافي في إنتاج الحبوب والمحاصيل النقدية عاملاً قد يزيد من صعوبة الأوضاع الغذائية والاقتصادية في البلاد».

فصل تانٍ للنينو

يحمل شتاء هذا العام في السودان، الذي سيكون دافئاً، قصيراً، وجافاً، تحذيراً مناخياً واضحاً، أن عام 2027 قد يكون من أصعب الأعوام على الزراعة والغذاء في السودان منذ

تراجع الأمطار الموسمية بنحو 20% في سنار و30% في القضارف مقارنة بالمعدلات طويلة الأمد.

أظهرت بيانات مؤشر الإجهاد الزراعي تأثر نحو 40% من الأراضي الزراعية في سنار و70% في القضارف بالجفاف الشديد خلال أغسطس.

سنوات، ويُخشى أن تتأثر محاصيل العروة الشتوية بدرجات الحرارة المرتفعة، سيما القمح الذي يحتاج لمتوسط حرارة بين 15 و22 درجة.

ويقول ساري إنه في ضوء هذا الاضطراب، ولكون الظواهر المناخية بالغة التعقيد، فقد يكشف نمط إل نينو عن سلوك في الاتجاه المغاير بصورة كلية، حيث إنه ليس من المستبعد أن يكون هناك فصل ثانٍ للنينو يظهر في مشهد احتمالات لهطول أمطار شتوية على ولاية البحر الأحمر وربما أجزاء من ولايتي الشمالية ونهر النيل، وذلك قياساً بما شهده السودان خلال حالات مشابهة خلال شتاءي 2015 و2016، وكذلك شتاء 2023 و2024 (وهي فترات شهدت إل نينو أيضاً)، حيث وصلت أمطار وسيول إلى مناطق لا تعرف عادة هطولات غزيرة في هذا الوقت من العام. «غير أنه لا يمكن اعتبار هذه الأمطار نتيجة مؤكدة للنينو وحده، فالأمطار الشتوية في شرق وشمال السودان تتأثر أيضاً بحركة المنخفضات الجوية فوق البحر الأحمر وشرق المتوسط وباتجاهات الرياح وكميات الرطوبة في طبقات الجو المختلفة».

ويضيف متسائلاً ما إذا كان موسم أمطار 2027 سيشهد هطولات غزيرة وربما يقترب من موسم 2024 أو يتجاوزه. يقول: «رغم أن هذا الاحتمال وارد، لكنه لا يزال مبكراً للحسم، إذ ستعتمد التوقعات على مسار إل نينو خلال النصف الأول من عام 2027: هل تضعف وتعود الظروف إلى الحالة المحايدة، أم تتطور لاحقاً إلى ظاهرة اللانينيا التي ترتبط في بعض الحالات بزيادة أمطار الصيف على أجزاء من حوض النيل؟ كما ينبغي التمييز بين النينيو والتغير المناخي. فالنينيو ظاهرة دورية طبيعية، بينما يمثل الاحتباس الحراري ارتفاعاً طويل الأمد في حرارة الأرض بسبب زيادة غازات الدفيئة (والتي تشكل انبعاثات الكربون فيها القيمة الأكبر)، وقد تتداخل آثار الظاهرتين، إذ إن ارتفاع حرارة الغلاف الجوي يزيد قدرته على حمل بخار الماء، وبالتالي تكوين السحب الركامية الممطرة».

ويضيف: «في الحالة السودانية تزداد الصورة تعقيداً مع وجود سد النهضة الإثيوبي. ففي السابق كانت أمطار الهضبة الإثيوبية تنعكس بصورة أكثر مباشرة على جريان النيل الأزرق خلال موسم الفيضان، أما اليوم فأصبح التخزين والتصريف من السد عاملين إضافيين يؤثران في توقيت وصول المياه وكمياتها إلى السودان، الأمر الذي يجعل ضعف الأمطار داخل السودان لا يعني بالضرورة انخفاض جريان النيل الأزرق بالنسبة نفسها، كما أن غزارة الأمطار في إثيوبيا لا تؤدي تلقائياً إلى فيضان كبير داخل السودان. فقد أصبحت طريقة تشغيل السد جزءاً رئيساً من معادلة المياه إلى جانب الأمطار الطبيعية».

ويحذر من أن التطورات المناخية خلال موسم 2026 وما قد يحدث في شتاء 2026 - 2027 ثم خريف 2027، تؤكد أهمية متابعة التوقعات الصادرة عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومركز الإيقاد للتنبؤات والتطبيقات المناخية (ICPAC)، بالإضافة إلى صور الأقمار الصناعية وبيانات الأمطار وجريان الأنهار. «قد تشهد السنوات المقبلة تبايناً حاداً بين الجفاف والأمطار الغزيرة، ما يجعل فهم العلاقة بين إل نينو والتغير المناخي من جهة، وسد النهضة من جهة أخرى، أمراً ضرورياً لتحسين التخطيط الزراعي وإدارة المياه والحد من مخاطر السيول والفيضانات». يقول.

لا تقتصر آثار الجفاف على الإنتاج الزراعي وحده، بل تمتد إلى دخل المزارعين وأسعار الغذاء

يحمل شتاء هذا العام في السودان تحذيراً مناخياً واضحاً، بأن عام 2027 قد يكون من أصعب الأعوام على الزراعة والغذاء منذ سنوات.

قوافل وضح النهار.. فوضى وتلاعب في قوت مواطني كسلا؟؟؟

الدولة.. الحكومة.. أم المجتمع المدني؟

من يفك طلاسم الشاحنات؟





قوافل من الشاحنات المحملة بالمواد الأساسية تتحرك في وضح النهار.

لم نعد نملك أسئلة نطرحها على أحد، ولم نعد ننتظر بياناً توضيحياً من أي جهة.

لقد وثقنا ورصدنا بأم أعيننا قوافل من الشاحنات المحملة بالمواد الأساسية، يتم شراؤها وترحيلها من قبل مجموعات من وافدين من دولة إريتريا، وتتحرك في وضح النهار، من داخل مدينة كسلا وإلى خارجها، وأمام مرأى ومسمع الجميع.

فبأي صفة قانونية تتحرك؟

هل هي مواد إغاثة؟ وإن كانت إغاثة، فما هي الجهة المانحة؟ وأين هي الأوراق الرسمية التي تبرر ممارسة هذا النشاط التجاري؟ هل هي تجارة حدودية مقننة تمت وفق الأسس والضوابط الرسمية، لهذا الكم الهائل من المواد الأساسية؟ في الوقت الذي يكابد فيه المواطن المغلوب على أمره شظف العيش، ويقف في الصفوف من أجل كيس دقيق وجالون زيت، ولفترات من الوقود، بينما تمر من أمامه قوافل محملة بقوت يومه، ولا أحد يقول له: إلى أين؟ ولماذا؟ ولمن؟

الصمت المريب

لقد ناشدنا، وانتظرنا، وراقبنا.

فكان رد الأجهزة التنفيذية والأمنية المختصة هو: الصمت المريب، والتغافل التام. لا رد فعل سلباً، ولا إيجاباً.

عندها أدركنا الحقيقة المرة: أننا لا نسأل جهات محايدة. نحن نسأل جهات منتفعة.

أين هي الأجهزة الرقابية؟

إن غالبية هذه الأجهزة، إن لم تكن جميعها، منتفعة من هكذا تعاملات.

فلماذا كل هذا الصمت؟

إن تقاعسهم هذا في حد ذاته، يكشف الأدوار السالبة التي يلعبونها بالوكالة.

نحن لا ننتقد الأجهزة الأمنية والتنفيذية فقط، بل ننتقد كذلك وبشدة الأجهزة الرقابية، التي تدعي التطهر، وتبنت زيفاً وادعاءً، حرصها على متابعة حصول المواطن على حصصه من المواد التموينية بعدالة وشفافية، ولا نتردد في إلقاء تبعات هذه المسؤولية عليها كلية.

هذه المسؤولية، لو حملت على أسس سليمة وعبر القنوات الرسمية والقانونية، في حدها الأدنى، لكانت هي من يمثل المواطن مباشرة.

فلنكن أكثر شفافية ووضوحاً.

عندما ذكرنا الأجهزة الرقابية، كنا نعني لجان الخدمات بكافة أحياء كسلا.

هذه القضية تهم الولاية كلها، وقوافل وضح النهار تمر من أمام أحيائهم. فصمتكم ليس حياداً، بل هو تواطؤ بالصمت.

أين منظمات المجتمع المدني؟

وبعد أن نؤكد هذا الإهمال المتعمد، نحمل المسؤولية الوطنية والأخلاقية الكاملة للجهات التي يفترض أن تلعب دور الوسيط بين الدولة والجماهير، غير أنها تخلت عن دورها، وعجزت عن فك طلاسم هذه الشاحنات.

- أين الغرفة التجارية؟ التي يفترض أن تحمي تاجر كسلا الصغير، وهو يرى بضاعته وسوقه ينهار أمامه.
- أين اتحاد أصحاب العمل؟
- أين اتحادات مزارعي القرقف



والقاش؟ محصولاتكم تعبر أمامكم، فصمتكم هو إقرار بانتفاعكم.

- أين بيانات المنظمات الشبابية، والأحزاب السياسية؟ التي صدعت رؤوسنا بشعارات الحكم الديمقراطي المدني، فأين مجتمعكم المدني عندما يُسرق قوت الناس في وضح النهار؟

صمتكم.. هو إجابتكم

إننا لا نملك إلا أن نواصل جهودنا في الكتابة، وأن نبتدع أسلوباً أكثر إثارة للوطنيين من الذين لم تغشَهم جرثومة التلوث والفساد الذي سرى بين الناس كالهشيم، بتكثيف حملات مناصرة لهذه القضية، لمزيد من محاصرتها.

وصمتكم.. أيتها الأجهزة الرقابية، هو إجابتكم، وهو الدليل على فساد أدواركم بالوكالة.

فهنيئاً لكم يا أدعياء وسارقي نضال كفاح الكادحين والغلابة، وماسحي بوت جلاديهم.

المواطن يكابد شظف العيش ويقف في الصفوف من أجل كيس دقيق.

تمر من أمامه قوافل محملة بقوت يومه.



فقدت مدينة جنينها في أوغندا لكنها تكافح لعلاج أطفالها البقية





كرياندونغو – سمر سليمان

«مرقنا من جحيم إلى جحيم».. تختصر مدينة رحلتها من الضعين إلى معسكر اللجوء بأوغندا.



لم تكن مدينة مصطفى حامد تتخيل أن خروج زوجها لجلب المياه لأسرتها سيكون بداية رحلة طويلة من الألم والفقدان، وأن لحظة عودته التي انتظرتها ستتحول إلى مشهد لن يغادر ذاكرتها. خرج الزوج، الذي يعمل مزارعاً، حاملاً هم توفير المياه لأطفاله، لكنه تعرض لاعتداء بسكين من مجموعة متفلتة أثناء وقوفه في صف المياه في إحدى قرى مدينة الضعين بشرق دارفور.

كانت مدينة، التي اعتادت مساعدة زوجها في أعمال الزراعة، حاملاً في شهورها الأخيرة، وعندما حاولت إسعافه بعد إصابته تعرضت هي الأخرى للضرب، لتدخل الأسرة في واحدة من أقسى لحظات حياتها. لم يكن الألم جسدياً وحده، فقد كانت تحمل جنيناً لم يرَ النور، بينما كان أطفالها يشاهدون والدتهم في حالة صعبة، فاضطروا إلى الاختباء خوفاً من المشهد وما قد يحدث بعده.

تقول مدينة إن زوجها أصيب في كتفه ورأسه، وأصبح يعاني ضعفاً شديداً في النظر، حتى بات لا يرى إلا بصورة محدودة، أما هي فقد فقدت جنينها داخل الرحم نتيجة الاعتداء، وما زالت تعاني آثار الضرب حتى اليوم.

لم تكن تلك الحادثة مجرد إصابة عابرة في حياة الأسرة، بل كانت اللحظة التي انكسر فيها كل شيء. فقدوا الإحساس بالأمان، وتبددت أحلامهم في حياة مستقرة، وأصبح التفكير في النجاة والخروج من المنطقة هو الخيار الوحيد أمامهم.

من قرى الضعين إلى طريق اللجوء

مع تصاعد الحرب في السودان، لم تعد الحياة في قريتهم بشرق دارفور ممكنة. حملت مدينة وأسرتها ما استطاعوا حمله، وبدأوا رحلة خروج شاقة بحثاً عن مكان أكثر أمناً، حتى وصلوا إلى أوغندا بعد معاناة طويلة.



لكن الوصول إلى أوغندا لم يكن نهاية الحكاية كما كانت تتمنى، فبعد أن نجت الأسرة من جحيم الحرب، وجدت نفسها أمام واقع آخر داخل معسكر كرياندونغو للاجئين؛ واقع تحكمه قلة الطعام، وصعوبة الحصول على العلاج، وغياب الإمكانات التي يحتاجها الأطفال لمواصلة حياتهم بصورة طبيعية.

تختصر مدينة رحلتها بعبارة موجعة: «مرقنا من جحيم إلى جحيم».

فهي لم تصل إلى المعسكر وهي تحمل ذكريات الحرب وحدها، بل وصلت بجسد أنهكه الاعتداء، وزوج يعاني ضعف النظر، وأطفال يحتاجون إلى العلاج والغذاء والتعليم، وجنين فقدته قبل أن تراه.

أطفال بين المرض والجوع وغياب العلاج

تعيش مدينة اليوم مع أطفال تتراوح أعمارهم بين 5 و14 عاماً، لكن سنوات طفولتهم لم تمر كما ينبغي. فإلى جانب الآثار النفسية التي خلفتها الحرب والنزوح واللجوء، تواجه الأسرة مشكلات صحية متزايدة. تقول مدينة إنها ترتبط بسوء التغذية ونقص الغذاء المناسب والكالسيوم.

وتضيف أن أطفالها يعانون هشاشة في العظام، وأن أقل إصابة قد تؤدي إلى كسور، الأمر الذي جعل اثنين منهم بحاجة إلى عمليات جراحية لا تملك الأسرة تكاليفها.

ولا تقف معاناة الأطفال عند المرض، فالتعليم أصبح هو الآخر حلماً صعب المنال في ظل عدم توفر المال لتغطية احتياجات الدراسة ومستلزماتها.

تقول مدينة إن أكثر ما يؤلمها أن ترى أطفالها يحتاجون إلى العلاج والتعليم والغذاء، بينما لا تستطيع توفير أبسط متطلبات الحياة لهم. فالأم التي كانت تساعد زوجها في الزراعة وتشارك في توفير احتياجات الأسرة، أصبحت اليوم عاجزة أمام احتياجات أكبر من قدرتها.

فقدت جنينها داخل الرحم نتيجة الاعتداء، وما زالت تعاني آثاره حتى اليوم.

لم يكن الألم جسدياً وحده، فقد كانت تحمل جنيناً لم يرَ النور

الأب الذي خرج لجلب المياه لأطفاله أصبح يعاني ضعف النظر.

الأم التي كانت تنتظر مولودها الجديد عادت بوجع فقد لا يفارقها

يوم يبدأ بالقلق وينتهي بالجوع

لا يبدأ يوم مدينة بالبحث عن عمل أو التفكير في مستقبل أفضل، بل يبدأ بحساب ما تبقى للأسرة من طعام، وكيف يمكنها تدبير يوم جديد بما هو متاح.

تقول بصوت يختلط فيه التعب بالحسرة: «أصبح من الصباح أشيل هم الأكل، شنو بعد أولع النار وأخت الموية، بعد داك نفتش في البيت في شنو؟ لو أكلنا وجبة واحدة، تاني ما في غيرها، والحمد لله».

هذه الكلمات تختصر حياة أسرة لا تعرف إن كانت ستتمكن من توفير وجبة أخرى في اليوم نفسه. فالمشكلة ليست في قلة الطعام فقط، وإنما في غياب القدرة على توفير غذاء متوازن لأطفال يحتاجون إلى رعاية صحية خاصة.

وتضيف أن ظروف المعيشة داخل المعسكر تزداد قسوة مع الأمطار والحرارة، وأن أفراد الأسرة جميعهم يعانون المرض، بينما تظل تكاليف العلاج أكبر من إمكاناتهم.

«الحرب دمرتنا، شالت أعز ما عندنا»

لم تفقد مدينة جنينها فقط، ولم يفقد زوجها صحته كما كانت من قبل، بل خسرت الأسرة إحساسها بالحياة الطبيعية. فالأب الذي خرج لجلب المياه حتى لا يعطش أطفاله أصبح يعاني ضعف النظر، والأم التي كانت تنتظر مولودها الجديد عادت من تلك التجربة بوجع فقد لا يفارقها، بينما يكبر الأطفال وسط المرض والحاجة والحرمان.

تقول مدينة إن العلاج مكلف، وإن الأسرة لم تعد تملك سوى الدعاء وانتظار رحمة الله: «قاعدين على باب كريم بس».

ثم تستعيد ما حدث لهم وتقول بحسرة: «الحرب دمرتنا، شالت أعز ما عندنا، شالت منا العافية».

في السودان، بدأت الحرب في 15 أبريل 2023، ومع اتساع رقعة القتال بين الجيش وقوات الدعم السريع، امتدت آثارها إلى مدن وقرى دارفور، ومنها الضعين ومحيطها. ولم تقتصر الخسائر على القتلى والجرحى وتدمير المنازل، بل دفعت أعداداً كبيرة من الأسر إلى النزوح واللجوء خارج البلاد، بحثاً عن الأمان.

لكن حكاية مدينة تكشف أن النجاة من القصف والعنف لا تعني بالضرورة انتهاء المعاناة، فالحرب تترك آثارها في الأجساد والنفوس، وتواصل ملاحقة الناجين حتى في أماكن اللجوء.

اليوم، لا تطلب مدينة أكثر من أن يتوفر لأطفالها الطعام والعلاج، وأن يتمكن اثنان منهم من إجراء العمليات التي يحتاجان إليها، وأن يجد زوجها فرصة للعلاج واستعادة ما تبقى من بصره.

بين ذكريات قريتها في الضعين وواقعها داخل معسكر كريندونغو، تقف مدينة أمام حياة لم تخترها، تحمل مسؤولية أطفالها وحدها تقريباً، وتواجه كل صباح أسئلة لا تملك إجاباتها: ماذا سيأكلون اليوم؟ من أين ستأتي بتكاليف العلاج؟ وكيف يمكن لأطفالها أن يتعلموا ويعيشوا طفولة طبيعية؟

لقد نجت الأسرة من الحرب، لكنها لم تنجُ بعد من تبعاتها. فبالنسبة إلى مدينة، لم يكن اللجوء نهاية رحلة الخوف، بل بداية معركة أخرى من أجل العافية



السـودان..
ما فعلته وما لم تفعله التعاونيات أثناء الحرب.. وبعدها

محمد عثمان أحمد



التضخم تسبب في تآكل رؤوس أموال الجمعيات القائمة قبل الحرب.



تصنف الأمم المتحدة واللجنة الدولية للإنقاذ حرب السودان المستمرة منذ 15 أبريل 2023 أكبر كارثة إنسانية في العالم. أكثر من 33,7 مليون شخص يحتاجون للمساعدة الإنسانية، وأكثر من 13 مليون نازح ولاجئ، في أكبر أزمة جوع ونزوح داخلي على مستوى الكوكب لعام 2026.

في خضم هذا الانهيار، تبرز الحركة التعاونية، بوصفها خياراً اقتصادياً وأداة للبقاء والصمود وإعادة بناء النسيج الاجتماعي.

وفي السودان، يعد التعاون قديماً في الوجدان السوداني وسابقاً للقوانين. من أمثلته الفطرية تعاون الصيد بالكلاب في دارفور غرباً، وتعاون النفير الزراعي في الشمال. أما الشكل المنظم فبدأ في أواخر عشرينيات القرن الماضي بظهور جمعيات التسليف الزراعي بدلتا طوكر شرقاً. وفي عام 1948 صدر أول قانون للتعاون، وسُجلت أول جمعية، وهي جمعية ود رملي التعاونية. وتعتبر الفترة من 1973 حتى 1979 العصر الذهبي للتعاون في السودان.

وفي الواقع، واجهت الحركة التعاونية عدة تحديات في ظل الحرب، أهمها أزمة الثقة. فقد أصابت الحرب النسيج الاجتماعي في مقتل. وشاهد بعض المواطنين في المدن جيرانهم أو أقرباء لهم يمارسون النهب والانتهاكات في حقهم، مما يجعل التعاون مستقبلاً مهمة صعبة. كما أن التجارب السابقة المتعثرة للجمعيات التعاونية زادت من انعدام الثقة في العمل الجماعي. وكذلك واجهت التعاونيات حالة التضخم وتآكل رأس المال، إذ فقد الجنيه السوداني أكثر من 16 ضعفاً من قيمته منذ 15 أبريل 2023، حيث كان الدولار يساوي ما بين 570-600 جنيه، ووصل في نوفمبر 2026 إلى أكثر من 10،000 جنيه في السوق الموازي. هذا التضخم تسبب في تآكل رؤوس أموال الجمعيات القائمة قبل الحرب، وصعوبة تسعير المنتجات للجمعيات الاستهلاكية والإنتاجية، وفقدان الثقة في العملة المحلية. عقبة أخرى واجهت التعاونيات، وهي خروج المناطق الصناعية بالعاصمة الخرطوم بمدنها الثلاث من الخدمة، ما تسبب في فقدان آلاف العمال لوظائفهم، وكانوا يشكلون قاعدة الحركة التعاونية، كما فقدت الجمعيات الاستهلاكية جزءاً كبيراً من السلع التي كانت توفرها بأسعار مناسبة.

وشكل تدني دخل المواطن عقبة أخرى، وأدى انهيار الدخل داخل المدن والقرى إلى عدم قدرة المواطنين على دفع اشتراكات أو المساهمة في إنشاء جمعيات جديدة، مما أدخل قطاعات واسعة في دائرة الفقر المدقع.

من الوعي إلى الفعل.. ما الحلول؟

أولى خطوات التعافي والحل هي بناء الثقة عبر العمل المشترك، إذ يقع العبء الأكبر على التعاونيين في رتق النسيج الاجتماعي. وتثبت التجارب الدولية أن العمل المشترك يبني السلام. ففي رواندا جمعت تعاونية Koakaka مزارعين من مجتمعات متناحرة بعد الإبادة. وفي السودان نفسه، في قرية قريقيخ بشمال دارفور، أوقفت قبيلتان توترهما عبر زراعة بطيخ مشترك يعود ريعه للمجتمعين. التعاونية هي مصالحة اقتصادية.

وتبدأ الخطوة الثانية بمواجهة التضخم بالشراء الجماعي، وفي الواقع لا يملك التعاونيون حلاً لوقف التضخم،



لكنهم يملكون أداة لتخفيف أثره. وتثبت الدراسات العالمية أن الشراء الجماعي يوفر 10 إلى 15% من التكاليف بشكل مستدام، ويعد تحوطاً ضد التضخم عبر تثبيت الأسعار بعقود طويلة الأمد. تجربة بريطانيا وفرت 30 مليون جنيه إسترليني سنوياً من خلال الشراء المشترك بين تعاونياتها. وتجربة الهند (Mumbai Grahak Panchayat) توفر سلعها بخصم 20% رغم تقلبات السوق عبر 36،000 أسرة.

الخطوة الثالثة تكمن في خلق تعاونيات إنتاجية برأس مال بسيط. ويمكن للعمال الذين فقدوا وظائفهم تكوين تعاونيات حرفية صغيرة: تعاونيات صيانة، تعاونيات إعادة تدوير، تعاونيات إنتاج غذائي منزلي. هذه النماذج لا تحتاج رأس مال ضخم، بل تحتاج مواد أولية بسيطة وتنظيم. وكذلك يمكن اللجوء إلى شراكات لكسر الفقر، إذ بمقدور التعاونيين ابتكار شراكات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لدعم الفئات التي لا تملك قيمة السهم، عبر صناديق دوارة أو تمويل أصغر تعاوني، لإخراج المواطنين من دائرة الفقر المدقع.

إن التحديات التي تواجه الحركة التعاونية السودانية في مرحلة ما بعد الحرب كبيرة ومتشابكة، بدءاً من انهيار البنية الصناعية وفقدان الوظائف، مروراً بتدني دخل المواطن وفقده للثقة، وصولاً إلى التضخم واتساع دائرة الفقر.

ورغم ذلك، وكما أكد التحالف التعاوني الدولي في 2026 تحت شعار «تعاونيات من أجل عالم مسالم»، فإن التعاونيات تبني الثقة قبل الحرب، وتوزع السلع أثناء الحرب، وتعيد بناء الإنسان بعد الحرب.

تظل التعاونيات هي الأداة الأكثر واقعية وقدرة على لم شمل المجتمع وإعادة بناء الاقتصاد من القاعدة. فهي ليست مجرد مشروع اقتصادي، بل هي مشروع اجتماعي لإعادة بناء الثقة، ومشروع أمن قومي لإعادة بناء السودان.

الحرب أصابت النسيج الاجتماعي في مقتل.

انهيار الدخل داخل المدن والقرى أدخل قطاعات واسعة في دائرة الفقر المدقع.

بذاءة الخطاب السياسي..

ليست انفعالاً عابراً





استخدام الألفاظ النابية من مسؤولين يتصدرون المشهد الرسمي والعسكري لا يتسق مع مقتضيات المسؤولية العامة



ما يلاحظه نقاد علم الاجتماع السياسي أن الشتائم والعبارات النابية لم تعد مجرد انفعالات عابرة في الخطاب السياسي السوداني، إذ أخذت تتحول إلى ظاهرة تتسع دوائرها مع استمرار الحرب وتفاقم الاستقطاب بين أطرافها، حتى باتت المنابر العامة ومنصات التواصل الاجتماعي ساحات لتبادل الإساءات الشخصية والاتهامات الأخلاقية والعبارات التي تتجاوز حدود الخصومة السياسية إلى الإساءة المباشرة للأفراد وأسرهم.

واحتدم الجدل في هذا الشأن بعد تصريحات متداولة لرئيس هيئة أركان الجيش السوداني، الفريق أول ركن ياسر العطا، استخدم فيها عبارة سوقية خلال مخاطبته تجمعاً عسكرياً في نوفمبر 2026، وأصبح الضوء مسلطاً على مستوى التدهور الذي أصاب لغة الخطاب العام في البلاد، وسط انتقادات اعتبرت أن استخدام الألفاظ النابية من مسؤولين يتصدرون المشهد الرسمي والعسكري لا يتسق مع مقتضيات المسؤولية العامة ولا مع الأعراف التي يفترض أن تحكم المؤسسات العسكرية.

تباينت ردود الفعل على التصريحات بين منتقدين رأوا أنها تضمنت عبارات خارجة عن الذوق العام والأعراف العسكرية، ومبررين تعاملوا معها باعتبارها تعبيراً انفعالياً فرضته طبيعة المرحلة. لكنها، وفي نهاية الأمر، أظهرت استخفافاً بقواعد اللياقة الاجتماعية والأدب والسلوك المتبع والمتوقع من الشخصيات العامة.

مع كل ذلك، حصلت عبارات رئيس هيئة الأركان على جمهورها، من بينهم صحفيون وحملة درجات أكاديمية وآخرون سعوا إلى تبريرها باعتبارها بذاءة موجهة إلى أناس يستحقونها، هم أفراد قوات الدعم السريع.

واعتبر مراقبون، في الاتجاه المعاكس، أن استخدام التعبيرات السوقية والمنفعلة في المنابر العامة لا يليق بمسؤول عسكري رفيع ويستوجب الاعتذار، وشددوا على أن الموقف العسكري أو الشجاعة في مواجهة الخصوم لا يمنحان صاحبهما حصانة من النقد أو ترخيصاً للإساءة اللفظية.

لكن الجدل حول هذه التصريحات لا ينفصل عن سياق أوسع، إذ ظلت البذاءة حاضرة في الخطاب السياسي السوداني منذ سنوات، ولم تكن الحرب الحالية سوى عامل ساعد على اتساعها وانتقالها إلى مستويات أكثر حدة.

فقد شهدت فترات سابقة من الصراع داخل المنظومة الحاكمة نفسها، ولا سيما خلال الأعوام 1998-2000، تبادلاً لعبارات حادة بين قيادات تنتمي إلى التيار السياسي الواحد، في سياق صراعات النفوذ والانقسامات الداخلية.

وخلال سنوات حكم الرئيس السابق عمر البشير، ظهرت نماذج من الخطاب الشعبوي الذي يوظف العبارات الصادمة واللغة الساخرة لاستقطاب الجماهير وتقديم صورة عن القوة ومواجهة الخصوم.

ومن أشهر تلك العبارات قوله خلال خطاب جماهيري بمدينة ربك في أبريل 2018، متحدثاً عن السفيرة البريطانية السابقة في السودان روزاليند مارسدن: «دايرة تديني تعليمات وتوجيهات، صرفت ليها بركاوي صاح، وندّمتها والله على اليوم الأُمها ولدتها فيه ذاتو».

وجاءت العبارة، بحسب رواية



البشير، في سياق حديثه عن لقاء جمعه بالسفيرة عند انتهاء فترة عملها في السودان، مدعياً أنها حاولت توجيه تعليمات إليه، وهو ما نفته السفيرة لاحقاً في روايتها للواقعة. وأثارت العبارة وقتها جدلاً واسعاً قبل أن تتحول إلى تعبير متداول في الخطاب الشعبي والسياسي يُستخدم للدلالة على الرد العنيف أو التوبيخ القاسي.

ولم تكن تلك العبارة النموذج الوحيد للخطاب الصادم خلال تلك الفترة، إذ نُسب إلى البشير أيضاً قوله: «الحديد لو ما سبوا ليهو الدين ما بدور»، في إشارة ساخرة إلى سلوك كان ينسبه إلى بعض العمال والميكانيكية عند تعطل الآلات. وأثارت العبارة بدورها انتقادات، خصوصاً في ظل الخطاب الديني الذي تبناه النظام السابق وما أثارته من تساؤلات بشأن حدود اللغة المقبولة في خطاب رئيس الدولة.

أظهرت التصريحات استخفافاً بقواعد اللياقة الاجتماعية والأدب والسلوك المتبع والمتوقع من الشخصيات العامة.

الموقف العسكري أو الشجاعة في مواجهة الخصوم لا يمنحان صاحبهما حصانة من النقد أو ترخيصاً للإساءة اللفظية.

الحرب الحالية لم تكن سوى عامل ساعد على اتساع البذاءة وانتقالها إلى مستويات أكثر حدة.

تجاوز الخطاب السياسي في بعض المنابر حدود السخرية والتهكم إلى استخدام الشتائم والإيحاءات الجنسية والتحريض العرقي.

ومع اندلاع الحرب في أبريل 2023، تجاوز الخطاب السياسي في بعض المنابر حدود السخرية والتهكم إلى استخدام الشتائم والإيحاءات الجنسية والتحريض العرقي، فضلاً عن توجيه تهديدات وإساءات شخصية للخصوم.

ولم تعد الخصومة في كثير من الحالات قائمة على مناقشة المواقف السياسية أو نقد الأداء، بل تحولت إلى حملات للتشكيك في الوطنية وتجريد الطرف الآخر من الانتماء ومحاكمات أخلاقية تستهدف الشخصيات العامة وأسرها.

ووصلت بعض أشكال الخطاب المتداول إلى الدعاء على الخصوم بتعرضهم للاغتصاب والتنكيل واستهداف النساء والأمهات بعبارات مهينة، في ممارسات وصفها كتاب ومراقبون بأنها تجاوزات خطيرة على مستوى القيم الاجتماعية والأخلاقية، لا يمكن تبريرها تحت لافتة الحرب أو التعبير عن المواقف السياسية.

ويرى كتاب ومراقبون أن خطورة هذه الظاهرة لا تقف عند حدود الإساءة إلى الأشخاص، بل تمتد إلى تطبيع العنف اللفظي في المجتمع، خصوصاً عندما يصدر عن شخصيات تتولى مواقع قيادية أو تتمتع بنفوذ سياسي وعسكري. فحين تصبح الشتيمة دليلاً على القوة، والوقاحة مرادفاً للشجاعة، يتراجع حضور الحجة والمسؤولية لمصلحة الاستفزاز والتشهير.

وفي هذا السياق، يقول الباحث الاجتماعي عبد الله مصطفى إن أزمنة الحروب توفر بيئة خصبة لانتشار الخطابات السياسية غير المسؤولة، مشيراً إلى أن السياسيين غالباً ما ينظرون إلى الخطاب الشعبوي باعتباره أقصر الطرق لإعادة هندسة الجماهير والتأثير في مواقفها.

ويضيف لـ«أفق جديد»: «للأسف تجاوزنا مرحلة الشعبوية وانحدرنا إلى عمق البذاءة، والشواهد في هذا المعرض كثيرة». ويرى أن تصاعد هذا النمط من الخطاب يعكس تراجعاً في الضوابط التي كانت تحكم العلاقة بين الخصوم السياسيين مع اتساع مساحة التحريض وتراجع المسؤولية عن الكلمات المستخدمة في الفضاء العام.

وتبرز هنا مسألة غياب المساءلة بوصفها أحد العوامل التي تساعد على استمرار الظاهرة، فعندما لا يجد المسؤول أو السياسي نفسه أمام أي تبعات نتيجة استخدام خطاب مسيء أو تحريضي، تتراجع دوافع الالتزام بالضوابط المهنية والأخلاقية، ويتحول الفضاء العام تدريجياً إلى ساحة مفتوحة للإساءة من دون رادع.

ولا تنحصر مسؤولية مواجهة هذا التدهور في جهة بعينها، إذ تقع على عاتق المؤسسات الرسمية والعسكرية والقوى السياسية والإعلامية، إلى جانب النخب الثقافية والمجتمعية، مسؤولية استعادة الحد الأدنى من الانضباط في الخطاب العام والتمييز بين حرية التعبير والإساءة، وبين النقد السياسي والتحريض على الكراهية.

فالحروب لا تترك آثارها في المدن والبيوت وحدها، بل تمتد أيضاً إلى اللغة التي يتخاطب بها الناس وإلى القيم التي تنظم علاقاتهم.

وحين تصبح الشتيمة لغة للسياسة والإهانة وسيلة لإثبات القوة، فإن الخسارة تتجاوز أطراف الصراع إلى المجتمع بأسره، وقد تنتهي المعارك يوماً، لكن ترميم ما خلفته الكراهية في النفوس والعلاقات الاجتماعية سيكون معركة أخرى أكثر صعوبة وأطول زمناً.

إلى الهندي عزالدين...

لا ماركو روبيو سيُبرّئ أحمد هارون، ولا حوار العسكر يمحو جرائم دارفور!!



أحمد عثمان محمد المبارك.

اطلعت على مقال للكوز الصحفي الهندي عزالدين، المنشور على موقع (سبأ ميديا)، مدافعاً فيه عن أحمد هارون عقب ظهوره وتصريحاته الأخيرة في بودكاست السودان، باعتباره قدم مشروعاً وطنياً لإنقاذ البلاد وتأسيس الاستقرار السياسي.

أثار ذلك المقال قلمي ووجداني السياسي، واستفز في داخلي أسئلة ظننت أن التجربة السودانية المريرة قد حسمتها منذ زمن. ولما حاولت أن أمر عليه مرور الكرام، وأن أترك للقارئ فرصة اكتشاف ما يختبئ خلف عباراته من تناقضات، إلا أن نفسي أبت إلا أن أرد عليه رداً لا يجامل في الحقائق، ولا يهادن في المبادئ، ولا يسمح بأن تتحول المأساة السودانية إلى مجرد خلاف سياسي يمكن طي صفحته بخطبة منمقة أو مقابلة إعلامية على بودكاست.

وليس ما دفعني إلى الكتابة مجرد الاختلاف مع الكاتب في موقفه من أحمد هارون، فالاختلاف السياسي حق مشروع، وإنما دفعتني تلك المحاولة الواضحة لخلط السياسة بالقانون، والمصالحة بالإفلات من العقاب، والحوار الوطني بإعادة إنتاج السلطة القديمة، والسيادة الوطنية بتحصين المتهمين من المساءلة. والأخطر من ذلك أن هذا الهندي يريد من السودانيين أن ينسوا تاريخاً مثقلاً بالدماء والانتهاكات، وأن يقبلوا تحويل المسؤولية عن الجرائم الجسيمة إلى مجرد تفصيل ثانوي في معركة الاصطفافات السياسية.

ويبدأ الهندي حديثه بوصف مقابلة أحمد هارون بأنها محاضرة سياسية رفيعة، وكأن البلاغة السياسية تمنح صاحبها صك براءة، وكأن القدرة على تقديم مشروع دستوري تعفي الإنسان من مواجهة الأسئلة القانونية المتعلقة بماضيه. والحقيقة أن الأفكار السياسية تناقش بمضمونها، لا بالألقاب التي تمنح لأصحابها، وأن المسؤولية الجنائية لا تسقط بمجرد امتلاك المتهم رؤية سياسية أو حديثه عن مستقبل البلاد. فمن حق أحمد هارون أن يعرض أفكاره وأن يدافع عن نفسه، ولكن ليس من حق أي شخص أن يقدم لنا ذلك بوصفه سبباً كافياً لتجاوز مسارات العدالة!!



ثم ينتقل الهندي إلى الحديث عن اعتقال

لا ماركو روبيو سيُبرّئ أحمد هارون، ولا حوار العسكر يمحو جرائم دارفور.

هارون، ويقرر أنه غير محكوم في أي قضية جنائية داخل السودان، وأن بقاءه سنوات في الحبس دون حكم يمثل ظلماً فادحاً... وهنا ينبغي وضع الأمور في نصابها القانوني. نعم، الأصل في الإنسان البراءة حتى تثبت إدانته بحكم قضائي، ونعم، لا يجوز أن يتحول الحبس الاحتياطي إلى عقوبة مفتوحة بلا محاكمة أو مراجعة قضائية. وهذه مبادئ ندافع عنها لأحمد هارون كما ندافع عنها لأي مواطن سوداني آخر. ولكن غياب حكم الإدانة لا يعني غياب الاتهام، ولا يعني أن الشخص بريء، ولا يفرض إسقاط الإجراءات الجنائية بحقه.

ويتجاهل الهندي وهو يحتج بغياب حكم قضائي سوداني، حقيقة جوهرية لا يمكن محوها بالإنشاء والبلاغة السياسية، وهي أن أحمد هارون مطلوب للمحكمة الجنائية الدولية على خلفية اتهامات تتعلق بجرائم ارتُكبت في دارفور. وهذه ليست مجرد بلاغات سياسية قدمها خصومه في الداخل، وإنما إجراءات قضائية دولية تتعلق باتهامات بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وصدور أمر قبض دولي لا يثبت الإدانة، لكنه أيضاً ليس ورقة سياسية يمكن تمزيقها بمجرد تغيير موازين القوى أو تبدل الخطاب الإعلامي...

ومن هنا يظهر أول تناقض كبير في المقال، فالهندي يتمسك بقرينة البراءة حين يتعلق الأمر بأحمد هارون، لكنه يتخلى عنها فور انتقاله إلى خصومه السياسيين، فيصفهم بالهاربين من العدالة والمتحالفين مع التمرد، ويتعامل مع الاتهامات الموجهة إليهم وكأنها أحكام قضائية نهائية. فأي منطق قانوني هذا الذي يمنح شخصاً كامل ضمانات البراءة، ثم يصادر الضمانات ذاتها من الآخرين؟ وأي عدالة تلك التي تتغير قواعدها بتغير الانتماء السياسي للمتهم؟

إن العدالة يا الهندي عزالدين، لا تعرف المؤتمر الوطني ولا قوى الحرية والتغيير ولا صمود ولا غيرها. العدالة تعرف وقائع وأدلة واختصاصاً قضائياً وإجراءات ومحاكمات عادلة. ومن يريد الدفاع عن سيادة القانون فعليه أن يدافع عنها باعتبارها مبدأً عاماً، لا امتيازاً تمنحه السلطة لحلفائها وتحجبه عن خصومها...

أما حديثه عن الحوار السوداني السوداني، فهو من أكثر أجزاء المقال احتياجاً إلى التفكيك. فالحوار الوطني ليس مجرد دعوة تصدر من سياسي، ولا منصة يجلس عليها ممثلو القوى المختلفة لالتقاط الصور وإعلان المصالحة. الحوار الحقيقي عملية سياسية وقانونية وأخلاقية معقدة، تبدأ بالاعتراف بجذور الأزمة، وتحديد المسؤوليات، وضمان استقلال المشاركين، وإبعاد أدوات الإكراه عن العملية السياسية، والاتفاق على قواعد انتقال السلطة، وإشراك ضحايا الحروب والانتهاكات في تحديد مستقبل البلاد.

فكيف يمكن الحديث عن حوار وطني شامل بينما يُطرح في الوقت نفسه مشروع يمنح المؤسسة العسكرية حق اختيار رأس الدولة؟ وكيف يمكن الادعاء بأن الغاية هي إنهاء الانقلابات، بينما يُقترح تثبيت امتياز سياسي دائم للمؤسسة العسكرية التي يفترض أن تخضع للسلطة الدستورية المدنية؟ وكيف يصبح الحوار شاملاً إذا كان مآله معروفاً سلفاً، إذا كان المطلوب من القوى المدنية أن تتنافس على مقاعد البرلمان بينما يبقى اختيار رأس الدولة بيد القيادة العسكرية؟

فالحوار الذي يهدف إلى الاستقرار لا ينبغي أن يبدأ بتوزيع حصص

المسؤولية الجنائية لا تسقط بمجرد امتلاك المتهم رؤية سياسية أو حديثه عن مستقبل البلاد.

العدالة لا تعرف المؤتمر الوطني ولا قوى الحرية والتغيير ولا صمود.



السلطة على أصحاب القوة والسلاح، بل بتأسيس قواعد تمنع أي طرف من احتكار الدولة. ولا يمكن أن تكون نتيجة الحوار ديمقراطية حقيقية إذا كان أحد أطرافه يمتلك مسبقاً حق تقرير من يتولى أعلى منصب في الدولة.

ويحاول الهندي أن يجعل من إلغاء البلاغات الجنائية أو شطبها دليلاً على استعداد الدولة للتسامح مع بعض خصومها، ثم يسأل لماذا لا يمتد هذا التسامح إلى أحمد هارون وغيره من قيادات النظام السابق. والسؤال في ظاهره مطالبة بالمساواة، لكنه يخفي خلطاً قانونياً بين أنواع مختلفة من الجرائم والإجراءات.

فليس كل بلاغ جنائي من طبيعة واحدة، وليس كل اتهام قابلاً للإسقاط بالوسيلة نفسها، وليس من الصحيح قانوناً وضع الجرائم السياسية أو الجرائم العادية أو الجرائم الدولية الجسيمة في سلة واحدة. وهناك فرق أساسي بين شطب بلاغ لعدم كفاية الأدلة، وإيقاف إجراءات وفق سلطة

الخطأ لا يتحول إلى عدالة بمجرد تعميمه.

لا يجوز أن يصبح الحوار السياسي سوقاً لمقايضة البلاغات.

قانونية محددة، والعفو عن عقوبة بعد الإدانة، والعفو العام الذي يتطلب سنداً تشريعياً، وبين الجرائم الدولية التي تحكمها التزامات قانونية مختلفة.

وحتى إذا صحت رواية الهندي بشأن شطب بلاغات ضد بعض السياسيين أو إصدار ضمانات لهم للمشاركة في الحوار، فإن ذلك لا يثبت تلقائياً أن جميع تلك البلاغات كانت صحيحة أو أن إسقاطها كان عفواً عن جرائم ثابتة. كما أنه لا ينشئ حقاً تلقائياً لأي متهم آخر في إسقاط إجراءات مختلفة عنه من حيث الوقائع والاختصاص وطبيعة الاتهام.

وإذا كانت هناك تسويات سياسية شملت أشخاصاً يُشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة، فإن الواجب هو إخضاع تلك التسويات للمراجعة القانونية والمطالبة بالمحاسبة، لا اتخاذها ذريعة لتوسيع دائرة الإفلات من العقاب. فالخطأ لا يتحول إلى عدالة بمجرد تعميمه، والتساهل مع متهم لا يبرر التساهل مع متهم آخر. ولا يجوز أن يصبح الحوار السياسي سوقاً لمقايضة البلاغات، أو أن تتحول النيابة العامة إلى أداة تمنح شهادات السلامة السياسية لمن يقترب من السلطة وتسحبها ممن يبتعد عنها. وإذا كانت السلطة التنفيذية تتدخل في الملفات الجنائية استجابة لحسابات التفاوض، فإن ذلك يثير مشكلة خطيرة تتعلق باستقلال العدالة، بصرف النظر عن هوية المستفيدين من هذا التدخل.

أما الزج بأسماء حمدوك وبابكر فيصل وخالد سلك وشريف محمد عثمان ووجدي صالح وياسر عرمان وغيرهم، والقول إنهم متهمون مطلوبون للقبض، فلا يكفي بذاته لإثبات ارتكابهم جرائم. فحتى وجود بلاغات أو أوامر قبض، إن ثبتت وصحت قانوناً، لا يحول الاتهام إلى إدانة. ولا يجوز أن تتحول الخصومة السياسية إلى محكمة إعلامية يصدر فيها الهندي أحكامه قبل أن تنظر المحكمة في الأدلة.

ومن يطالب بعدم تجريم أحمد هارون قبل صدور حكم قضائي ملزم أخلاقياً وقانونياً عليه ألا يجرم خصومه بالطريقة نفسها. أما الانتقائية في استخدام قرينة البراءة فهي ليست دفاعاً عن القانون، وإنما استخدام للقانون سلاحاً في الصراع السياسي.

ويقفز الهندي فجأة من هذا الجدل إلى المحكمة الجنائية الدولية، فيصفها بالفساد والتسييس مستشهداً بموقف منسوب إلى وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو. وهنا يبلغ الخلط بين السياسة والقانون مستوى يستوجب رداً واضحاً؛ لأن المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة قضائية أنشئت بموجب نظام روما الأساسي، وتختص وفق شروط محددة بالنظر في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وهي ليست فوق النقد، ولا تتمتع بعصمة سياسية أو قانونية، وقد تعرضت بالفعل لانتقادات جدية تتعلق بالانتقائية وبحدود قدرتها على إنفاذ قراراتها وبالعلاقة المعقدة بين العدالة الدولية وموازين القوة العالمية. ولكن النقد المشروع لأداء المحكمة يختلف جذرياً عن إعلان بطلان اختصاصها أو سقوط جميع أوامرها القضائية.

والسؤال الذي تجاهله الهندي عزالدين هو: هل يصبح أمر القبض باطلاً لأن وزير خارجية دولة كبرى انتقد المحكمة الجنائية الدولية؟ وهل

الانتقائية في استخدام قرينة البراءة ليست دفاعاً عن القانون.

الانتخابات تحاسب الأحزاب سياسياً، والمحاكم تحاسب الأفراد جنائياً.

تتحول تصريحات مسؤول أمريكي إلى مصدر أعلى من المعاهدات والقرارات القضائية؟ وهل ينبغي للسودانيين أن يحددوا موقفهم من العدالة الخاصة بضحايا دارفور استناداً إلى ما تقوله واشنطن عن المحكمة؟

إن الموقف الأمريكي من المحكمة الجنائية الدولية لم يكن موقفاً واحداً ثابتاً عبر الإدارات المختلفة. فالولايات المتحدة ليست دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، وقد اعترضت حكومات أمريكية على جوانب من اختصاص المحكمة، وفرضت بعض الإدارات عقوبات على مسؤولين فيها، خصوصاً في سياق تحقيقات تمس الولايات المتحدة أو إسرائيل. وفي المقابل، دعمت واشنطن في مراحل أخرى مسارات للمساءلة الدولية، بما فيها المساءلة المتعلقة بدارفور. وهذه الازدواجية تستحق النقد، لكنها لا تعني أن المحكمة فقدت وجودها القانوني أو أن اختصاصها في دارفور انتهى.

والحقيقة القانونية التي لا يستطيع الهندي تجاوزها أن مجلس الأمن الدولي أحال الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار 1593 الصادر عام 2005. وهذه الإحالة هي الأساس الذي استند إليه اختصاص المحكمة في القضية، وليست عضوية السودان في نظام روما، ولا رضاه اللاحق، ولا موقف أي وزير أمريكي منها.

لذلك، فإن أي تصريحات أمريكية تنتقد المحكمة، أو أي عقوبات تفرضها واشنطن على مسؤوليها، لا تلغي من تلقاء نفسها قرار مجلس الأمن، ولا تسقط أوامر القبض الصادرة عن المحكمة، ولا تنهي القضايا المنظورة أمامها. ومن يدعي خلاف ذلك مطالب بتقديم أساس قانوني واضح، لا الاكتفاء باقتباس سياسي مثير.

ويحمل استشهاد الهندي عزالدين بالموقف الأمريكي من المحكمة تناقضاً آخر. فهو يسخر من خصومه باعتبارهم تابعين لما سماه (ماما أمريكا)، ثم يستند هو نفسه إلى تصريح مسؤول أمريكي لتدعيم موقفه من المحكمة. فإذا كانت الولايات المتحدة في نظره قوة معادية للسودان، فلماذا تصبح أقوال وزير خارجيتها حجة حاسمة عندما تتوافق مع موقفه؟ وهل ترفض المرجعية الأمريكية عندما تنتقد النظام السابق، ثم تُستدعى عندما تنتقد المحكمة الجنائية؟

ثم يأتي الهندي عزالدين إلى مشروع أحمد هارون الدستوري، ويقدمه باعتباره فكرة جديدة قادرة على كسر الحلقة السودانية المعروفة بين ديمقراطية، انقلاب، ديمقراطية. ولكن ما الجديد في مشروع يجعل القوات المسلحة صاحبة الحق في اختيار رئيس الجمهورية، ثم يطلب من الشعب المصادقة على هذا الاختيار عبر الاستفتاء؟

إن هذا المقترح لا يعالج أصل الأزمة السودانية، وإنما يعيد إنتاجها في صورة دستورية مختلفة. فجوهر الديمقراطية ليس مجرد وجود انتخابات وبرلمان وحكومة، وإنما خضوع السلطة السياسية لإرادة المواطنين، وخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة الدستورية، ومنع احتكار أي مؤسسة من مؤسسات الدولة لحق تقرير مستقبل الحكم.

والاستفتاء الشعبي لا يحول بالضرورة إجراءً غير ديمقراطي إلى إجراء ديمقراطي. فالسؤال ليس فقط عما إذا كان المواطن سيقول نعم أو لا لمرشح اختارته المؤسسة العسكرية،

لا توجد علاقة قانونية تجعل الفوز الانتخابي شهادة براءة من الجرائم.

الاستفتاء الشعبي لا يحول بالضرورة إجراءً غير ديمقراطي إلى إجراء ديمقراطي.

بل عما إذا كان المواطن يمتلك ابتداءً حق الاختيار الحر بين بدائل سياسية متكافئة، وعما إذا كانت القوى المدنية تستطيع تقديم مرشحيها والتنافس على رئاسة الدولة دون وصاية عسكرية.

فإذا كان الجيش هو الذي يختار رئيس الجمهورية، فما الذي يمنع تحوّل هذا الحق إلى امتياز دائم لقيادته؟ وإذا وقع خلاف بين البرلمان المنتخب والرئيس الذي اختارته القوات المسلحة، فأين ستكون المرجعية النهائية؟ وهل يخضع الرئيس للمساءلة أمام المؤسسات المدنية، أم يستمد حصانته السياسية من المؤسسة التي اختارته؟ وإذا رفض الشعب المرشح في الاستفتاء، فهل يملك حق اختيار بديل، أم ينتظر اسماً آخر تقترحه القيادة العسكرية؟

هذه ليست أسئلة هامشية، وإنما أسئلة تتعلق بجوهر البناء الدستوري المقترح. ولا يكفي أن يقال إن النظام سيكون مختلطاً بين الرئاسي والبرلماني حتى يصبح ديمقراطياً. فالأنظمة المختلطة معروفة في التجارب الدستورية المقارنة، ولكنها لا تستلزم منح القوات المسلحة سلطة اختيار رئيس الدولة.

والأخطر أن المقترح يخلط بين حماية المؤسسة العسكرية بوصفها مؤسسة وطنية وبين منحها حقاً سياسياً فوق المؤسسات المنتخبة. فالجيش الذي يستحق الاحترام والتطوير هو الجيش الذي يحمي الدستور والحدود والسيادة، لا الجيش الذي يتحول إلى هيئة انتخابية عليا تقرر من يحكم البلاد.

وإذا كان المقصود ضمان استقرار القوات المسلحة وعدم تعرضها للتفكيك أو التسييس، فإن ذلك يمكن معالجته بنصوص دستورية واضحة تنظم اختصاصاتها، وتحمي مهنيتها، وتحدد علاقتها بالسلطة المدنية، وتمنع استغلالها في الصراعات الحزبية. أما منحها حق اختيار الرئيس فلا يعالج مشكلة الانقلابات، بل يخاطر بإضفاء الشرعية الدستورية على أحد أهم أسباب الصراع التاريخي حول السلطة.

ويطالب الهندي قيادة الجيش بأن تشكر أحمد هارون على مقترحه بدلاً من اعتقاله. ولكن قيادة الجيش ليست مؤسسة لتوزيع شهادات التقدير على المشاريع السياسية، كما أنها ليست جهة يحق لها اعتقال الأشخاص لمجرد آرائهم. فإذا كان الاعتقال قد وقع بسبب التعبير السياسي السلمي وحده، فإن ذلك يستوجب الاعتراض والمطالبة بتوضيح أسبابه القانونية. أما إذا كان مرتبطاً بإجراءات قضائية أو اتهامات جنائية قائمة، فلا يجوز تصويره تلقائياً باعتباره عقاباً على مقابلة إعلامية دون تقديم دليل يثبت هذه العلاقة.

وهنا أيضاً يجب التمييز بين أمرين مختلفين: الحق في التعبير السياسي، والمسؤولية عن الجرائم. فمن حق أحمد هارون أن يتحدث وأن يطرح مشروعه وأن ينتقد خصومه، لكن ممارسة هذا الحق لا تلغي أي إجراءات جنائية مشروعة قائمة بحقه. كما أن وجود اتهامات جنائية لا يجيز للسلطة إسكات رأيه السياسي أو حرمانه من ضمانات المحاكمة العادلة.

ثم يتحدثنا الهندي عن الولايات المتحدة بوصفها عدواً للسودان، ويورد اتهامات بشأن ممارسة ضغوط على قيادة الجيش ومقايضة التأشيرات والهدنة وترتيبات الحكم في دارفور. وهذه ادعاءات سياسية

الجيش الذي يستحق الاحترام هو الجيش الذي يحمي الدستور والسيادة.

السلام الذي يدفن العدالة لا يؤسس للاستقرار.

تحتاج إلى وثائق وأدلة مستقلة، ولا يكفي ترديدها بصيغة الجزم حتى تصبح حقائق ثابتة.

نعم، للولايات المتحدة مصالحها الاستراتيجية، وتاريخها في التعامل مع الأزمات الدولية مليء بالتناقضات والانتقائية. ونعم، من المشروع انتقاد الضغوط الخارجية ورفض أي تسوية تُفرض على السودانيين أو تتجاهل إرادتهم. ولكن ذلك لا يعني أن كل مبادرة دبلوماسية مؤامرة، ولا أن كل دعوة لوقف إطلاق النار مشروع لتقسيم السودان، ولا أن المطالبة بحماية المدنيين تعني بالضرورة تأييد الدعم السريع أو الاعتراف بشرعية سيطرته على أي جزء من البلاد.

ولا يجوز أيضاً الخلط بين وقف الحرب وبين مكافأة مرتكبي الجرائم. فمن الممكن المطالبة بوقف إطلاق النار وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية، مع الإصرار في الوقت نفسه على محاسبة كل من تثبت مسؤوليته عن الجرائم والانتهاكات، أياً كان موقعه أو انتماؤه.

ولعل أكثر ما يستوقفني في المقال هو الاحتفاء بدعوة أحمد هارون إلى ترك محاكمة الأحزاب للشعب عبر صناديق الانتخابات، مع قصر الاتهامات الجنائية على المسؤولية الشخصية. والجزء المتعلق بشخصية المسؤولية الجنائية مبدأ صحيح في أساسه، فالأصل أن الإنسان لا يُدان جنائياً لمجرد انتمائه إلى حزب أو جماعة، وإنما بناءً على أفعاله ومسؤوليته التي تثبتها الأدلة وفق القانون. لكن المشكلة تبدأ عندما يُستخدم هذا المبدأ الصحيح لتمرير نتيجة غير صحيحة، وهي أن الانتخابات يمكن أن تكون بديلاً عن العدالة الجنائية. فالانتخابات تحاسب الأحزاب سياسياً، والمحاكم تحاسب الأفراد جنائياً. وقد يخسر حزب الانتخابات دون أن يكون أعضاؤه مجرمين، وقد يفوز حزب بالأغلبية بينما يظل بعض مسؤوليه مطالبين بالمثول أمام القضاء. ولا توجد علاقة قانونية تجعل الفوز الانتخابي شهادة براءة من الجرائم، أو تجعل الخسارة الانتخابية حكماً بالإدانة.

ومن هنا فإن القول إن الشعب سيحاكم القوى السياسية عبر صناديق الاقتراع لا يجيب عن سؤال العدالة المتعلقة بضحايا دارفور أو غيرهم من ضحايا الانتهاكات. فهؤلاء لا يطالبون فقط بمعرفة من سيحكم السودان في الدورة الانتخابية القادمة، وإنما يطالبون بمعرفة ما جرى لهم، ومن يتحمل المسؤولية عنه، وكيف يمكن إنصافهم وضمان عدم تكرار الجرائم.

وإذا كان الهندي عزالدين جاداً في المطالبة بحوار وطني لا يستثني أحداً، فليبدأ بالمطالبة بحوار لا يفرض على السودانيين نتائج دستورية مسبقة، ولا يضع المؤسسة العسكرية فوق الإرادة الشعبية، ولا يجعل من إسقاط البلاغات شرطاً لتوزيع المقاعد السياسية، ولا يستخدم تضحيات ضحايا الحرب وسيلة للمساومة. فالسودان لا يحتاج إلى إعادة تدوير الصراعات القديمة تحت مسميات جديدة، ولا إلى ديمقراطية شكلية تمنح الشعب حق التصويت وتحجب عنه حق الاختيار، ولا إلى مصالحة تدار بمنطق تبادل الحصانات بين النخب المتصارعة.

وأقول لهذا الهندي، إن الاستقرار السياسي الذي تبحث عنه لن يتحقق بمجرد إدخال الجيش في رأس

السودان لن يُبنى على ذاكرة انتقائية، ولن يُشفى من جراحه بإنكارها.

الشعب هو مصدر السلطة، لا مجرد جهة تُستدعى للتصديق على خيارات الآخرين.

الدولة، ولن يتحقق بإلغاء البلاغات، ولن يتحقق بتجريم الخصوم في الصحف وتبرئة الحلفاء على المنابر. فالاستقرار الذي يقوم على استثناءات العدالة وامتيازات القوة قد يمنح السلطة هدنة مؤقتة، لكنه يترك أسباب الانفجار قائمة تحت السطح.

وأقول أيضاً إن المحكمة الجنائية الدولية ليست معيار الوطنية، كما أن معارضتها ليست شهادة سيادة. المعيار الحقيقي هو موقفنا من الجرائم وحقوق الضحايا وضمانات المتهمين. فمن حقنا انتقاد المحكمة والمطالبة بإصلاحها ومساءلتها عن أي انتقائية، ولكن ليس من حقنا تحويل ذلك النقد إلى وسيلة لمحو القضايا أو إلغاء حقوق الضحايا.

أما الولايات المتحدة، فلا ينبغي أن تكون أقوال مسؤوليها المرجع الذي نحدد به من يستحق المحاكمة ومن يستحق الحصانة. فالعدالة السودانية لا ينبغي أن تكون رهينة لرضا واشنطن أو غضبها، ولا أن تتبدل مع تغير الإدارة الأمريكية.

والسؤال الذي ينبغي أن يواجهه كل من يطرح مشروعاً سياسياً لمستقبل السودان ليس كيف نعيد توزيع السلطة بين القوى القديمة والجديدة، وإنما كيف نؤسس دولة لا يستطيع فيها حاكم أن يستخدم الجيش للبقاء في السلطة، ولا يستطيع فيها قائد عسكري أن يصادر الإرادة الشعبية، ولا يستطيع فيها سياسي أن يحتمي بمنصبه من المساءلة، ولا يستطيع فيها متهم أن يتحول إلى مدان دون محاكمة عادلة. فالشعب السوداني الذي دفع أثماناً باهظة من أمنه ودماء أبنائه ومستقبل أجياله لا يستحق أن يُطلب منه الاختيار بين العدالة والسلام، أو بين الديمقراطية والاستقرار، أو بين السيادة الوطنية والمحاسبة على الجرائم. فهذه أركان متكاملة للدولة التي طال انتظارها.

إن الرد على مقال الكوز الهندي عزالدين لا ينتهي عند تفنيد دفاعه عن أحمد هارون، بل يمتد إلى رفض المنطق السياسي الذي يجعل العدالة قابلة للتفاوض، والدستور قابلاً للتفصيل على مقاس المؤسسة الأقوى، والانتخابات بديلاً عن المحاكم، والمصالحة ستاراً لإغلاق ملفات الماضي.

السودان لن يُبنى على ذاكرة انتقائية، ولن يُشفى من جراحه بإنكارها، ولن يستقر بإعادة إنتاج الأسباب التي قادته إلى أزماته المتكررة.

ومن أراد حواراً وطنياً فليفتح أبوابه للجميع دون إكراه أو إقصاء، ومن أراد العدالة فليقبل تطبيقها على الجميع دون انتقاء، ومن أراد الديمقراطية فليعترف بأن الشعب هو مصدر السلطة، لا مجرد جهة تُستدعى للتصديق على خيارات الآخرين.

أما تحويل الاتهامات الجنائية إلى خلافات سياسية، وتحويل الامتياز العسكري إلى مبدأ دستوري، وتحويل الموقف الأمريكي المتقلب من المحكمة الجنائية إلى صك براءة، فليس مشروعاً لإنقاذ السودان، وإنما وصفة لإعادة إنتاج الأزمة.

والسلام الذي يدفن العدالة لا يؤسس للاستقرار، والديمقراطية التي تُصادر فيها حرية الاختيار لا تستحق اسمها، والوطن الذي تُمنح فيه الحصانة للأقوياء وتُترك فيه حقوق الضحايا للمساومة لن يكون وطناً آمناً مهما كثرت فيه المؤتمرات والحوارات والشعارات.

لا ينبغي أن تكون العدالة السودانية رهينة لرضا واشنطن أو غضبها.

لا يستحق الشعب السوداني أن يُطلب منه الاختيار بين العدالة والسلام.

حين تنهار اللغة.. يسقط الوعي
خطاب الكراهية ومعركة استعادة الوطن



الهادي الشواف

دخلت البلاد طورًا جديدًا من الانحدار والتراجع الملحوظ في لغة الخطاب السياسي والعسكري على جانبي الصراع، وصار مرآة فاضحة لأزمة أعمق من مجرد اقتتال على السلطة، وكشف عن أزمة في الوعي وفي القيم والأخلاق وفي معنى المسؤولية الوطنية، حيث لم تكتفِ الحرب الدائرة الآن بالدمار والخراب الذي طال المدن والقرى والبيوت والبنى التحتية، ولكن امتد تدميرها ليطال اللغة نفسها، وما يبعث على الأسى أن كثيرًا من التصريحات والمفردات التي خرجت من أفواه القادة والناطقين باسم الطرفين لم تكتفِ بتغذية الكراهية فحسب، ولكنها عملت على استباحة اللغة العامة، وتم تجريد الخطاب من وقاره حتى غدا معروضًا في الفضاء الرقمي على مرأى الأطفال والأسر، وقد تعمد منتجو هذه الخطابات (البذيئة) أن يكرسوا لها حتى تصبح الشتائم والألفاظ النابية والإيحاءات الخادشة للحياء في طور السلوك المعتاد، كأنه جزء طبيعي من المشهد، بينما هو في الحقيقة علامة على سقوط أخلاقي خطير ومروع.

لقد بدأ الخطاب منذ الأيام الأولى للحرب محملًا بالتحشيد والتخوين والتجريح بدل أن يكون خطاب تهدئة أو مسؤولية أو مراجعة، اتجه الطرفان إلى صناعة سرديات تبريرية لا بقصد إقناع الشعب بأسباب إشعالهم للحرب بقدر ما تسعى إلى تعبئته نفسيًا ضد الآخر، وهكذا تحولت الحرب من نزاعٍ سياسي وعسكري إلى حرب لغوية أيضًا، تدار فيها العبارات كما تدار الذخائر، وتطلق فيها الألفاظ الجارحة كما تطلق القذائف، ومع مرور الوقت تدهورت اللغة أكثر، فصار بعض المتحدثين يتعاملون مع الشعب بوصفه جمهورًا مستباحًا لا يستحق احترامًا، ولا يخاطب إلا بلغة الاستعلاء أو الترهيب أو السخرية الرخيصة.

فما ظل يردده الفريق أول ياسر العطا وغيره من خطابات شعبية سوقية وإيحاءات تعتبر خادشة للحياء العام ومنافية لوقار المناصب الرسمية يعكس توجهًا عامًا ذا قصدية، وفي المقابل، الاحتفاء والتكريم والاستقبال الرسمي الذي حظي به بعض مصدري هذه الخطابات البذيئة والمنحطة يعتبر تشجيعًا غير مباشر لانحدار لغة الخطاب العام، وكان هذا الخطاب يمثل توجهًا عامًا ممنهجًا، وفي المقابل، هناك كثير من التسجيلات الصوتية والمرئية مبثوثة ومتداولة، لجأ من خلالها قادة طرفي الحرب إلى توجيه شتائم شخصية نابية وأوصاف سوقية مباشرة للأفراد والقادة والرموز، متخلين عن أبسط الأعراف العسكرية والسياسية في مخاطبة الخصوم.

إن أخطر ما في هذا الخطاب ليس فقط بذاءته، وإنما ما يكشفه من بنية ذهنية ترى في القوة بديلًا عن الشرعية، وفي التهديد بديلًا عن

> الحرب لم تكتفِ بالدمار، بل امتد تدميرها ليطال اللغة نفسها

حين تنهار اللغة.. يسقط الوعي.

حولت الحرب من نزاع سياسي وعسكري إلى حرب لغوية أيضاً.



الحجة والمنطق، وفي الإهانة بديلًا عن البرنامج السياسي الهادف، فحين يتحدث من يطمحون إلى قيادة البلاد بلغة مبتذلة تضج بالاحتقار والعداء والهمجية، فإنهم لا يسيئون إلى خصومهم وحدهم، ولكنهم يعلنون عجزهم عن صناعة خطابات رفيعة ورزينة ومتماسكة، فقيادة الدولة ليست بالسلاح أو نفوذ أو قدرة على السيطرة، هي قبل ذلك لسان منضبط وخطاب يحترم الآخر ورؤية أخلاقية وموقف من الإنسان، ومن لا يحسن مخاطبة الناس بكرامة كيف يؤمن على كرامتهم إذا صار صاحب قرار؟

وعندما تصدر هذه الألفاظ النابية عن قادة في مواقع المسؤولية تؤثر بشكل مباشر على بعض الأفراد، وتؤدي إلى تراجع المعايير الأخلاقية في المجتمع، وتتحول الشتيمة إلى مادة للتداول والاحتفاء عبر منصات التواصل الاجتماعي، وهذا قد يقود إلى مبررات تطبيع البذاءة في المجال العام، ومن ناحية أخرى، يستخدم هذا الخطاب الخادش للحياء والمجرد من الإنسانية كتمهيد نفسي لتبرير الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين والخصوم على أرض الواقع، كما يساهم ربط الشتائم والإيحاءات بالانتماءات الجهوية أو القبلية في تعميق الشرخ الاجتماعي وتهديد النسيج الوطني السوداني.

لقد كان من المتوقع في مثل هذه اللحظات التي تحمل هذا القدر من الألم أن ترتقي اللغة إلى مستوى المسؤولية، وأن تتراجع الألفاظ العدائية لصالح خطاب يفتح ثغرةً للنجاة أو على الأقل

يحفظ ما تبقى من النسيج الاجتماعي، لكن ما حدث هو العكس تمامًا، تضاعفت لغة التحريض واتسعت دائرة الشتم والتخوين وتحولت المنصات إلى ساحات انتقاص من الإنسان السوداني نفسه، وكأن الحرب لم تكتفِ بقتل الأجساد وتدمير البلاد، ولكنها أرادت أن تفسد الذوق العام وتقتل الحس بالحياء والاحترام، ومع كل خطاب جديد يخرج من أحد أطراف الصراع تتأكد حقيقة أن المشكلة ليست في حمل السلاح والقتل وحده، ولكن المشكلة تكمن في بنية الوعي الزائف التي أصبحت سائدة.

ولعل أحد أكثر تجليات هذه الأزمة خطورة هو الانهيار المريع للغة الخطاب العام، حيث تحولت المنابر السياسية والعسكرية والإعلامية إلى مساحات مفتوحة للتحريض والتخوين والتكفير والابتذال، حتى غدا العنف اللفظي امتدادًا للعنف المسلح، وأصبحت الكراهية مادة يومية للاستهلاك والتداول والتعبئة.

إن ما يجري ليس مجرد انفلات في التعبير أو تراجع في آداب الحوار، وإنما ظاهرة سياسية واجتماعية تستحق الوقوف عندها؛ لأن اللغة ليست وعاءً محايدًا للأفكار، ولكنها في الحقيقة أداة لصناعة الوعي وتوجيه السلوك وتشكيل المواقف، وحين تستخدم الكلمات لتجريد الخصوم من إنسانيتهم أو التشكيك في وطنيتهم أو إخراجهم من دائرة الانتماء الديني والاجتماعي، فإننا نكون أمام عملية ممنهجة لإعادة تعريف المجتمع وفق ثنائية خطيرة.. نحن أصحاب الحق المطلق والآخرون أعداء يستحقون الإقصاء والعقاب.

لقد أدركت الأنظمة الشمولية المستبدة عبر التاريخ أن السيطرة على المجال العام لا تتحقق بالقوة المادية وحدها، بل بإعادة تشكيل الوعي الجمعي واحتكار تعريف الوطنية والدين والشرعية، وفي حالتنا السودانية تتخذ هذه الممارسة أبعادًا أكثر تعقيدًا، إذ تتداخل فيها المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع إرث الاستبداد والانقسامات الجهوية والقبلية مع التوظيف الأيديولوجي للدين، وتبرز بصورة خاصة محاولات بعض تيارات النظام السابق وحلفائها استعادة النفوذ السياسي من خلال استدعاء خطاب جهوي وقبلي وديني تعبوي يجعل الولاء السياسي معيارًا للإيمان والوطنية، ويصور المطالبين بالدولة المدنية والديمقراطية باعتبارهم خصومًا للدين أو متآمرين على البلاد.

ومن هنا.. فإن آخر ما يمكن أن يقال في هذا السياق هو أن مستقبل السودان لا يمكن أن يبنى على مثل هذا المستوى من الخطاب المتردي، فمن لا يملك رؤية لا يملك حق تحديد وقيادة المستقبل، ومن لا يحترم اللغة لا يحترم الناس، ومن يتحدث بمنطق الإذلال والابتذال لا يستطيع أن يؤسس دولة قوامها المواطنة والعدالة والسلام، فالمعركة الحقيقية التي ينبغي أن يخوضها السودانيون اليوم ليست فقط ضد الحرب، ولكنها معركة ضد تصاعد خطاب البذاءة والكراهية والتحشيد، وكل ما جعل الحرب ممكنة، وضد الاستهانة بالإنسان، وضد انهيار القيم والأخلاق، وضد اللغة التي تشرعن القبح وتحوله إلى أمر عادي.

إن السودان يحتاج اليوم إلى خطاب يداوي لا خطاب يجرح، إلى عقل يبني لا عقل يهدم، إلى قيادة تعرف أن الكلمة قد تفتح بابًا للسلام أو تشعل جرحًا جديدًا، وما لم تسترد اللغة من أيدي الكراهية فلن يسترد الوطن عافيته بسهولة.

تدار فيها العبارات كما تدار الذخائر

الشتائم والألفاظ النابية أصبحت جزءاً طبيعياً من المشهد.

سد النهضة ومستقبل الأمن المائي السوداني:

أهمية التنسيق وتبادل المعلومات

«قراءة أولية في دراسة علمية جديدة حول الجوانب الفنية والقانونية والجيوسياسية لتشغيل سد النهضة»





مع اكتمال ملء سد النهضة الإثيوبي وافتتاحه رسمياً في سبتمبر 2025، دخل السودان مرحلة جديدة في إدارة مياه النيل الأزرق. فقد أصبح تشغيل سد الروصيرص، أحد أهم المنشآت المائية في البلاد، مرتبطاً بصورة مباشرة بكيفية تشغيل سد النهضة، الذي يقع على مسافة نحو 115 كيلومتراً فقط من الروصيرص.

وتناقش دراسة علمية جديدة، نُشرت في مجلة Water International، التحديات والفرص التي يفرضها هذا الواقع الجديد، من خلال تحليل يجمع بين الجوانب الفنية والقانونية والسياسية للعلاقات بين السودان وإثيوبيا ومصر، والتقاطعات الجيوسياسية في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر. وأعد الورقة ثلاثة من الباحثين السودانيين: بروفيسور ياسر عباس، الأستاذة عازة كمال، بروفيسور سيف الدين حمد .

لماذا يمثل سد النهضة تحدياً حقيقياً للسودان؟

تبلغ السعة التخزينية لسد النهضة نحو 74 مليار متر مكعب، مقارنة بنحو 6 مليارات متر مكعب لسد الروصيرص. ويعني هذا التفاوت الكبير، إلى جانب المسافة القصيرة بين السدين، أن التغيرات المفاجئة في كميات المياه التي يطلقها سد النهضة يمكن أن تؤثر سريعاً وبصورة مباشرة على تشغيل سد الروصيرص.

وتكمن أهمية الروصيرص في دوره المحوري في توفير مياه الري لمشروعات الجزيرة والرهد والسوكي، وإمدادات مياه الشرب، وتوليد الكهرباء، فضلاً عن تأثير تشغيله على السدود والمنشآت المائية الأخرى في السودان.

ولا تعني هذه العلاقة أن سد النهضة يمثل خطراً دائماً، بل إن تنظيم جريان النيل الأزرق يمكن أن يحقق فوائد مهمة للسودان، منها الحد من بعض مخاطر الفيضانات وتحسين انتظام إمدادات المياه وتوليد الكهرباء. لكن الاستفادة من هذه الفرص تتطلب تبادل المعلومات والتنسيق المسبق بين البلدين، وإلا سيصبح سد النهضة مهدداً حقيقياً لسلامة سد الروصيرص، وبالتالي سلامة القاطنين أسفل السد.

ماذا تعلمنا من أحداث 2020 و2025؟

تستعرض الدراسة مثالين يوضحان أهمية التنسيق.

سد النهضة واقع جديد يفرض على السودان تحديات الأمن المائي

115 كيلومتراً فقط تفصل سد النهضة عن سد الروصيرص.

ففي يوليو 2020، أدى حجز المياه خلال الملء الأول لسد النهضة، دون إخطار مسبق، إلى انخفاض مفاجئ في مناسيب النيل الأزرق، امتدت آثاره إلى الخرطوم، حيث تعطلت بعض محطات مياه الشرب.

وفي سبتمبر 2025، شهد النيل الأزرق ارتفاعاً كبيراً في التصريفات المائية عقب افتتاح سد النهضة، في وقت غير معتاد من موسم الفيضان، مما ساهم في حدوث فيضانات في المناطق الواقعة شمال الروصيرص وعلى النيل الرئيسي شمال الخرطوم.

وتوضح الحالتان أن المشكلة ليست بالضرورة في كمية المياه وحدها، وإنما أيضاً في توقيت إطلاقها أو حجزها، وسرعة التغير، ومدى توفر المعلومات المسبقة لدى الجهات السودانية المسؤولة عن إدارة المياه.

وقد اضطر المهندسون السودانيون خلال سنوات الملء الأولى إلى الاعتماد على صور الأقمار الصناعية والنماذج الهيدرولوجية لتقدير كميات المياه المخزنة والمنطلقة من سد النهضة، في غياب نظام منتظم لتبادل البيانات التشغيلية.

لماذا لم تتوصل الدول الثلاث إلى اتفاق؟

رغم استمرار المفاوضات لأكثر من 15 عاماً، لم تتوصل إثيوبيا والسودان ومصر إلى اتفاق قانوني ملزم ينظم ملء سد النهضة وتشغيله على المدى الطويل.

وتوضح الدراسة أن الخلاف لم يعد فنياً فقط، بل أصبح مرتبطاً بتفسيرات مختلفة للقانون الدولي، وبالمصالح السياسية والاقتصادية والأمنية للدول الثلاث، وكذلك التقاطعات الجيوسياسية في الإقليم.

فإثيوبيا تؤكد حقها في استغلال مواردها المائية لتوليد الكهرباء وتحقيق التنمية. أما السودان، فتتمثل أولوياته الأساسية في ضمان سلامة سدوده، واستقرار إمدادات المياه، وتبادل المعلومات والتنسيق التشغيلي. وتركز مصر بصورة خاصة على ضمان توفر المياه خلال سنوات الجفاف الممتد.

ويقر القانون الدولي للمياه بحق الدول في الاستخدام المنصف والمعقول للأنهار المشتركة، مع الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن للدول الأخرى، وواجب التعاون فيما بينها. وقد أكد إعلان المبادئ الموقع بين الدول الثلاث عام 2015 هذه المبادئ، لكنه لم يوفر الترتيبات التشغيلية والقانونية الكافية لحسم الخلافات.

مخاطر وكلفة عدم التعاون تتجاوز قطاع المياه

من أهم ما تخلص إليه الدراسة أن غياب الاتفاق والتنسيق لا تقتصر كلفته على المخاطر التشغيلية لسد الروصيرص أو اضطراب إمدادات المياه والكهرباء.

فاستمرار الخلاف يساهم أيضاً في تعميق انعدام الثقة بين الدول، ويحد من فرص التعاون الاقتصادي، وقد يزيد من تعقيدات العلاقات السياسية والأمنية في منطقة تعاني أصلاً من النزاعات وعدم الاستقرار.

وهذه المخاطر لا يتحملها السودان وحده، وإن اختلفت طبيعتها بين الدول. فإثيوبيا أيضاً يمكن أن تستفيد من بيئة إقليمية أكثر استقراراً ومن توسيع التعاون في تجارة الكهرباء

غياب التنسيق يهدد سلامة سد الروصيرص.

المشكلة ليست في كمية المياه وحدها، بل في توقيت إطلاقها

تبادل المعلومات ضرورة لحماية الأمن المائي السوداني.

التعاون المائي لا يعني التنازل عن الحقوق

والتنمية الاقتصادية.

ومن المهم التأكيد أن التعاون الفني بين السودان وإثيوبيا لا يعني تنازل أي منهما عن حقوقه أو مواقفه السياسية، وإنما يمثل وسيلة عملية لحماية المصالح المشتركة وتقليل المخاطر.

ما الطريق إلى الأمام؟

تقترح الدراسة نهجاً تدريجياً يبدأ بخطوات عملية يمكن تنفيذها حتى في ظل العلاقات السياسية المتوترة. وتتمثل الخطوة الأولى في إنشاء آلية منتظمة لتبادل المعلومات حول مناسيب السدود وكميات المياه المنطلقة وخطط التشغيل والإنذار المبكر بالفيضانات، بما يتيح للمهندسين السودانيين التخطيط المسبق والآمن لتشغيل الروصيرص.

ويمكن البناء على الترتيبات الفنية الانتقالية التي توصل إليها السودان وإثيوبيا عام 2022 – التي توقف العمل بها قبل افتتاح السد، وتطويرها إلى اتفاق قانوني ملزم يحدد مسؤوليات الطرفين وآليات التنسيق وتسوية الخلافات، أسوةً بما هو معمول به في كثير من الأنهار المشتركة في العالم (نهر السند، نهر النيجر، نهر السنغال، إلخ).

ولا ينبغي أن يكون هذا التعاون الثنائي بديلاً عن الاتفاق الشامل بين إثيوبيا والسودان ومصر، بل خطوة عملية تسهم في بناء الثقة وتهيئة الظروف لتعاون أوسع بين الدول الثلاث.

وعلى المدى الطويل، يمكن أن يفتح التعاون في إدارة مياه النيل الأزرق فرصاً للتكامل الاقتصادي، بالاستفادة من إمكانات إثيوبيا في توليد الكهرباء، وموارد السودان الزراعية، وقدرات مصر التقنية والأسواق المتاحة في المنطقة.

خاتمة

لقد أصبح سد النهضة واقعاً في حوض النيل، وأصبحت إدارة المياه في السودان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكيفية تشغيله. والسؤال اليوم لم يعد ما إذا كان السودان سيستفيد أو يتضرر من السد، وإنما كيف يمكن تعظيم الفوائد وتقليل المخاطر من خلال التعاون وتبادل المعلومات والاتفاقات القانونية الواضحة؟

وتخلص الدراسة إلى أن استمرار غياب التعاون ستكون له كلفة متزايدة على دول النيل الشرقي، ليس فقط في قطاع المياه، بل أيضاً على مستوى الثقة المتبادلة وفرص التنمية والاستقرار الإقليمي.

فالتعاون في إدارة المياه ليس بديلاً عن معالجة الخلافات السياسية، لكنه قد يكون إحدى الخطوات العملية نحو تخفيف التوتر وبناء الثقة بين الدول.

المصدر: دراسة علمية بعنوان:

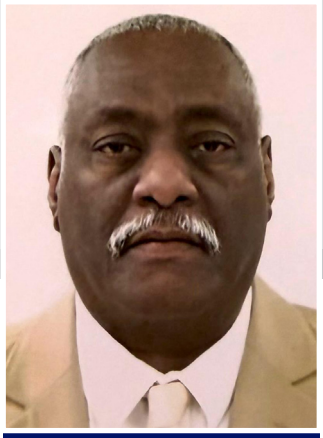
Operation of Sudan's Water Infrastructure in the Post-Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) Era: Technical، Legal، and Geopolitical Dimensions

Yasir A. Mohamed، Azza K. Mustafa and Seifeldin H. Abdalla

منشورة في مجلة Water International.

رابط الدراسة: https://doi.org/10.3390/w18020244

تتجاوز كل هزائم التجديد النصفي منذ عام 1934
انتخابات 2026.. أكبر خسارة لحزب الرئيس



مولانا: أبو بكر حمد
sudalegacorp@gmail.com

تشكل الانتخابات النصفية الأمريكية التي جرت في الثالث من نوفمبر عام 2026 نقطة تحول مفصلية في مسار الحكم الأمريكي خلال الولاية الرئاسية الحالية. فقد أسفرت عن خسارة تاريخية لحزب الرئيس في مجلسي النواب والشيوخ، تجاوزت في حجمها كل الهزائم النصفية منذ عام 1934، وأعادت تشكيل موازين القوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ويمكننا قراءة وتحليل نتائج هذه الانتخابات من ثلاثة جوانب متكاملة: أولها، وضعها في سياقها التاريخي عبر مقارنة 23 دورة نصفية منذ عام 1934، وثانيها، تحليل أسبابها البنيوية، المتمثلة في تكلفة المعيشة، والحرب مع إيران، ومراكز البيانات، وارتفاع أسعار الديزل، والجدل حول المساعدات الخارجية؛ وثالثها، استشراف تداعياتها المؤسسية، من حق النقض الرئاسي، وفترة «البطة العرجاء»، وسلطات الاستدعاء، ومسار الإقالة الدستورية، وصولاً إلى نقاط الاتفاق والخلاف المحتملة بين الحزبين خلال العامين المقبلين.

تشير التجارب التاريخية لتلك الانتخابات النصفية إلى أن حزب الرئيس غالبًا ما يخسرها، فمنذ عام 1934، أي عبر 23 دورة انتخابية نصفية، خسر حزب الرئيس في 20 دورة، ولم يفز إلا في ثلاث حالات استثنائية، وهي: عام 1934 في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، وعام 1998 في عهد الرئيس بيل كلينتون، وعام 2002 في عهد الرئيس جورج بوش الابن.

في انتخابات مجلس النواب المكون من 435 مقعدًا، حاز الجمهوريون (حزب الرئيس ترامب) 180 مقعدًا، مقابل 255 مقعدًا لصالح الحزب الديمقراطي، بفارق نحو 75 مقعدًا لصالح الديمقراطيين. وفي انتخابات مجلس الشيوخ، حصل الجمهوريون على 44 مقعدًا، بينما قفز الديمقراطيون إلى 54 مقعدًا، بفارق 10 مقاعد، مع عضوين مستقلين متحالفين معهم، وهو ما يمثل هزيمة كذلك. وتعد هذه الهزيمة الأكبر في تاريخ انتخابات التجديد النصفي لمجلسي النواب والشيوخ الأمريكي، حيث تجاوزت أكبر هزيمة سابقة لحزب الرئيس، والتي كانت في عام 2014 في عهد الرئيس باراك أوباما، إذ خسر حزبه في مجلس النواب بفارق نحو 60 مقعدًا، وفي مجلس الشيوخ بفارق 8 مقاعد.

ومن الجوانب الجديدة في هذه الانتخابات، أن بعض الدوائر الانتخابية التي كانت حكرًا على الجمهوريين، بعضها لمدة 100 عام، وبعضها لمدة 60 عامًا، وبعضها لمدة 30 عامًا، خسرها الجمهوريون لأول مرة لصالح الديمقراطيين. كما خسر الجمهوريون أيضًا في الولايات التقليدية التي كانت تصوت لهم لصالحهم، خسروها بالكامل، أو خسر معظمها. ومن ثم، فإن الخسائر من جميع الجوانب تعد خسائر تاريخية،

تشكل الانتخابات النصفية الأمريكية التي جرت في الثالث من نوفمبر عام 2026 نقطة تحول مفصلية في مسار الحكم الأمريكي

وستوثق انتخابات عام 2026 بوصفها أكبر خسارة لحزب الرئيس (الجمهوريين) يحكي عنها التاريخ.

أما مكاسب الديمقراطيين التي تحققت فيها، فمنها مكاسب عامة تحدث لأول مرة، إذ فازت لأول مرة امرأة من أصول أفريقية (أفرو-أمريكية) بمنصب حاكم ولاية، كما فاز لأول مرة مسلم أمريكي بعضوية مجلس الشيوخ، وهذا كله من الملامح العامة لنتائج الانتخابات.

أسباب الهزيمة

عند النظر في أسباب هذه النتيجة أو تداعياتها، يتبين أن سبب خسارة حزب الرئيس هذه المرة يعود إلى 5 عوامل أساسية:

العامل الأول: ارتفعت تكلفة المعيشة في الولايات المتحدة ارتفاعًا كبيرًا، وقد جرى الحديث عنها كثيرًا، وهو ما دفع بعض الناخبين، بدافع التكلفة على وجه الخصوص، إلى تغيير انتمائهم الحزبي والتصويت للحزب الآخر.

العامل الثاني: الحرب مع إيران، إذ إن الحروب عادة ما تستغرق أسبوعًا أو شهرًا ثم تنتهي، وقد تتكرر، ولكن استمرار الحرب مع إيران لمدة 8 أشهر في المتوسط كان أمرًا صعبًا جدًا على المواطنين أن يعايشوه، وقد كثر الحديث حول حرب إيران.

العامل الثالث: مناطق إنشاء مراكز وقواعد البيانات، حيث تم اختيار مناطق في جنوب الولايات المتحدة، في مناطق ريفية، على أساس أن ذلك سيدفع عجلة التنمية فيها، ويزيد دخلها، ويطورها إلى حد ما، وكان هذا هو القصد. وهي فعلاً مناطق تابعة للجمهوريين على وجه الخصوص.

وقد كان الحديث عن أضرارها في المياه والكهرباء حديثًا بصوت عالٍ. وكان ذلك من الأسباب، رغم أنها على المدى البعيد تحقق فائدة للقرية أو الريف الذي توجد فيه، ولكنها كانت من أسباب الهزيمة.

العامل الرابع: الزيادة المفاجئة في أسعار الديزل، حيث حدثت زيادة مفاجئة في أسعار الديزل أو المشتقات البترولية في الشهرين السابقين للانتخابات، وهي زيادة غير مسبوقة، بلغت أكثر من 100% في بعض الولايات، وكان لها أثر كبير. هذا إضافة إلى بعض الأحاديث التي كانت تدور حول خطابات استفزازية إلى حد كبير، واستفزاز للأقليات، واستفزاز للديانات، إلى تعميق الأثر.

العامل الخامس: المساعدات الخارجية الأمريكية، ففي الشهر الأخير قبل الانتخابات، أثيرت قضية المساعدات الخارجية الأمريكية، عندما تم السماح لروسيا بأن تصدر الديزل إلى أمريكا وتستلم مقابلاً بالدولار، ورفع العقوبات عنها. وقد جرى الحديث عن أن ذلك يمنح روسيا رصيدًا ماليًا لمواصلة حربها في أوكرانيا، في الوقت الذي كان الكونجرس يدعم أوكرانيا ماليًا. وبدأ الحديث عن المفاضلة بين «شعار أمريكا أولاً وأوكرانيا أولاً». وبدأ التساؤل عن سبب تقديم المساعدات للأجانب. وقد طُرح مع ذلك مباشرة ملف المساعدات المقدمة لدول كثيرة، وكانت إسرائيل على رأس القائمة. وقد أثار ذلك جدلاً، حتى إن الرئيس أعلن في يوم الانتخابات نفسه أنه سينظر بنهاية العام، أي بعد شهر من الانتخابات، في تقليل المساعدات لإسرائيل، التي تبلغ 4,8 مليار دولار.

ما بعد الانتخابات.. التشريع وحق النقض

خسر حزب الرئيس في 20 دورة انتخابية نصفية، ولم يفز إلا في ثلاث حالات استثنائية.

هذه الهزيمة الأكبر في تاريخ انتخابات التجديد النصفي لمجلسي النواب والشيوخ الأمريكي.



عند النظر في ما بعد هذه الانتخابات، وما يمكن أن يحدث، فإن المحور الأساسي هو التشريع. فهذه انتخابات على المستوى الاتحادي في التشريع والتنفيذ. فالتنفيذ يتمثل في الرئيس، أي البيت الأبيض، والتشريع يتمثل في المجلسين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، اللذين يسميان معًا الكونجرس، وهما اللذان يشرعان. والتشريع هنا بطيء، إذ يستغرق زمنه في الفحص، ويمضي عبر المجلسين، ثم يذهب إلى الرئيس لاعتماده، فهو لا يتم بسرعة، بل يأخذ فترته وزمنه. ولذلك يشبهونه بالبطة، لأن البطة لا تطير بسرعة، ولا تمشي بسرعة على الأرض، بل تمشي ببطء، فيطلقون عليها هذا الوصف. وعندما يشرع الكونجرس، فإنه يشرع بأغلبية 51% من العضوية لإعداد القانون، ثم يذهب القانون إلى الرئيس. فإذا كان الرئيس من نفس الحزب، فإنه يوقع عليه. أما إذا كان الرئيس من حزب مخالف، كما هو الوضع الآن، ديمقراطيون في التشريع، ورئيس جمهوري في التنفيذ، فإن الرئيس يرفض التوقيع، بما يسمى بحق النقض، أو الفيتو، وهو ما أعلنه الرئيس نفسه، إذ قال إنه من الآن سيسمى «السيد فيتو»، لأنه سيرفض كل هذه التشريعات. وعندما يمارس الفيتو، يعود التشريع إلى

الخسائر من جميع الجوانب تعد خسائر تاريخية، وستوثق انتخابات عام 2026 بوصفها أكبر خسارة لحزب الرئيس

كان الحديث عن أضرار مراكز البيانات في المياه والكهرباء حديثًا بصوت عالٍ.

ارتفعت تكلفة المعيشة في الولايات المتحدة ارتفاعًا كبيرًا، وهو ما دفع بعض الناخبين إلى تغيير انتمائهم الحزبي.

عندما يمارس الرئيس الفيتو، يعود التشريع إلى الكونجرس ويتطلب أغلبية الثلثين

الكونجرس ويتطلب أغلبية الثلثين، وهنا يصبح التشريع بطيئًا أكثر، وهو ما أطلق عليه الديمقراطيون وصف «البطة العرجاء»، أي بطيئة جدًا، وستكون أبطأ بكثير.

وعند النظر في كيفية تحقيق أغلبية الثلثين، فإن مجلس النواب الآن، الذي يضم 255 ديمقراطيًا، يصدر القانون من عندهم. وعندما يرفضه الرئيس ويعيده، فإنه يحتاج إلى أغلبية الثلثين «291 صوتًا»، ومعنى ذلك أنهم يحتاجون إلى نحو 36 صوتًا من الجمهوريين لتمريره وتجاوز الرئيس، إذ لا يجوز تجاوز الرئيس إلا بالثلثين، إذا رفض التشريع، وهو أمر صعب جدًا.

أما مجلس الشيوخ، فإذا أخذنا نفس الحالة، فهو يضم 100 عضو، الثلثان 67 عضوًا، والديمقراطيون لديهم 54 عضوًا، ويحتاجون إلى 13 عضوًا آخرين من الجمهوريين لتمرير التشريع. ومن ثم، فإن تحقيق ذلك سيكون مستحيلاً إلا باتفاق بين الطرفين، وهو أمر معتاد، إذ حدث 20 مرة من قبل في الفترة منذ عام 1934. فتتعطل الأمور، ولكن الطرفين يتوافقان في أشياء يتفقان عليها، ويصلان فيها إلى حلول، ويتوصلون في النهاية إلى حلول، وهذا هو ما يحدث.

فترة ما قبل البرلمان الجديد

هناك أيضًا فترة ما قبل انعقاد المجلس التشريعي الجديد. فالعضوية الجديدة للمجلسين تؤدي القسم وتبدأ عملها، بينما يذهب المجلس القديم في إجازة قد تكون في 24 من ديسمبر 2026 مع أعياد الميلاد، ثم يعود في العام التالي في 3 يناير 2027، وعندما يعود في 3 من يناير تؤدي العضوية الجديدة القسم وتبدأ عملها في 9 يناير. ومن ثم، فإن العضوية القديمة للمجلسين، حتى 24 من ديسمبر، لديها نحو 45 يومًا لتنفذ فيها ما تستطيع تنفيذه. وهنا يحتاج المجلس القديم، بأغلبيته الموجودة، إلى أن يمرر من القوانين ما يستطيع تمريره بسرعة، وأن ينجز من الإجراءات ما يستطيع إنجازه. وذلك بحسب الصلاحيات الموجودة في الوقت الراهن.

ومن مهام مجلسي النواب والشيوخ أن الرئيس يرشح أعضاء المحكمة الدستورية، أي المحكمة العليا، ويرشحها الرئيس، ويعتمدها مجلس الشيوخ. والآن يوجد مقعد شاغر في المحكمة العليا لشخص معين أصلاً، وكان رئيسًا جمهوريًا من قبل، ويريد التقاعد. وهنا تكون هذه فرصة لإجازة تعيين البديل الآن، لأنه إذا تأخر الأمر حتى انعقاد البرلمان الجديد أو الدورة الجديدة، فسيكون من الصعب تجاوزه في مجلس الشيوخ. وكذلك إذا كانت هناك تعيينات رئاسية، فإن من حق الرئيس أن يعين في جميع المناصب التنفيذية، والوزراء، والإدارات التنفيذية، ويجيزها مجلس الشيوخ الآن، وهي فرصة لإجازة التعيينات.

كما للمجلس أيضًا سلطة الاستدعاء للاستجواب، فيستدعى في أي مشكلة من يشاء، سواء من خارج التشكيلة التنفيذية أو من داخلها. وأخطر ما في ذلك أن يستدعى الوزراء أنفسهم، لأن رؤساء اللجان في المجلسين سيتغيرون، إذ إن رئيس المجلس ورؤساء اللجان سيكونون من الأغلبية الجديدة، ورئيس اللجنة هو الذي يستدعي. فكان رؤساء اللجان كلهم جمهوريين، ولم تكن هناك استدعاءات. أما الآن، فسيكون رؤساء اللجان كلهم

ديمقراطيين، فيتم الاستدعاء. فإذا تم استدعاء وزير لمناقشته في إجراء معين، فتتحول المسألة في النهاية إلى فضيحة، ويستقيل الوزير نفسه أو يُقال، ويأتي بديل له. وتكون هنا فرصة للوزراء الذين يتوقعون أن يتم استدعاؤهم، لأن ذلك سيشكل مشكلة كبيرة، أن يتم إبعادهم وتعيين بديل لهم، ويتم اعتماده في الدورة الحالية، وبذلك يحدث تغيير.

مسار إقالة الرئيس

كما تثار تساؤلات حول إقالة الرئيس، إذا تم استدعاء بعض الأفراد في أي قضية من القضايا، سواء كانت قضايا فساد مالي، أو قضايا فساد أخلاقي، أو قضايا تجاوز للسلطات والصلاحيات الممنوحة، فتأتي هذه القضايا ويتم استدعاء الشهود وكل الأطراف، وفي النهاية تصدر إدانة للأفراد المتعلقين بها. فإذا وصل الأمر إلى الرئيس نفسه، فإن الإجراء يبدأ في مجلس النواب، بإقالة أو عزل الرئيس، (Impeachment)، أو سحب الثقة عن الرئيس. ويبدأ ذلك في مجلس النواب، الذي يضم 435 عضوًا، ويتطلب نصفهم، أي 218 عضوًا، للتصويت على الإقالة. ولدى الديمقراطيين 255 عضوًا، أي أنهم يستطيعون تحقيق النصاب المطلوب.

ولكن هذا الإجراء يتطلب الانتقال إلى مجلس الشيوخ، لاعتماده، ويتطلب أغلبية الثلثين، وهي 67 عضوًا. ولا يملك الديمقراطيون هذه الأغلبية، إذ لديهم 54 عضوًا، ويحتاجون إلى 13 عضوًا جمهوريًا، وهو قيد آخر على مسألة إقالة أو عزل الرئيس. وفي النهاية، هي قيود وضعت حتى لا يتم هذا الأمر بهذه السهولة، ولكي لا تُهزم الديمقراطية من أضعف أبوابها. فمن المعروف أن الرئيس ترامب نفسه تعرض لمحاولتين سابقتين للإقالة في فترة رئاسته الأولى، ولم تنجحا. وتاريخيًا حدثت أكثر من 18 محاولة لإقالة الرئيس، ولم تنجح فيها إلا محاولة واحدة، هي محاولة نيكسون، حيث استقال الرئيس نيكسون استقال في 8 أغسطس عام 1974 قبل أن يصوت مجلس النواب على إقالته، ومن المعروف أنه لم يتم عزل أي رئيس أمريكي عبر الإقالة في التاريخ. لكن في النهاية تبقى هذه الخطوات موضع ترقب، لمعرفة ما سيحدث، إذ إن هذه في النهاية انتخابات تشريعية على المستوى الاتحادي في المجلسين، النواب والشيوخ.

ويملك الرئيس من صلاحياته السياسة الخارجية، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة في الحرب، ومن حقه أن يستمر في ممارسة هذه الصلاحيات، فإذا أعلن عن حرب جديدة، يكون لديه فترة زمنية يعود فيها لإخطار الكونجرس، وله الحق في أن يطلب ميزانية إضافية، بخلاف الميزانية المرصودة من البداية. أما الحروب المعلنة أصلاً، فإنه يواصل فيها، وسيتم الاستجواب حول الحروب القائمة، وما حدث فيها، ولماذا تمت بهذه الطريقة. وسيحدث ذلك كله في صورة استفسارات، لكن في النهاية مسألة «الأمن القومي» هي العنصر الحاسم.

نقاط الاتفاق والاختلاف

أما المتوقع، فإن التشكيلة غريبة فعلاً، إذ نجد في الحزب الديمقراطي نفسه أن الجدد الذين وصلوا يسمون يسار الحزب الديمقراطي، بينما الموجودون

استمرار الحرب مع إيران لمدة 8 أشهر في المتوسط كان أمرًا صعبًا جدًا على المواطنين أن يعايشوه.

لديمقراطيون لديهم 54 عضوًا، ويحتاجون إلى 13 عضوًا آخرين من الجمهوريين لتمرير التشريع

من الجمهوريين يمثلون يمين الحزب الجمهوري. ويلتقي الطرفان في مجالات مثل إعادة التصنيع في الداخل، والمصانع في الداخل، إذ يجمعون على ذلك، ورفع مستوى العامل في دخله، إذ يتفقون على ذلك، ويمضون معًا فيه. كما يقفون معًا في المسائل المتعلقة بوقف المساعدات في الخارج، ومسألة القواعد العسكرية والجيوش الموجودة حول العالم والإنفاق عليها، وتقليله، إذ يتفقون على ذلك معًا، والتقليل من قيادة أمريكا لمناطق كثيرة جدًا، إذ يمكن أن يتفقوا فيها. فهذه المسائل فيها إجماع. لكن خلافاتهم تكون واضحة في المسألة المتعلقة بالضرائب. فالديمقراطيون يرون ضرورة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، ورفع الضرائب لذلك، والجمهوريون يرون تخفيض الضرائب، على أساس أن ذلك يشجع التجارة والأعمال الخاصة التي تفتح الوظائف. بينما يختلفون في المسألة المتعلقة بالجمارك، فهم يتفقون على أن الجمارك تحد من تدفق البضائع إلى الداخل، وتشجع العامل الأمريكي على الإنتاج، وتساعد المصانع الأمريكية على النمو، ولكنهم يختلفون في أوجه صرف المبالغ العائدة من الجمارك. فالجمهوريون يرون ضخها مباشرة للمواطن، ليكون لديه المال، ويتحرك بما يراه، فتتحرك البلد. والديمقراطيون يجمعون على أنها يجب أن توجه إلى خدمات تخفيف عبء المعيشة، من خلال خدمات الصحة والتعليم ونحوها. ويرى الديمقراطيون أن الحكومة يجب أن تتدخل في هذه المجالات، بينما يرى الجمهوريون أن تبتعد الحكومة قدر الإمكان، وأن يتدخل المواطن الخاص.

وعلى كل حال، فإن ما يحدث -ليس غريبًا- فلو رجعنا إلى الـ23 دورة انتخابية مضت منذ عام 1934، لوجدنا نفس التشاكس بين الحزبين، وفي النهاية يتفق الطرفان في أشياء كثيرة، ثم تأتي انتخابات جديدة بعد عامين وتتغير الأمور كلها مرة أخرى، شكل مجلس النواب ومجلس الشيوخ يتغير، ويتغير الرئيس أيضًا.

عبر 23 دورة انتخابية خسر حزب الرئيس في 20 دورة، ولم يفز إلا في ثلاث حالات استثنائية: عام 1934 في عهد الرئيس روزفلت، وعام 1998 في عهد الرئيس كلينتون، وعام 2002 في عهد الرئيس بوش الابن.

في انتخابات «النواب» حاز الجمهوريون 180 مقعدًا، مقابل 255 مقعدًا لصالح الديمقراطيين، بفارق 75 مقعدًا. وفي «الشيوخ» حصل الجمهوريون على 44 مقعدًا، مقابل 54 مقعدًا للديمقراطيين، بفارق 10 مقاعد.

هزيمة حزب ترامب ستوثق أكبر خسارة لحزب رئيس في التاريخ. فأكبر هزيمة سابقة كانت عام 2010 في عهد أوباما، إذ خسر حزبه في «النواب» بفارق 63 مقعدًا، وفي «الشيوخ» بفارق 6 مقاعد.

تساؤلات حول محاولة إقالة ترامب، والتي تعرض لها مرتين في ولايته الأولى. وتاريخيًا حدثت أكثر من 18 محاولة غير ناجحة لإقالة الرئيس، باستثناء نيكسون الذي استقال قبل أن يصوت «النواب» على إقالته.

ترامب يطلق على نفسه «السيد فيتو»، إشارة إلى رفضه للتشريعات لتعود إلى الكونجرس وتتطلب أغلبية الثلثين، وتسمى تلك الفترة بـ«البطة العرجاء».

ارتفاع كلفة المعيشة، والحرب مع إيران، ومناطق إنشاء مراكز البيانات، وزيادة أسعار الطاقة، والمساعدات الخارجية أسباب رئيسية لخسارة الجمهوريين.

أخطر ما في ذلك أن يستدعى الوزراء أنفسهم، لأن رؤساء اللجان في المجلسين سيتغيرون.

ترامب يطلق على نفسه السيد فيتو، إشارة إلى رفضه للتشريعات لتعود إلى الكونجرس وتتطلب أغلبية الثلثين.



حين يتحول فراش المليادير إلى ساحة تجسس دولي

جينسن هوانغ في قبضة الشك..

من علاقة عاطفية مثيرة للجدل
إلى زلزال يهدد إمبراطورية إنفيديا

منقول بتصرف
عن مجلة WIRED

في الغرف المغلقة التي تُعقد فيها جلسات مكافحة التجسس، لا تحتاج أجهزة الاستخبارات الأمريكية إلى كثير من العبارات المعقدة لتوصيل رسائلها إلى موظفي الحكومة والضباط العسكريين وعناصر الأجهزة الأمنية. أحياناً تكفي جملة ساخرة، تحمل في ظاهرها شيئاً من الدعابة، لكنها تخفي وراءها تحذيراً بالغ الجدية: «إذا كانت فائقة الجمال وأنت شخص عادي، فهي جاسوسة!».

ذلك واحد من الشعارات التي درج على ترديدها مسؤولو مكافحة التجسس في إحاطاتهم الأمنية. وفي عيد الحب، اختارت قيادة مكافحة التجسس التابعة للجيش الأمريكي صيغة أكثر طرافة، حين نشرت تحذيراً يقول: «لا يحتاج المرء إلى أن يكون عالم رياضيات ليدرك أن 10 + 5 = فخ عسل».

قد تبدو العبارة أقرب إلى نكتة عابرة، لكنها تختصر واحدة من أقدم الحيل التي عرفها عالم التجسس: أن تتحول العاطفة إلى وسيلة اختراق، وأن يصبح الإعجاب مدخلاً إلى الأسرار، وأن تتحول العلاقة الشخصية، التي تبدو في ظاهرها شأناً خاصاً، إلى نافذة تطل منها أجهزة الاستخبارات على أكثر المواقع حساسية.

في عالم السياسة والأمن، لا توجد دائماً مسافة واضحة بين غرفة النوم وغرفة العمليات. وقد تكون علاقة عاطفية واحدة أكثر فاعلية من سنوات من محاولات الاختراق الإلكتروني، خصوصاً عندما يكون الهدف شخصاً يمتلك سلطة الوصول إلى معلومات لا تقدر بثمن.

لكن ما لم يكن متوقعاً أن تجد هذه القاعدة القديمة طريقها إلى قلب صناعة الذكاء الاصطناعي، وأن يصبح أحد أبرز رجال التكنولوجيا في العالم اسماً متداولاً في تقارير تتحدث عن عملية تجسس دولية محتملة.

إنه جينسن هوانغ، الرجل الذي يقف على رأس شركة إنفيديا، العملاق الذي تحولت رقائقه الإلكترونية إلى العمود الفقري للثورة العالمية في الذكاء الاصطناعي، وصار اسمه حاضراً في حسابات الاقتصاد والسياسة والأمن القومي، من واشنطن إلى بكين.

هوانغ ليس موظفاً عادياً يمكن استدراجه إلى علاقة عابرة دون أن يلتفت أحد إلى موقعه. إنه ملياردير، ورئيس تنفيذي لشركة باتت من أكثر الشركات تأثيراً في العالم، ليس فقط بسبب قيمتها السوقية، وإنما لأن التكنولوجيا التي تنتجها أصبحت جزءاً أساسياً من التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين.

ومن هنا تبدأ المفارقة: كيف يمكن لرجل يدير واحدة من أكثر الشركات حساسية في العالم، ويمتلك من النفوذ ما يجعله طرفاً في نقاشات البيت الأبيض بشأن مستقبل الذكاء الاصطناعي، أن يجد نفسه في قلب رواية تتداخل فيها علاقة عاطفية مزعومة مع شبهات تجسس دولي، وتدخلات سياسية، وأسئلة عن أمن التكنولوجيا الأمريكية؟

بداية الحكاية

قبل أن تتحول القضية إلى حديث أسواق المال ودوائر الاستخبارات، كانت هناك علاقة شخصية بدأت تتسلل إلى المشهد منذ عام 2024.

قبيل عيد الهالوين، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تحقيقاً مطولاً كشف عن ما وصفته بمؤامرة تجسس

«أن تتحول العاطفة إلى وسيلة اختراق».



صينية استهدفت جينسن هوانغ. وبحسب ما أوردته الصحيفة، فإن هوانغ أقام خلال الفترة بين عامي 2024 و2025 علاقة عاطفية مع أليس هوانغ، وهي سيدة أعمال ومديرة تنفيذية سابقة في شركة ميغاسبيد، التي تتخذ من سنغافورة مقراً لها وتنشط في مجال خدمات الحوسبة السحابية.

لا تربط أليس هوانغ قرابة عائلية بجينسن هوانغ، لكن ما جمعهما، وفق الرواية المنشورة، لم يكن مجرد تقاطع عابر بين شخصيتين تعملان في قطاع التكنولوجيا. فقد أصبحت العلاقة موضع اهتمام أجهزة الاستخبارات الأمريكية، التي حذرت مسؤولين كباراً من اعتقادها أن أليس قد تكون مرتبطة بأجهزة الاستخبارات الصينية.

وهكذا، انتقلت الحكاية من مساحة العلاقات الشخصية إلى مساحة أكثر خطورة. لم يعد السؤال متعلقاً بطبيعة العلاقة أو تفاصيلها الخاصة، وإنما بما يمكن أن تكون قد أتاحته من فرص للوصول إلى رجل يقف في قلب صناعة تتعامل معها واشنطن باعتبارها أحد أهم أصولها الاستراتيجية.

ولم تتوقف التداعيات عند حدود التقارير الصحفية. فقد بدأ مجلس إدارة إنفيديا تحقيقاً داخلياً في القضية، في محاولة لتحديد ما إذا كانت هناك أي معلومات أو أسرار تجارية قد تعرضت للاختراق.

وكانت النتيجة الأولية التي أعلنها المجلس أنه «لا يوجد لديه ما يدعو للاعتقاد بأن الأمن القومي أو أسرار إنفيديا قد تم اختراقها».

لكن هذا التصريح لم يغلق الملف. فمجرد وجود شبهة تتعلق بإمكانية اختراق رئيس الشركة التنفيذي، أو التأثير عليه من خلال علاقة شخصية، يكفي لإثارة قلق المستثمرين والمشرعين وأجهزة الأمن، حتى في غياب دليل معلن على تسريب أسرار أو نقل تكنولوجيا.

ففي شركات من حجم إنفيديا، لا يتعلق الأمر ببيانات تجارية عادية. نحن أمام تكنولوجيا تشكل أساساً للسباق العالمي في الذكاء الاصطناعي، ورقائق تدخل في تطبيقات عسكرية واستخباراتية وصناعية، وشركة

«أن يصبح الإعجاب مدخلاً إلى الأسرار».

«لا توجد دائماً مسافة واضحة بين غرفة النوم وغرفة العمليات».

«قد تكون علاقة عاطفية واحدة أكثر فاعلية من سنوات الاختراق الإلكتروني».

«حين يتحول الشأن الخاص إلى نافذة تطل منها أجهزة الاستخبارات».

أصبح موقعها في السوق جزءاً من معادلة القوة الأمريكية في مواجهة الصين.

بين العميلة والضابطة

في المقابل، سارعت بكين إلى رفض الرواية الأمريكية، واعتبرتها جزءاً من حملة تستهدف تشويه صورة الصين.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، يوم الاثنين، إن الرواية المتعلقة بما يسمى الجواسيس الصينيين «مبنية بالكامل على تكهنات لا أساس لها من الصحة، وليست سوى افتراءات وتشويه للحقائق».

غير أن تقارير نيويورك تايمز وفايننشال تايمز ذهبت أبعد من ذلك، مشيرة إلى أن مسؤولين في الاستخبارات الأمريكية يعتقدون أن أليس هوانغ، المعروفة أيضاً باسم هوانغ لي، كانت تقدم تقارير إلى جهاز الاستخبارات التابع لوزارة أمن الدولة الصينية.

وهنا تبرز نقطة مهمة في فهم طبيعة الاتهامات. فليس كل من يتعاون مع جهاز استخبارات ضابطاً يعمل بصورة رسمية داخله. هناك فرق بين الضابط الاستخباراتي الذي ينتمي إلى المؤسسة الأمنية ويتلقى أوامره عبر تسلسلها الإداري، وبين العميل الذي قد يكون شخصاً مدنياً من خارج الجهاز، يقدم معلومات أو يساعد في بناء علاقات أو فتح قنوات اتصال، بمقابل مالي أحياناً، ومن دون مقابل في أحيان أخرى.

وحتى الآن، لا يوجد ما يشير إلى إثبات أن أليس هوانغ كانت موظفة أو ضابطة في الاستخبارات الصينية. كما أن الرواية المتداولة لا تقدم دليلاً قاطعاً منشوراً على أنها نقلت أسراراً من إنفيديا أو شاركت في عملية اختراق ناجحة.

أما شركة ميغاسبيد، فقد دخلت بدورها على خط الدفاع عن نفسها، ونشرت بياناً عبر منصة لينكد إن يوم الاثنين، قالت فيه إن السلطات الأمريكية لم تجد «أي دليل على انتهاكات تتعلق بالنقل غير المشروع للرقائق الإلكترونية أو أي أنشطة غير قانونية».

لكن القضية لم تعد محصورة في تحديد الصفة الاستخباراتية لأليس هوانغ. فثمة سؤال آخر أكثر اتساعاً: هل كانت العلاقة الشخصية، إن صحت تفاصيلها، جزءاً من عملية استهداف استخباراتي لشخصية تمثل قيمة استراتيجية استثنائية بالنسبة للصين والولايات المتحدة معاً؟

سلاح قديم

قد تبدو فكرة استخدام العلاقات العاطفية في التجسس من بقايا الحكايات السينمائية التي ارتبطت بأفلام الحرب الباردة، لكنها في الحقيقة واحدة من أقدم الأدوات التي عرفتها أجهزة الاستخبارات، ولا تزال حاضرة في عملياتها المعاصرة.

ويطلق على هذا الأسلوب اسم «مصيدة العسل»، ويقوم على استخدام شخص جذاب لاستدراج الهدف إلى علاقة عاطفية أو جنسية، أو بناء علاقة ثقة معه، بهدف الوصول إلى معلومات أو وثائق أو أسرار، أو جمع مواد يمكن استخدامها لاحقاً في الابتزاز والضغط.

وقد لا تبدأ العملية بطلب معلومة واحدة. أحياناً يكون الهدف الأول هو بناء علاقة طويلة، وإضعاف الحذر

الطبيعي لدى الشخص المستهدف، ومعرفة محيطه الاجتماعي والمهني، وتحديد نقاط ضعفه، ثم الانتقال تدريجياً إلى مرحلة أكثر حساسية.

في هذا النوع من العمليات، لا تكون العلاقة العاطفية هي الغاية بالضرورة، وإنما الوسيلة. فالهدف الحقيقي قد يكون معرفة ما يدور داخل مؤسسة حكومية، أو الوصول إلى مسؤول يستطيع التأثير في قرار، أو الحصول على معلومات عن مشروع تكنولوجي، أو حتى خلق وضع يجعل الشخص المستهدف قابلاً للضغط والابتزاز.

والصين، وفق تقارير استخباراتية غربية، جعلت من التجسس الاقتصادي والتكنولوجي أحد المكونات الأساسية لاستراتيجيتها التنموية والعسكرية. وقد اتُهمت على مدى سنوات بمحاولات الحصول على تصاميم وتقنيات من مصادر أجنبية، شملت الطائرات المقاتلة الأمريكية والألواح الشمسية، وصولاً إلى وصفات الدهانات التجارية.

وفي هذا السياق، لم يكن استخدام العلاقات الشخصية لاختراق الأوساط الاقتصادية والعلمية أمراً مستبعداً. فقد حذر مسؤولون فرنسيون من مصائد العسل الصينية منذ عام 2011 على الأقل، بعد تقارير تحدثت عن باحث في مجال الأدوية وقع ضحية عملية تجسس، قبل أن يجد نفسه عرضة للابتزاز.

والمغزى من هذه العمليات أن المعرفة لا تُسرق دائماً من خلال اختراق الخوادم أو اعتراض الاتصالات. قد يكون الوصول إليها أسهل عبر إنسان يثق بشخص آخر، ويكشف له تدريجياً تفاصيل حياته وعمله ومحيطه، من دون أن يشعر بأنه يفتح باباً أمام جهاز استخبارات.

وادي السيليكون تحت المراقبة

لم يكن الاهتمام الاستخباراتي الصيني بالتكنولوجيا الأمريكية وليد قضية جينسن هوانغ. فمنذ أن تحول وادي السيليكون إلى مركز عالمي للقوة الاقتصادية والسياسية، أصبح أحد أبرز ميادين التنافس الاستخباراتي.

هناك تتجمع الشركات التي تصنع المستقبل، وتُدار المؤسسات التي تتحكم في تدفق البيانات، وتُطوّر التقنيات التي يمكن أن تغير موازين القوة العسكرية والاقتصادية. ولهذا لم يكن غريباً أن تتجه أجهزة الاستخبارات الأجنبية إلى بناء علاقات مع شخصيات داخل هذه البيئة، سواء عبر الجامعات أو الشركات أو المؤسسات البحثية أو شبكات العلاقات الاجتماعية.

ومن أشهر الوقائع التي أثارت جدلاً في الولايات المتحدة قصة فانغ فانغ، وهي مواطنة صينية أمضت سنوات في محاولة التقرب من عدد من السياسيين الأمريكيين في منطقة خليج سان فرانسيسكو، بينهم إريك سوالويل، الذي أصبح لاحقاً عضواً في مجلس النواب الأمريكي.

وقد أثارت القضية اهتمام أجهزة الاستخبارات الأمريكية، التي اعتقد مسؤولوها في ذلك الوقت أن فانغ قد تكون عميلة صينية. ومع ذلك، لم توجه سلطات إنفاذ القانون إليها اتهامات جنائية.

كانت تلك القضية بمثابة جرس إنذار بشأن طبيعة العلاقات التي يمكن أن تُبنى حول الشخصيات السياسية، وكيف يمكن لشخصية تبدو جزءاً من الوسط الاجتماعي والسياسي أن تتحول إلى مصدر قلق أمني.

ومع مرور الوقت، أصبح رجال الأعمال الأمريكيون أكثر حذراً عند

«لم يعد السؤال متعلقاً بطبيعة العلاقة، وإنما بما أتاحته من فرص».

«في عالم التجسس، قد يتحول الفندق إلى مساحة مراقبة».

السفر إلى الصين. لم يعد الأمر مقتصراً على تجنب الحديث عن الملفات الحساسة، بل امتد إلى الأجهزة الإلكترونية التي يحملونها معهم.

فكثير منهم يتركون هواتفهم وأجهزة الكمبيوتر الشخصية في الولايات المتحدة، ويستخدمون أجهزة مؤقتة خلال الرحلة، خشية تثبيت برامج تجسس أو برمجيات خبيثة عليها. وقد اتبعت مجلة وايرد نفسها هذا الاحتياط عندما سافر أحد صحفييها إلى الصين عام 2019 لتغطية ملف شركة هواوي.

أما التحذيرات الأمنية فقد وصلت أحياناً إلى تفاصيل تبدو شديدة الغرابة. ففي عام 2012، عندما زار وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ليون بانيتا الصين للمرة الأولى، تلقى هو وفريقه نصائح أمنية تضمنت الاستحمام في الظلام، تحسباً لاحتمال وجود أجهزة تنصت في غرف الفندق.

كانت الرسالة واضحة: في بيئة التجسس، قد يتحول الفندق إلى مساحة مراقبة، والهاتف إلى أداة اختراق، والعلاقة الاجتماعية إلى وسيلة جمع معلومات.

وفي العام الماضي، بلغ القلق الأمريكي مستوى دفع الحكومة إلى فرض حظر صريح على الموظفين العاملين في الصين وهونغ كونغ بشأن إقامة علاقات عاطفية أو جنسية مع مواطنين صينيين.

ولم تعد المخاوف مقتصرة على اللقاءات المباشرة. فقد انضمت الولايات المتحدة إلى حلفائها في التحذير من استخدام الاستخبارات الصينية المتزايد لمنصة لينكد إن، باعتبارها بوابة لبناء علاقات مهنية مع مسؤولين ومديرين تنفيذيين وباحثين لا يدركون بالضرورة طبيعة الجهات التي تتواصل معهم.

ففي عالم الأعمال، تبدو طلبات التواصل المهني طبيعية، وقد تبدأ برسالة عن فرصة تعاون أو دعوة إلى مؤتمر أو نقاش حول مشروع تقني. لكن أجهزة الاستخبارات يمكن أن تستغل هذه المساحات لبناء علاقات طويلة، وجمع معلومات عن الأشخاص ومواقعهم ومصادر نفوذهم.

ميغاسبيد.. الحلقة الأكثر حساسية

إذا كانت العلاقة الشخصية بين هوانغ وأليس هي المدخل الأكثر إثارة في القضية، فإن شركة ميغاسبيد تمثل الحلقة الأكثر حساسية في بعدها الاقتصادي والتكنولوجي.

فالشركة ليست مجرد مؤسسة صغيرة تعمل في قطاع الخدمات السحابية. إنها لاعب رئيسي في منطقة المحيط الهادئ، وتنشط في مجال الحوسبة السحابية، مع تركيز على استخدام رقائق الكمبيوتر المتطورة التي تشكل جوهر أعمال إنفيديا.

وهنا تتداخل المصالح التجارية مع حسابات الأمن القومي.

فواشنطن لا تنظر إلى رقائق إنفيديا باعتبارها منتجات تجارية عادية، بل باعتبارها مكوناً استراتيجياً في السباق العالمي للذكاء الاصطناعي. ومن هذا المنطلق، فرضت إدارة الرئيس جو بايدن قيوداً مشددة على تصدير الرقائق المتقدمة إلى وجهات متعددة، في محاولة لإبطاء قدرة الصين على تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي المتطورة.

لكن جينسن هوانغ لم يكن مقتنعاً بهذه القيود. فقد خاض حملة ضغط على الإدارة الأمريكية، معتبراً أن القيود الصارمة قد تضر بالشركات الأمريكية وتفتح المجال أمام المنافسين لتطوير بدائل محلية.

ومع وصول دونالد ترامب إلى

«المعرفة لا تُسرق دائماً من خلال اختراق الخوادم»

«قد يكون الوصول إليها أسهل عبر إنسان يثق بشخص آخر».



البيت الأبيض، نجح هوانغ في الدفع باتجاه تخفيف بعض القيود، لتصبح إنفيديا في قلب نقاش سياسي واقتصادي بالغ الحساسية.

وفي هذا المناخ، ظهرت تقارير تتحدث عن مخاوف أمريكية من احتمال استخدام ميغاسبيد قنواتها التجارية لتحويل رقائق متطورة إلى جهات مرتبطة بالاستخبارات الصينية.

وقد أفادت بلومبيرغ هذا الأسبوع بأن شركات تابعة لميغاسبيد اشترت رقائق من إنفيديا بمليارات الدولارات، وأن تدقيقاً أجرته الحكومة الأمريكية العام الماضي كشف أن الشركة لم تتمكن في البداية من تقديم مبررات كافية لشراء نحو خمسين ألف رقاقة.

وهذا الرقم، بحد ذاته، يفتح باباً واسعاً من التساؤلات. فمن الذي اشترى هذه الكميات؟ وأين انتهى بها المطاف؟ وهل كانت هناك حاجة تجارية حقيقية إليها؟ وهل وصلت جميعها إلى الجهات التي أعلنت الشركة أنها ستستخدمها لديها؟

لا تعني هذه التساؤلات أن عملية تحويل غير قانونية قد وقعت بالفعل،

في هذا النوع من العمليات، لا تكون العلاقة العاطفية هي الغاية».

الهدف الحقيقي قد يكون الوصول إلى مسؤول يستطيع التأثير في قرار».

لكنها توضح لماذا أصبحت ميغاسبيد موضع اهتمام الأجهزة الأمريكية، ولماذا يمكن أن تتحول أي علاقة تربط إدارتها برئيس إنفيديا إلى قضية تتجاوز حدود المصالح التجارية.

فإذا كانت هناك شبهات بشأن تدفق الرقائق إلى جهات صينية، ثم ظهرت في الوقت نفسه تقارير عن علاقة شخصية بين رئيس إنفيديا ومديرة تنفيذية سابقة في الشركة، فإن أجهزة الاستخبارات ستجد نفسها أمام شبكة من العلاقات والمصالح تستحق التدقيق، حتى من دون افتراض أن جميع حلقاتها مترابطة في مؤامرة واحدة.

ترامب في قلب العاصفة

لكن القضية لم تكن لتكتسب كل هذا الوزن السياسي لو ظلت محصورة بين جينسن هوانغ وأليس هوانغ وشركة ميغاسبيد.

فثمة شخصية أخرى تقف في قلب المشهد: الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

لقد نشأت خلال الفترة الماضية علاقة مهنية وسياسية وثيقة بين ترامب وهوانغ. ولم يكن الأمر مجرد لقاءات بروتوكولية بين رئيس دولة ورجل أعمال بارز، بل علاقة تداخلت فيها مصالح الشركة مع قرارات الإدارة الأمريكية المتعلقة بالتكنولوجيا والتجارة والصين.

التقى الرجلان مرات عديدة، وكان هوانغ من أبرز الأصوات التي طالبت بتخفيف القيود المفروضة على تصدير الرقائق الإلكترونية. وقد استجابت إدارة ترامب لبعض مطالبه، وسمحت بتخفيف قيود كانت قد فرضتها إدارة بايدن.

كما تبرع هوانغ بمبلغ خمسة وعشرين مليون دولار لمشروع قاعة ترامب، في وقت كان فيه حضوره داخل الدوائر السياسية الأمريكية يتزايد بصورة واضحة.

ولم تتوقف مظاهر التقارب عند هذا الحد. ففي وقت سابق من هذا العام، وبينما كان وفد من كبار قادة التكنولوجيا الأمريكيين، ضم إيلون ماسك وتيم كوك، في طريقه إلى بكين، توقفت طائرة الرئاسة الأمريكية «إير فورس ون» في ألاسكا خصيصاً لاصطحاب هوانغ.

وكان ذلك مشهداً يعكس حجم المكانة التي اكتسبها الرجل في الحسابات السياسية والاقتصادية للإدارة الأمريكية.

كما حضر هوانغ مأدبة عشاء رسمية في البيت الأبيض على شرف الرئيس الصيني شي جين بينغ وترامب، قبل أن يمنحه الرئيس الأمريكي الميدالية الوطنية للعلوم في وقت لاحق من خريف هذا العام.

كل هذه التفاصيل تجعل الحديث عن علاقة هوانغ المزعومة بأليس هوانغ أكثر تعقيداً. فالرجل ليس مجرد رئيس شركة يتعرض لمشكلة شخصية، وإنما شخصية تربطها علاقات مباشرة بصناعة القرار الأمريكي، وتؤثر مواقفه في ملف حساس يتعلق بمستقبل التكنولوجيا والتنافس مع الصين.

ماذا كان يعرف ترامب؟

في المؤتمر الصحفي الذي عقد يوم الاثنين، حاول ترامب إبعاد نفسه عن تفاصيل القضية، قائلاً إنه لم يكن على علم مسبق باحتمال وجود صلة استخباراتية بين أليس هوانغ والصين.

العلاقة الاجتماعية قد تتحول إلى وسيلة جمع معلومات.

لم تعد القضية محصورة في تحديد الصفة الاستخباراتية لأليس هوانغ.

وقال إنه لم يسمع بالأمر حينها، رغم أن كثيرين كانوا قد سمعوا به، مضيفاً أن جينسن هوانغ ينفي تماماً هذه المزاعم.

ثم روى ترامب أنه سأل رئيس إنفيديا مباشرة عما إذا كان لديه أي علم بأن المرأة التي ارتبط بها قد تكون جاسوسة، فأجابه هوانغ بأنه لم تكن لديه أي فكرة عن ذلك.

لكن هذا التصريح لم يضع نهاية للأسئلة، بل فتح الباب أمام المزيد منها .

فصحيفة نيويورك تايمز ذكرت أن وزير الخارجية ماركو روبيو أطلع ترامب على القضية في مايو الماضي، قبل أن ينضم هوانغ إلى الرئيس على متن الطائرة الرئاسية خلال رحلة إلى الصين.

وإذا ثبتت صحة هذه الرواية، فإن السؤال لن يكون فقط عما إذا كان ترامب يعرف أم لا، وإنما عن سبب استمرار العلاقة السياسية الوثيقة مع هوانغ، وعن طبيعة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لحماية المصالح الأمريكية.

وتزداد حساسية الأمر في ضوء ما أوردته مجلة وايرد بشأن استعانة هوانغ، منذ عام 2025، بشركة ريسا هيلر المتخصصة في إدارة الأزمات والتعامل مع الفضائح المرتبطة بالعلاقات الجنسية العلنية.

كما أفادت المجلة بأن ماركو روبيو ساهم، على ما يبدو، في صياغة مذكرة سرية داخل الإدارة الأمريكية خلال ربيع هذا العام، تحذر المسؤولين من علاقة هوانغ التي قد تعرضهم لمخاطر أمنية.

هذه المعلومات، إذا تأكدت، تعني أن المخاوف لم تكن وليدة التسريبات الصحفية الأخيرة، وأن القضية ربما كانت معروفة داخل دوائر حكومية منذ فترة، قبل أن تصل إلى الرأي العام.

وهنا تستعيد واشنطن واحداً من أشهر الأسئلة التي ظلت تطارد الإدارات الأمريكية منذ فضيحة ووترغيت: ماذا كان يعرف الرئيس، ومتى عرف؟

فالمشكلة لا تتعلق فقط بما إذا كانت أليس هوانغ مرتبطة بالاستخبارات الصينية، وإنما بما إذا كان الرئيس الأمريكي وكبار مساعديه قد تلقوا تحذيرات موثوقة، وكيف تعاملوا معها، وهل جرى إبلاغ شركة إنفيديا بالمخاطر المحتملة، ومن كان مسؤولاً عن اتخاذ القرار؟

الرجل الذي أصبح موضع تساؤل

بالنسبة إلى جينسن هوانغ، تبدو الأزمة أكثر تعقيداً من مجرد محاولة نفي علاقة شخصية مثيرة للجدل.

فالرجل الذي اعتاد الظهور بوصفه أحد أبرز المدافعين عن الذكاء الاصطناعي، وصاحب الرؤية التي ساعدت في تحويل إنفيديا إلى عملاق عالمي، يجد نفسه الآن أمام أسئلة تمس صورته الشخصية ومصداقيته المهنية ومسؤوليته تجاه المساهمين.

هل كان هوانغ ضحية علاقة لم يدرك أن وراءها مخاطر استخباراتية محتملة؟ وهل أخفق في تقدير طبيعة البيئة التي يتحرك فيها، رغم معرفته بحساسية موقعه؟

أم أنه كان مستهتراً بمسؤوليته كرئيس تنفيذي لشركة تدير أصولاً تكنولوجية بالغة الأهمية، ولم يضع في حساباته أن علاقاته الشخصية قد تتحول إلى مصدر خطر على الشركة؟

وهناك سؤال أكثر خطورة، وإن كان

إنفيديا ليست شركة عادية، وهوانغ ليس مديراً تنفيذياً عادياً

العلاقات الشخصية قد تتحول إلى مصدر خطر على الشركة.

لا يجوز التعامل معه باعتباره حقيقة مثبتة: هل كان الرجل على علم بأي نشاط استخباراتي محتمل، أو هل جرى استغلال موقعه بطريقة ساعدت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تقويض المصالح الأمريكية؟

حتى الآن، لا توجد أدلة منشورة تثبت أن هوانغ شارك عن علم في أي عملية تجسس، كما أن مجلس إدارة إنفيديا قال إنه لا يعتقد أن أسرار الشركة أو الأمن القومي قد تعرضا للاختراق.

لكن مجرد ظهور هذه الأسئلة يكشف حجم الضرر الذي يمكن أن يلحق بصورة شركة تعتمد قيمتها على الثقة في إدارتها، وعلى قدرتها على حماية التكنولوجيا التي تنتجها.

زلزال في البورصة

في الأسواق المالية، لا تنتظر المخاوف دائماً اكتمال التحقيقات حتى تبدأ في إحداث آثارها.

فإنفيديا ليست شركة تقليدية يمكنها تجاوز أزمة علاقات عامة عبر بيان توضيحي أو حملة إعلامية. إنها واحدة من أهم شركات العالم، وتقوم قيمتها على توقعات المستثمرين بشأن قدرتها على قيادة مستقبل الذكاء الاصطناعي.

وقد شهد سهم الشركة تقلبات حادة، رغم ارتفاعه بنحو ستمائة في المائة خلال السنوات الخمس الماضية، وهو ما جعل إنفيديا ثاني أغلى شركة في العالم بحسب الأرقام الواردة في التقارير.

وفي الشهر الماضي، سجل السهم تراجعاً بنسبة الربع، وسط مخاوف تتعلق بمستقبل الشركة وتحديات السوق.

ومع ظهور القضية الجديدة، بات المستثمرون أمام مخاوف إضافية تتجاوز المنافسة التجارية والتطورات التقنية. فهناك أسئلة عن الحوكمة، وعن مسؤولية مجلس الإدارة، وعن مدى كفاية أنظمة الحماية الداخلية، وعن احتمال تعرض الشركة لملاحقات قانونية.

وقد تكون الدعاوى القضائية القادمة أكثر إزعاجاً لإنفيديا، خصوصاً إذا قرر بعض المساهمين أن الإدارة لم تتعامل بالجدية الكافية مع المخاطر المرتبطة برئيسها التنفيذي.

فالمسؤولية الائتمانية للرئيس التنفيذي لا تتعلق فقط بتحقيق الأرباح وتوسيع الأسواق، وإنما تشمل حماية مصالح الشركة والمساهمين، والتعامل مع المخاطر التي قد تهدد أصولها وسمعتها وموقعها الاستراتيجي.

وفي حالة إنفيديا، يصبح هذا الالتزام أكثر ثقلاً، لأن منتجات الشركة لا تمثل مجرد سلعة تجارية، وإنما جزءاً من البنية التحتية للتكنولوجيا التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في منافستها الدولية.

الكونغرس ينتظر

على الجانب السياسي، لن تمر القضية دون أن تثير اهتمام الكونغرس الأمريكي، خصوصاً في ظل التغيرات المرتقبة في موازين القوى داخله مع صعود الأغلبية الديمقراطية الجديدة.

فمن المتوقع أن يجد مسؤولو إدارة ترامب أنفسهم أمام أسئلة تتعلق بتوقيت تلقي التحذيرات الاستخباراتية، وما إذا كان الرئيس قد أُبلغ بها في مايو كما ورد في التقارير، وما إذا كانت هناك اتصالات مع إدارة

المشكلة لا تتعلق فقط بما إذا كانت أليس هوانغ مرتبطة بالاستخبارات.

ماذا كان يعرف الرئيس، ومتى عرف؟

إنفيديا بشأن المخاطر المحتملة.

كما ستظهر أسئلة عن طبيعة المعلومات التي امتلكتها أجهزة الاستخبارات، وما إذا كانت قد أجرت تقييماً كافياً للعلاقة بين هوانغ وأليس، وهل كانت هناك إجراءات ممكنة لمنع وصول الأخيرة إلى رئيس الشركة التنفيذي أو الحد من تأثيرها المحتمل عليه.

وسيكون من الصعب فصل هذه الأسئلة عن طبيعة العلاقة بين ترامب وهوانغ، خصوصاً أن الأخير كان من أبرز المستفيدين من قرارات تخفيف القيود على تصدير الرقائق، وأنه تمتع بموقع استثنائي داخل الدائرة المحيطة بالرئيس.

فإذا ثبت أن الإدارة كانت على علم بمخاطر أمنية محتملة، ثم واصلت التعامل مع هوانغ من دون اتخاذ إجراءات كافية، فإن القضية قد تتحول إلى أزمة سياسية تتجاوز إنفيديا نفسها.

سوابق لا ترحم

التاريخ الأمريكي حافل بقضايا تجسس ارتبطت بعلاقات شخصية، وانتهى بعضها بسقوط شخصيات بارزة، بل بالسجن والإدانة الجنائية.

وفي العام الماضي فقط، أُلقي القبض على مستشار سابق في قضية مماثلة، ورغم تبرئته من تهمة التجسس الاقتصادي، فإنه أُدين بتهمة الإدلاء بتصريحات كاذبة للمحققين.

وتكشف هذه السوابق أن السلطات الأمريكية لا تنظر إلى العلاقات الشخصية في الملفات الأمنية باعتبارها مجرد شؤون خاصة، متى ظهرت مؤشرات على استخدامها للوصول إلى معلومات حساسة أو التأثير في قرارات رسمية.

وفي الوقت نفسه، لم تعد الشركات الأمريكية الكبرى تتسامح كما كانت في السابق مع السلوك الشخصي لرؤسائها التنفيذيين، خصوصاً عندما يمس ذلك سمعة المؤسسة أو يخلق مخاطر قانونية ومالية.

فخلال السنوات الأخيرة، استقال أو أُجبر عدد من الرؤساء التنفيذيين في شركات كبرى على ترك مناصبهم بعد علاقات غير ملائمة أو انتهاكات لمعايير العمل والحوكمة.

وشملت القائمة شركات متنوعة مثل نستله، وكولز، وبي بي، وإن بي سي يونيفرسال، وشركة السكك الحديدية نورفولك ساوثرن.

وهذا يعني أن أزمة هوانغ لا تقف عند حدود احتمال وجود علاقة مع شخص قد يكون مرتبطاً بجهاز استخبارات أجنبي، بل تشمل أيضاً المعايير التي ينبغي أن يخضع لها رئيس شركة بحجم إنفيديا، ومدى قدرته على الفصل بين حياته الشخصية ومسؤوليته تجاه المؤسسة التي يقودها.

الفضيحة لم تنتهِ

في نهاية المطاف، تبدو إنفيديا أمام أزمة متعددة الطبقات. هناك علاقة شخصية مثيرة للجدل، وادعاءات استخباراتية لم تُحسم، وشركة مرتبطة بتجارة الرقائق المتقدمة، وأسئلة بشأن تدفق التكنولوجيا إلى الصين، ورئيس أمريكي تجمعه علاقة وثيقة برجل يقف على رأس إمبراطورية الذكاء الاصطناعي.

وبين هذه الخيوط جميعاً، يبقى السؤال الأكثر أهمية: هل نحن أمام علاقة عاطفية جرى استغلالها في

في أسواق المال، لا تنتظر المخاوف اكتمال التحقيقات

الرجل الذي يقود الشركة التي تصنع العتاد الأساسي لثورة التكنولوجيا العالمية.



ما ظنته المؤسسات شأناً خاصاً ربما كان جزءاً من لعبة أكبر.

عملية استخباراتية، أم أمام فضيحة شخصية تضخمت بفعل التنافس الأمريكي الصيني، أم أن التحقيقات المقبلة ستكشف عن روابط أعمق مما ظهر حتى الآن؟

لا توجد إجابة نهائية حتى اللحظة. لكن المؤكد أن القضية وضعت إنفيديا في موقف شديد الحرج، وأعادت إلى الواجهة واحدة من أكثر أدوات التجسس التقليدية إثارة للقلق.

ولو كانت إنفيديا شركة عادية، وكان جينسن هوانغ رئيساً تنفيذياً عادياً، لربما كانت المعلومات المتداولة كافية لإسقاط بعض المناصب وإجبار الإدارة على تقديم تفسيرات أكثر تفصيلاً.

لكن إنفيديا ليست شركة عادية، وهوانغ ليس مديراً تنفيذياً يمكن استبداله دون أن تتردد أصداء القرار في أسواق العالم. إنه رجل يقف في قلب صناعة أصبحت جزءاً من الأمن القومي الأمريكي، وترتبط مصالحه بقرارات البيت الأبيض وبمستقبل التنافس مع الصين.

أما ترامب، فلا يزال في البيت الأبيض، ولم يكن شهر نوفمبر قد تجاوز ثلثه عندما انفجرت القضية.

وربما كان السؤال الأكثر إزعاجاً بالنسبة إلى واشنطن ليس ما إذا كان جينسن هوانغ قد وقع ضحية «مصيدة عسل»، وإنما ما إذا كانت الولايات المتحدة قد اكتشفت متأخرة أن واحداً من أهم مفاتيح قوتها التكنولوجية كان محاطاً بمخاطر لم تتعامل معها بالجدية المطلوبة.

ففي عالم التجسس، لا تبدأ الكوارث دائماً باختراق حاسوب أو سرقة وثيقة سرية. أحياناً تبدأ برسالة إعجاب، ثم لقاء عابر، ثم علاقة تبدو شخصية تماماً، قبل أن تكتشف المؤسسات أن ما ظنته شأناً خاصاً ربما كان جزءاً من لعبة أكبر بكثير.

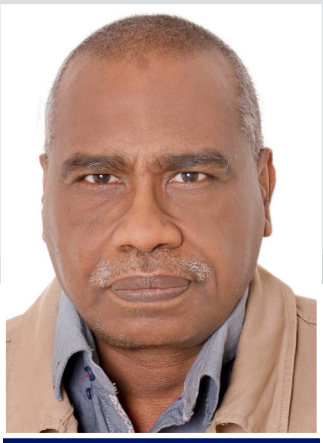
وهكذا، عادت «مصائد العسل» من كتب الجاسوسية القديمة إلى قلب معركة الذكاء الاصطناعي، وهذه المرة لم يكن الهدف موظفاً صغيراً أو دبلوماسياً مغموراً، بل الرجل الذي يقود الشركة التي تصنع العتاد الأساسي لثورة التكنولوجيا العالمية.

وإذا كانت هذه القضية ستصبح بالفعل واحدة من أكبر إخفاقات مكافحة التجسس في العقد الأخير، فإن ما سيحدد حجمها ليس ما كُشف حتى الآن، وإنما ما ستكشفه التحقيقات المقبلة، وما إذا كانت العلاقة المزعومة قد انتهت عند حدود الحياة الشخصية، أم أنها تركت آثاراً في أكثر الملفات حساسية في الولايات المتحدة.

وفي كل الأحوال، يبدو أن حكاية إنفيديا لم تصل بعد إلى فصلها الأخير.



تحولات المثقف..
البازنقر والجنقو نموذجاً



عبد الماجد عليش

اثنان من المثقفين كانا قد انحازا لضحايا عسف البنية الاجتماعية التي تستخدم دولتها العنف المباشر في أقصى درجاته.

تقترح هذه المقالة أن يشمل البحث عن دوافع الموقف المتغير للمثقف النظر المتفحص في تفاصيل حياته الشخصية بما تتضمنه من اختيارات، ومدى تعمق النزعات الاجتماعية السلبية فيه، إضافة إلى البحث عن المنفعة المادية المباشرة جراء اتخاذ موقف بعينه.

البازنقر والجنقو.. الشطط في العداوة هو بداية المصالحة:

البازنقر عنوان كتاب الدكتور عشاري أحمد محمود يهاجم فيه المؤسسة العسكرية، ورواية الجنقو للكاتب الروائي عبد العزيز بركة ساكن كانت تهاجم السلطة المركزية انحيازاً للمُهمشين اجتماعياً. اثنان من المثقفين كانا قد انحازا لضحايا عسف البنية الاجتماعية التي تستخدم دولتها العنف المباشر في أقصى درجاته. لم يكن نقد الدكتور عشاري للمؤسسة العسكرية يتضمن أي احتمالية بشأن إصلاح تلك المؤسسة، والتي لم تكن مؤهلة عنده، على مدى أكثر من أربعين عاماً، للقيام بأي أدوار إيجابية. وتجده في العام 2018 والبلاد قد انتفضت ضد جيش الإخوان ومليشياتهم يحذر الثوار من الثقة في المؤسسة العسكرية باعتبار ما كان من انحيازها للحراك الشعبي في أكتوبر 1964، وأبريل 1985، فعنده أن العسكر لا ينتجون سوى الغدر. أما صاحب الجنقو فلم يُعرف عنه انشغالاً سياسياً قاصداً، أو مشروعاً فكرياً مباشراً، وكان خطاب الهامش ومظالم التهميش منجماً لو حفر أيهم بأصبعه فيه لأصاب تبراً. ثم كانت معركته ضد السلطة 2009 حينما منعت روايته، فوقع عليه ذلك برداً وسلاماً، كان منعاً يتمناه ويحلم به إذ يسر له الطريق لتحقيق حلم اللجوء السياسي إلى بلاد يعف الجيش فيها عن الأفعال التي هي شغل الجيش عندنا على مر التجارب.

عند اندلاع الحرب الأهلية في السودان في 15- أبريل- 2023 تبنى الدكتور عشاري موقفاً سياسياً مخالفاً لما كان يكتب عنه ويبشر به، فالمؤسسة العسكرية التي كانت بنظره جرثومة الداء أضحت ما بين عشية وضحاها رأس الرمح في مواجهة مؤامرة دولية متعددة الجنسيات، وصار البازنقر الذي أقذع في شتمه مناضلاً وطنياً يذود عن الوطن. ومن جانبه منح الروائي المؤسسة العسكرية ثقته وآماله في تحقيق كل ما واصلت حربها ضد شعبها لئلا يتحقق: تسليم السلطة للشعب، وبناء جيش وطني غير مسيس!

الباحث الأكاديمي والروائي اتفقا على أن القوى المدنية متورطة في المؤامرة الخارجية وأنها مُدانة بإشعال الحرب، والاثنان يشنان هجوماً عنيفاً على قيادات القوى المدنية باستخدام نفس اللغة التي يخوض بها الإخوان المسلمون حربهم ضد القوى المدنية. ونرى أن نقطة المُحاججة الأساسية في مواجهة خطابهما هي: لماذا يتطابق خطابهما مع خطاب الإخوان المسلمين

هل نتجه نحو تأسيس دولة جديدة، أم إعادة توزيع السلطة؟

إدانة العنف ليست تحليلاً للبنية المؤسسية العسكرية المليشياوية.



في تفسير الوقائع، وفي التحليل السياسي، وفي استخدام العنف اللغوي؟ لماذا لم ينتج موقفهما خطابه الخاص به المعبر عن استقلاليته؟

كان الدكتور عشاري قد وصف الفريق شمس الدين الكباشي بأنه بازنقر، أي الجندي السوداني النظامي المُنبت، والذي يعمل في خدمة تاجر الرقيق أياً كان موقع ومُسمى هذا التاجر. والبازنقر مستوجب للاحتقار لأنه في خدمة سيده، وللحصول على رضاه يؤدي أكثر الأفعال انحطاطاً ودناءة ضد أهله، بما في ذلك شن العدوان ضدهم.

ومثلما رأى عشاري الفريق الكباشي في 2021، مثلما يُنظر إليه الآن كبازنقر هو الآخر، فهو منهمك في توجيه الشتائم للقوى المدنية لصالح الإخوان

المسلمين بزعم أنه مستبصر للمؤامرة العظمى.

وفي واقع الأمر هي حالة شخصية نفسية تنطلق من حالة الرصيد النضالي السابق والذي كان المثقف قد اتخذه في أوقات ومواقف سابقة، هذا الرصيد النضالي السابق يحيله عشاري وغيره إلى حصانة معرفية تحول دون الاعتراض على ما يتخذون من مواقف مهما تغيرت. بحيث يصبح الواحد منهم حالة متعالية لا ترى سوى الصواب ولا تنطق سواه.

واستهلاك الرصيد النضالي هو ما قاد بركة ساكن للمشاركة مع لجنة الإخوان المسلمين التي خلقوها لأغراضهم السياسية وجمعوا لها نماذج على شاكلة الروائي الباحث عن نصيبه الشخصي في غنيمة الوطن الذي كان يوماً ما يحاول الذود عنه.

وسؤال المحاججة ينطلق من: ما الذي يضمن أن المؤسسة التي يراد الحفاظ عليها ستتحول فعلاً إلى المؤسسة التي يراد بناؤها؟ إن القول بضرورة الحفاظ على الجيش لا يقدم في حد ذاته إجابة عن كيفية تغيير علاقاته بالسياسة والاقتصاد والمجتمع، ولا عن شروط إخضاعه لسلطة مدنية، ولا عن محاسبة المسؤولين عن الجرائم المنسوبة لقياداته.

تحولات المثقف السوداني صاحب المواقف ضد بنية السلطة ودولتها السياسية لا يمكن تفحصها بالنظر إلى المواقف المُعلنة وحدها، فهناك أيضاً أثر للسيرة الذاتية، وللذاكرة الشخصية، وصورة المثقف عن نفسه، ثم طبيعة علاقته بالاعتراف الاجتماعي. وبالتأكيد فإن كل منهما له تاريخ شخصي تشكل فيه، وفيه المُعلن والمُخفي، وكلاهما يستميت في الحفاظ على صورة ذاته ومكانتها.

شخصية الدكتور عشاري أحمد محمود منذ كان طالباً جامعياً في آداب جامعة الخرطوم كانت تتسم بصفات يتجنب السياسي أن تكون مصاحبة له، ومنها الانعزالية، والحدة الشديدة في التعامل، ثم الرغبة العارمة في التفوق والتفرد. كان دوماً مشغولاً بكشف الأسرار الغامضة المرتبطة دوماً بالشبكات، والمجموعات السرية، ومثل هذه البضاعة والتي تلبي احتياجاً نفسياً بأكثر مما تكون معرفة علمية. كانت شهرته قد طبقت الآفاق بعد أن نشر في مارس 1987- كتابه عن الرق في السودان – مذبحة الضعين. ذلك الكتاب كشف عن مذبحة عنصرية ارتكبتها قبائل الرزيقات ضد الدينكا. ومعلوم أن رفيقه في تلك الدراسة الاستقصائية وفي الكتابة كان الدكتور سليمان بلدو. تمكنت واستوطنت في عشاري منذ صدور الكتاب حالة المثقف الثائر الذي أتى بما لم يأتِ به غيره، المثقف الصارم المطلوب لدى البنية ودولتها وأجهزتها القمعية، سيما وأن اعتقاله قد تكرر بعد انقلاب الإخوان المسلمين، ثم ازدادت الحالة الثورية توهجاً بحادثة خروجه من السودان إلى أمريكا والتي عاش فيها لأكثر من ثلاثة عقود كان يصبح فيها ويمسي بالهجوم على الإخوان المسلمين.

قصدنا بهذا السرد أن نثبت أن بعض المثقفين يستبطنون يقيناً شخصياً بأن لهم سابقة نضالية تخول لهم الحق في اتخاذ موقف يتوافق وأمزجتهم ومصالحهم الشخصية على أن لا يسألون عن ما يفعلون.

ونشير أيضاً لبعض المثقفين الذين ينتجون خطاباً يرونه توافقياً يدعو إلى البحث عن نقاط للالتقاء للحفاظ على الوطن والدولة، والدعوة المثالية هذه تتفادى تحديد المسؤولية، وتحديد أطراف الصراع، وتصبح

موقف المثقف يقاس بقدرته على مساءلة أسباب التحول.

لماذا لم ينتج موقفهما خطابه الخاص المعبر عن استقلاليته؟

الأطراف التي أشعلت الحرب مع سبق إصرار في موضع الداعية للوفاق.

انتقال عشاري من نقد الجيش إلى الدفاع عنها كان يلزمه أخلاقياً ثم معرفياً بالمراجعة التوضيحية لمفهوم الدولة، ثم للعلاقة بين الجيش والسلطة والمجتمع. أما أن تتحول المؤسسة نفسها ببازنقرها قديمه وحديثه، من موضوع للنقد إلى موضوع للتعبئة الوطنية، وفي نفس الوقت تنتقل القوى المدنية إلى موقع العدو السياسي، فذلك يضعنا أمام انقلاب في ترتيب الأولويات وربما في المعايير التي تحكم التفكير السياسي ذاته.

الروائي بركة ساكن لم يكن صاحب مشروع نظري مُعلن في فلسفة الدولة، أو في دراسة وفهم علاقة السلطة بالمؤسسة العسكرية، فقد عُرف ككاتب تشكلت مكانته الأدبية من تصويره لعالم المُهمشين، ومن قدرته على تصوير أحوال الذين لا يجدون مكاناً في خطاب السلطة ومؤسساتها. وكانت رواية الجنقو تعبيراً عن هذا الانشغال، وكانت محاولة أدبية كشفت عن العنف الاجتماعي والسياسي الذي يقع على مجموعات اجتماعية تستغلها الدولة. ومن جانبنا نرى أن الأدب الذي ينجح في كشف مظاهر القهر لا يمنح صاحبه بالضرورة أدوات كافية لتفسير البنية السياسية التي تنتج ذلك القهر، فالتمييز واضح بين الحساسية الإنسانية تجاه المهمشين الضحايا، وبين امتلاك الوعي السياسي القادر على تفسير علاقات القوة، وما تنتجه السلطة والتعقيدات المصاحبة لذلك، فالتعاطف مع المهمشين ليس نظرية في الدولة، ولا تُعد إدانة العنف تحليلاً للبنية المؤسسية العسكرية المليشياوية. ونرى أنه لا يتمتع بالوعي السياسي الكافي لتقديم تفسير عن الجيش، أو عن جوهر الصراع السياسي الدائر، ولم يكن مطالباً بهذا، ولكن بحسب وهم المثقف صاحب الرصيد النضالي، ولأسباب شخصية اختار أن يلعب لعبة السياسي الوطني الذي يجمع الناس.

وصل بركة ساكن إلى الخرطوم في أواخر أكتوبر الماضي للمشاركة في لجنة الحوار السوداني. وهذا حدث سياسي وليس أدبياً، كما لا يعد اختياراً شخصياً، فقد سبق ظهوره اتصالات سياسية وترتيبات تتضمن استثمار صورته لصالح الحوار، ولهذا فإن إفادته التبريرية بكونه مواطناً سودانياً عاد إلى وطنه ولا يحق لأحد أن يسأله تضيف شبهة القصدية التامة عن الموقع الذي اختاره لنفسه وهو ليس الوطن بكل تأكيد. وتظل الأسئلة حاضرة: من يدعو للحوار وتحت أي شروط ولأي غاية؟ والإجابة هي أن هذا الحوار قد دعت له وترعاه السلطة العسكرية التي تخوض حرباً ضد شعبها وتصر على مواصلتها لإعادة إنتاج شرعيتها، وللانتصار لمشروع حزبي عقائدي رفضه الشعب. والمفارقة تتمثل في أن الكاتب الذي جعل ضحايا السلطة موضوعاً لأدبه، عاد اليوم ليبشر بحوار لا يضع مُساءلة السلطة، ومحاسبة صانعي الحرب في أول شروطه.

تكشف تجربتا عشاري وبركة ساكن أن موقف المثقف يقاس بقدرته على مساءلة أسباب التحول لا الانغماس فيها فحسب، مع المراجعة النقدية المستمرة لأدواته، غير أنهما وآخرين عمدا لاستبدال نقد المؤسسة العسكرية بالتبرير لها، وجعلا من القوى المدنية خصماً بدون تقديم أي ضمانات للتحول الديمقراطي أو تفسير للحرب.

الرصيد النضالي السابق يحيله إلى حصانة معرفية.

يصبح الواحد منهم حالة متعالية لا ترى سوى الصواب.

السودان: ثلاث كتل تتقاسم الحوار.. فمن يمثل الشعب؟



حاتم أيوب أبوالحسن

ليست أزمة السودان في غياب القوى السياسية عن طاولة الحوار، بل في إصرار بعضها على تحديد من يحق له الجلوس إليها، ومن يجب أن يبقى خارجها. ومن هنا، فإن إصرار تحالف صمود على حصر عملية الحوار السوداني في ثلاث كتل، هي صمود وتأسيس والكتلة الديمقراطية، يفتح الباب أمام سؤال يتجاوز شكل التسوية المرتقبة إلى جوهر الأزمة السياسية السودانية: هل نتجه نحو تأسيس دولة جديدة، أم نحو إعادة توزيع السلطة بين القوى نفسها، بأسماء وتحالفات مختلفة؟

المشكلة ليست في مشاركة هذه الكتل، ولا في الاعتراف بأدوارها السياسية والعسكرية، وإنما في تحويلها إلى إطار مغلق يُختزل فيه السودان، بتاريخه وتنوعه وتعقيداته، في ثلاثة مراكز للتفاوض والقرار. فهذه الكتل، مهما اختلفت مواقفها وتباينت مصالحها، لا تمثل وحدها كل السودانيين، ولا تملك تفويضاً حصرياً لصياغة مستقبلهم .

وتعيد هذه المقاربة إلى الذاكرة تجربة تحالف الحرية والتغيير خلال ثورة ديسمبر، حين تصدرت قوى سياسية المشهد الانتقالي، وأصبحت الممثل الأبرز للثورة، رغم أن الحراك السلمي سبقها بأشهر، وشارك في إشعاله شباب وقطاعات شعبية ومهنية ونقابية ومجتمعية لم تكن جميعها جزءاً من بنيتها التنظيمية. ومع اتساع الثورة والتحاق قوى سياسية بها، نشأت فجوة بين اتساع الفعل الثوري وضيق التمثيل السياسي الذي تولى إدارة مرحلته الانتقالية.

لم تكن المشكلة في وجود تحالف سياسي يقود التفاوض، بل في تحول هذا الدور إلى مركز شبه حصري لتحديد اتجاه الانتقال ومستقبل السلطة. ومع مرور الوقت، ظهرت حدود تلك التجربة، واتسعت المسافة بين تطلعات قطاعات من القوى الثورية وبين الممارسة السياسية للنخب التي تصدرت المشهد.

اليوم، يبدو السؤال أكثر إلحاحاً: هل تغيرت فلسفة التمثيل السياسي، أم أن التحالفات تغيرت بينما بقيت النظرة إلى السلطة والحوار كما هي؟

من الإنصاف تفهم مخاوف صمود من عودة النظام السابق، والنظر إلى تجربته في الحكم وما ارتبط بها من إضعاف للحياة السياسية وإقصاء للخصوم، فضلاً عن التعقيدات التي صاحبت الحرب الراهنة. لكن مواجهة احتمالات عودة الماضي لا تعني احتكار الحاضر، كما أن الخشية من استعادة النظام السابق لا ينبغي أن تتحول إلى مبرر لإغلاق المجال السياسي أمام قوى أخرى، أو اختزال الإرادة الوطنية في تحالفات محددة سلفاً.

لقد غيرت الحرب كثيراً من موازين القوة والتحالفات، لكنها كشفت، في

ليست أزمة السودان في غياب القوى السياسية عن طاولة الحوار.



هل نتجه نحو تأسيس دولة جديدة، أم إعادة توزيع السلطة؟

الوقت نفسه، أن الأزمة السودانية أعمق من خلاف بين كتل سياسية، وأن مستقبل البلاد لا يمكن أن يُصاغ بمجرد جمع أطراف النزاع أو القوى الأكثر حضوراً في المشهد. فهناك مجتمعات محلية دفعت أثمان الحرب، وشباب ونساء وقوى مدنية مستقلة، ومكونات اجتماعية ومهنية، لا يجوز التعامل معها باعتبارها أطرافاً هامشية في معركة التفاوض على السلطة.

إن حصر الحوار في ثلاث كتل، إذا تحول إلى صيغة نهائية لاحتكار التمثيل، قد يقود إلى محاصصة جديدة، تتوزع بموجبها مواقع النفوذ والقرار بين قوى متنافسة، بينما تظل جذور الأزمة بلا معالجة. وعندها لن يكون الاختلاف عن التجارب السابقة سوى اختلاف في الأسماء والواجهات، أما بنية الأزمة فستبقى قائمة.

فهل يمكن أن ننتظر نتائج مختلفة من عملية سياسية تعيد إنتاج الأدوات نفسها التي عجزت عن بناء توافق وطني مستدام؟ وهل يكفي اتفاق النخب على تقاسم السلطة لإنهاء صراع تتداخل فيه قضايا الهوية والتهميش والعدالة وتوزيع الموارد وطبيعة الدولة وعلاقتها بأقاليمها؟

إن السودان لا يحتاج إلى تسوية تعيد ترتيب مقاعد السلطة فحسب، بل إلى مسار تأسيسي يوسع دائرة المشاركة، ويعيد الاعتبار للمجتمع بوصفه صاحب المصلحة الأولى في السلام وبناء الدولة. وهذا يتطلب حواراً متعدد المستويات، يبدأ من القواعد والمجتمعات المحلية، ويمنح الشباب والنساء والقوى المدنية والمهنية والمستقلة دوراً حقيقياً،

ويمر عبر حوارات إقليمية تعكس تنوع البلاد، وصولاً إلى مؤتمر وطني جامع لا تُفرض نتائجه مسبقاً من تفاهمات مغلقة بين النخب.

ولا يعني ذلك إلغاء دور الكتل السياسية أو تجاوزها، وإنما وضعها في مكانها الطبيعي ضمن عملية وطنية أوسع، لا تكون فيها قوة السلاح أو حجم التحالف أو الموقع في معادلات الحرب معياراً وحيداً للتمثيل. فالحوار الجاد لا يبدأ بتحديد من يملك السودان، بل بفتح المجال أمام السودانيين لتقرير الدولة التي يريدونها.

وهنا تبرز أهمية الدور الشبابي. فالشباب الذين أطلقوا شرارة الثورة، وواجهوا القمع، ثم وجدوا أنفسهم أمام حرب مدمرة ومستقبل غامض، لا ينبغي أن يُستدعوا لتوفير الشرعية لتحالف هنا أو كتلة هناك، ثم يُعادوا إلى الهامش بعد انتهاء التفاوض. إنهم جزء أصيل من عملية التأسيس، بما يمتلكونه من طاقات وأفكار وتطلعات تتجاوز الحسابات التنظيمية الضيقة.

إن مبادرة توحيد الرؤى الوطنية لا ينبغي أن تنطلق من سؤال: أي الكتل أحق بتمثيل السودان؟ بل من سؤال أعمق: كيف نضمن ألا يُختطف مستقبل البلاد مرة أخرى بواسطة قوى تتحدث باسم الشعب، بينما يظل الشعب بعيداً عن صناعة القرار؟

إن العقد الاجتماعي الجديد الذي يحتاجه السودان لا يُبنى بتوزيع السلطة بين التحالفات، وإنما بالاتفاق على أسس الدولة، والمواطنة المتساوية، وسيادة القانون، والعدالة، والتوازن بين المركز والأقاليم، وضمان ألا تعود الحرب وسيلة لفرض الإرادة السياسية أو إعادة تشكيل السلطة.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث للسودان ليس فشل الحوار، بل نجاحه في إنتاج تسوية مغلقة تمنح النخب سلطة جديدة، وتترك أسباب الحرب والأزمة كما هي.

فإذا كانت تجربة ديسمبر قد كشفت مخاطر اختزال الثورة في تمثيل سياسي محدود، فإن المرحلة الراهنة تفرض تجاوز ذلك الإرث، لا إعادة إنتاجه تحت عناوين جديدة. والاختبار الحقيقي أمام صمود وتأسيس والكتلة الديمقراطية ليس قدرتها على الجلوس معاً، بل استعدادها للاعتراف بأن السودان أكبر منها جميعاً.

فالسودان لا يحتاج إلى ثلاث كتل تتقاسم الحوار، وإنما إلى حوار يفتح الطريق أمام السودانيين كي يتقاسموا مسؤولية تأسيس دولتهم.

فمن يريد إنهاء أزمة السودان، عليه أن يبدأ بإنهاء احتكار الحديث باسمه.m

مواجهة احتمالات عودة الماضي لا تعني احتكار الحاضر.

الأزمة السودانية أعمق من خلاف بين كتل سياسية



إلى الإسلاميين:

ليست المشكلة في ضياع الإرث، بل في مراجعة ما أورثتموه للسودان



عادل يعقوب أحمد نور

قراءة نقدية في خطاب سناء حمد: حين تتحول الثقة التنظيمية إلى بديل عن المساءلة التاريخية

قرأت مقال الأستاذة سناء حمد، المعنون بـ«إلى الإسلاميين.. لا تضيّعوا ما ورثتموه!»، وهو مقال يستدعي تاريخ الحركة الإسلامية السودانية، ويذكّر أتباعها بتضحيات أجيالها السابقة، ويدعوهم إلى التماسك التنظيمي، والثقة في القيادة، وعدم الانسياق وراء الشائعات والظنون والاتهامات المتبادلة.

ولا خلاف على أن الصبر، والتماسك، ورفض الاتهامات الجزافية، قيم مطلوبة في العمل العام، وأن من حق أي جماعة سياسية أن تحافظ على تماسكها وأن تدافع عن أعضائها ضد الظلم والاستهداف.

لكن السؤال الذي غاب عن المقال، وربما كان الأجدر أن يكون في مقدمته، هو: ما طبيعة هذا الإرث الذي يُطلب من الإسلاميين المحافظة عليه؟ وهل يكفي أن تكون هناك أجيال قد ضحّت وبذلت وأخلصت حتى يصبح تاريخ الحركة وتجربتها السياسية بمنأى عن النقد والمراجعة؟

إن التاريخ ليس ملكية خاصة لجماعة سياسية، ولا تتحول التضحيات الشخصية، مهما عظمت، إلى صك يمنح التنظيم حصانة تاريخية أو أخلاقية.

أولاً: من إرث الدعوة إلى مسؤولية الدولة

تتحدث الأستاذة سناء عن نحو ثمانين عاماً من العمل والدعوة والمكابدة، وعن أجيال صنعت تجربة تستحق أن تُحفظ وتُصان. لكن هذه الرواية تتوقف، بصورة لافتة، عند تضحيات الحركة ومحنها، ولا تتوقف بالقدر نفسه عند مسؤوليتها عن تجربة حكم امتدت لثلاثة عقود.

فالحركة الإسلامية السودانية لم تكن مجرد جماعة دعوية ظلت على هامش السلطة تتعرض للملاحقة والاستهداف. لقد وصلت إلى السلطة بانقلاب عسكري عام 1989، وأصبحت شريكاً أساسياً في إدارة الدولة ومؤسساتها ومفاصلها.



> التضحيات الشخصية، مهما عظمت، لا تمنح التنظيم حصانة تاريخية أو أخلاقية.

ومنذ ذلك التاريخ لم تعد المسألة مسألة دعوة أو تنظيم أو تضحيات أفراد، بل أصبحت مسألة سلطة ومسؤولية تاريخية عن مصير بلد كامل.

وهنا ينبغي أن نطرح الأسئلة التي لا يجوز تجاوزها:

ماذا فعلت الحركة الإسلامية بالدولة السودانية خلال ثلاثين عاماً؟

ماذا فعلت بمؤسسات الخدمة المدنية والجيش والشرطة والقضاء؟

كيف تعاملت مع التعدد الثقافي والاجتماعي والسياسي في السودان؟

ما مسؤوليتها عن الحروب الأهلية، وعن تفاقم أزمة الهوية، وعن إضعاف مؤسسات الدولة، وعن تحويل الولاء السياسي والتنظيمي إلى معيار للتمكين في مؤسساتها؟

هذه ليست اتهامات جاهزة، وإنما أسئلة تتعلق بتجربة سياسية حكمت البلاد، ومن حق السودانيين، بل من واجبهم، أن يطالبوا بإجابات عنها.

ثانياً: هل التضحيات تمنح الحصانة؟

تستدعي الكاتبة تضحيات رجال ونساء الحركة الإسلامية، وما تعرضوا له من اعتقال وملاحقة وتعذيب واستهداف.

وهذا جانب لا ينبغي إنكاره أو التقليل من شأنه. فالظلم لا يصبح مقبولاً لأن ضحيته ينتمي إلى تنظيم سياسي مختلف، والحقوق لا تتجزأ بحسب المواقف والانتماءات.

لكن ثمة خلطاً ينبغي الانتباه إليه: التضحية من أجل فكرة لا تعني بالضرورة أن الفكرة صحيحة، كما أن التعرض للاضطهاد لا يمنح صاحبه حصانة من المساءلة عن أفعاله عندما يصبح في موقع السلطة.

لقد عرفت الحركة الإسلامية نفسها موقعين مختلفين في التاريخ السوداني: موقع المعارضة والملاحقة قبل الوصول إلى السلطة، وموقع الحاكم وصاحب القرار بعد عام 1989.

ومن غير الموضوعي أن نتعامل مع المرحلتين باعتبارهما امتداداً واحداً من المظلومية.

فالذين تعرضوا للظلم يستحقون الإنصاف، والذين مارسوا السلطة يتحملون مسؤولية نتائجها. وقد يجتمع الأمران في التجربة الواحدة، لكن لا يجوز استخدام أحدهما لإلغاء الآخر.

ثالثاً: الثقة في القيادة ليست بديلاً عن التفكير النقدي

تدعو الأستاذة سناء الإسلاميين إلى الثقة في قيادتهم، وتذهب إلى أن القيادة بحكم موقعها تمتلك معلومات لا تتاح لجميع الأعضاء، وأن عدم معرفة التفاصيل لا يعني غيابها.

وهنا تكمن واحدة من أخطر إشكالات العقل التنظيمي المغلق.

فمن حق القيادة أن تحتفظ ببعض المعلومات التي تقتضي طبيعة العمل عدم إعلانها، لكن ليس من حقها أن تجعل السرية مبدأ دائماً يحول دون المساءلة والمراجعة.

الثقة لا تعني تعليق العقل، والانضباط التنظيمي لا يعني تعطيل التفكير المستقل، والقيادة ليست سلطة فوق النقد.

إن المؤسسات القوية لا تقوم على افتراض أن القيادة دائماً على صواب، وإنما على وجود آليات تسمح بمراجعة قراراتها وتصحيح أخطائها ومحاسبة المسؤولين عنها.

وإذا كان أعضاء التنظيم مطالبين بالثقة في القيادة، فمن حقهم أيضاً أن يسألوا: كيف اتخذت القرارات؟ وما نتائجها؟ ومن يتحمل مسؤولية الإخفاقات؟

إن تحويل الأسئلة إلى مظاهر لسوء

التضحية من أجل فكرة لا تعني بالضرورة أن الفكرة صحيحة

الثقة لا تعني تعليق العقل، والانضباط التنظيمي لا يعني تعطيل التفكير المستقل.



الظن، والتعامل مع النقد باعتباره تهديداً لوحدة الصف، هو أحد المداخل التي تقود التنظيمات إلى الانغلاق والعجز عن تجديد نفسها.

رابعاً: هل المشكلة في الخصوم أم في طبيعة التجربة؟

تقدم الكاتبة الحركة الإسلامية باعتبارها كياناً تعرض على مدى تاريخه لاستهداف داخلي وخارجي، وتربط بين محنة 2019 والحرب الراهنة وما تعتبره مخططاً لإقصاء الإسلاميين من المشهد السوداني.

لكن هذه القراءة تختزل أزمة الحركة في عداء الآخرين لها.

والحقيقة أن الحركة الإسلامية مطالبة أولاً بمواجهة أسئلة تجربتها الذاتية، بدلاً من تفسير كل ما يحدث لها باعتباره مؤامرة تستهدف وجودها.

فالسؤال ليس فقط: لماذا يعادي الآخرون الإسلاميين؟

بل أيضاً: لماذا وصلت العلاقة بين الحركة الإسلامية وقطاعات واسعة من المجتمع السوداني إلى هذا المستوى

التاريخ ليس ملكية خاصة لجماعة سياسية.

الذين تعرضوا للظلم يستحقون الإنصاف، والذين مارسوا السلطة يتحملون مسؤولية نتائجها

من الاستقطاب وانعدام الثقة؟

ولماذا تحولت تجربة كان خطابها المعلن يقوم على الإصلاح والتجديد والعدالة إلى تجربة ارتبطت في الذاكرة السياسية السودانية بالتمكين والإقصاء والصراع على السلطة؟

وهل يمكن فصل الحرب الراهنة عن التاريخ الطويل لأزمة الدولة السودانية، بما في ذلك مسؤولية الأنظمة السياسية المتعاقبة عن عسكرة الحياة العامة وإضعاف المؤسسات الوطنية؟

إن معالجة هذه الأسئلة لا تعني تحميل الإسلاميين وحدهم مسؤولية كل أزمات السودان، لكنها تعني رفض إعفاء أي قوة سياسية حكمت البلاد من مسؤوليتها التاريخية.

خامساً: السودان ليس ملكاً للحركة الإسلامية ولا لغيرها

تبدو الدعوة إلى المحافظة على الإرث التنظيمي وكأنها الغاية الأساسية التي ينبغي أن ينشغل بها الإسلاميون في هذه اللحظة.

لكن السودان يواجه سؤالاً أكبر من مستقبل أي تنظيم سياسي: كيف نعيد بناء الدولة الوطنية؟

لقد أثبتت التجربة السودانية أن أزمة البلاد لا تكمن فقط في تعاقب الحكومات، وإنما في طبيعة الدولة التي ظلت تتعامل معها النخب السياسية باعتبارها غنيمة للمنتصر، ومصدراً للنفوذ والامتيازات، وأداة لإخضاع المجتمع.

وقد كانت الحركة الإسلامية، خلال سنوات حكمها، جزءاً أساسياً من هذه المعادلة.

ومن هنا فإن المطلوب ليس أن تستعيد الحركة الإسلامية ذكاء أسلافها التنظيمي، أو أن تحافظ على تماسك صفها فحسب، وإنما أن تمتلك الشجاعة الفكرية والأخلاقية لمراجعة تجربتها في الحكم، والاعتراف بأخطائها، والتخلي عن فكرة امتلاك الحقيقة أو الوصاية على المجتمع.

فالدولة ليست تنظيماً، والمواطنة ليست عضوية سياسية، والوطن ليس إرثاً تتوارثه الأجيال داخل جماعة بعينها.

أخيراً: أي إرث نريد أن نحافظ عليه؟

إن السودان لا يحتاج إلى تنظيمات تتقن المحافظة على إرثها التنظيمي بقدر ما يحتاج إلى قوى سياسية تتعلم من أخطاء تاريخها، وتدرك أن مستقبلها لا يُبنى على استدعاء المظلوميات أو استثمار التضحيات أو المطالبة بالثقة المطلقة في القيادة.

إذا أراد الإسلاميون أن يكونوا جزءاً من مستقبل السودان، فعليهم أن يجيبوا عن أسئلة الماضي قبل أن يطالبوا الآخرين بالاعتراف بإرثهم.

ليس المطلوب منهم التخلي عن معتقداتهم أو إقصاء أنفسهم من الحياة السياسية، بل المطلوب أن يقبلوا بقواعد الدولة الوطنية الحديثة: المواطنة المتساوية، والتداول السلمي للسلطة، واستقلال المؤسسات، وسيادة القانون، وحق المجتمع في محاسبة من يحكمه.

إن أعظم إرث يمكن أن تتركه أي حركة سياسية ليس عدد سنوات بقائها، ولا حجم تنظيمها، ولا قدرتها على الصمود أمام خصومها، وإنما ما تتركه من أثر إيجابي في حياة الناس، وما تضيفه إلى بناء الدولة والمجتمع.

فلا تسألوا فقط كيف تحافظون على ما ورثتموه من أسلافكم، بل اسألوا: ماذا ورث السودان من تجربتكم؟

ذلك هو السؤال الذي ينبغي أن يبدأ منه أي حديث جاد عن المستقبل.

القيادة ليست سلطة فوق النقد.

تحويل الأسئلة إلى مظاهر لسوء الظن هو أحد المداخل التي تقود التنظيمات إلى الانغلاق.

حكاية من بيئتي (47)

أب كـــــدوس



محمد أحمد الفيلابي

البيئة لا تمنح الناس المواد وحدها، بل تمنحهم الأفكار أيضاً.

من بين دكاكين ذلك الزقاق في السوق القديم، تعودت أن أتوقف عند أكثرها التصاقاً بالمنتجات التراثية، حيث صديقي (التشكيلي الشعبي) كما أسميه، وقد ورث المحل أباً عن جد، ولم تفلح محاولات الأسرة لدفعه لبيعه أو تحويله إلى محل يدر عائداً مجزياً كما فعل الكثيرون من أصحاب المحلات.

تستوقفني حوارات صديقي مع زبائنه وأغلبهم من سكان القرى البعيدة حول المدينة، وبينهم بدو. وهذا اليوم أدهشني سؤال أحدهم:

- عندك حماميس وكدايس؟

أبديت دهشتي لأن المحل لا يبدو أنه يبيع الحيوانات الأليفة، فأومأ لي صديقي ضاحكاً وهو يستخرج من أحد جولات الخيش (قلّاية بن) من ذلك النوع ذي الحواف المتعرجة، فأعدت المسمى في عقلي سريعاً إلى أصل الفعل، ففي المقلاة يتم تحميص حبات البن، لذا تتخذ مسمّى (حمّاصة)، وكما تعودنا حين نقلب الصاد سيناً، نجد أنها أصبحت حماسة، وقد أجاز هذا البدوي لنفسه جمعها (حماميس). أما جمع التكسير أو (التدمير) الآخر فهو كدايس والتي ظهر بأن مفردها (كدوس)، وقد جاء به صديقي من صندوق كرتوني قديم من على أحد الأرفف. وكان من النوع الطيني قصير الأنبوب.

هو (الغليون) في بلاد الشام ومصر وعمان، وقد شهدنا النسخة الأنيقة منه التي ما كانت تفارق يد عمنا إبراهيم باشا، وهو أحد رموز قريتنا، وله معه حكايات. وهو (المدواخ) عند الإماراتيين، و(المشرعة) في اليمن، و(السبسي أو السبيسي) في الجزائر وتونس، و(الكدوس) عند السودانيين، لذا يلقبون عمنا إبراهيم بـ(أب كدوس) رغم أنه يفضل أن يسميه (الغليون)، مثلما يفضل أن ينادى (إبراهيم باشا)، فقد جاء من هناك بالطربوش والغليون وعدد من الكلمات الغريبة على أهلنا.

لكن.. كيف بهذا البدوي وأولئك الذين نقل عنهم عمنا (أب كدوس) يتفقون في هذه العادة، رغم أنهم يعيشون في مجتمعات بعيدة من بعضها، بل تكاد تكون معزولة عن بعضها؟

يقول علماء الأنثروبولوجيا أن مثل هذه الظاهرة تعرف باسم (التطور الثقافي الموازي)، أو (التقارب الثقافي)، حيث يجتمع البشر على عادات متشابهة دون تواصل بينهم، لأنهم يملكون نفس العقل البشري، ويواجهون نفس التحديات البيئية، ويتعاملون مع نفس المواد الطبيعية التي تفرض طريقة استخدامها. ذلك وفقاً لعدة عوامل من بينها وحدة العقل البشري، حيث أن جميع البشر، بغض النظر عن عرقهم أو مكانهم، يملكون نفس الجهاز العصبي والتركيبة النفسية. وأن لهم نفس الغرائز والاحتياجات كالرغبة في التهدئة، وتغيير الحالة المزاجية أو العلاجية، وممارسة الطقوس الجماعية. بل حتى التفكير حيث يسود مفهوم أن التفكير

المنطقي البشري متشابه؛ فإذا وضعت إنسانين في بيئتين متشابهتين مع نفس الأدوات، فمن المحتمل جداً أن يصلا إلى نفس الاختراع.

وهناك من العوامل ما يتعلق بطبيعة المادة والفيزياء التي تفرض الحل، إذ أنه عندما تكتشف مجتمعات مختلفة نباتاً له تأثير معين عند حرقه واستنشاقه، فإن القوانين الفيزيائية تفرض طريقة الاستخدام. إذ أن هذا التصميم الميكانيكي البسيط لـ(الغليون) هو أسهل وأقرب وسيلة هندسية لتدخين عشب جاف، دون التعرض لاحتراق الشفاه باستخدام تقنية (المبسم الطويل)، وكذا الحال مع اختيار الفخار لأن الطين والنار متوفران في كل مكان. ولعل هذه العلاقة القديمة بين الإنسان والبيئة هي التي جعلت الشعوب المتباعدة تبتكر أدوات متشابهة. فالبيئة لا تمنح الناس المواد وحدها، بل تمنحهم الأفكار أيضاً. ومن الطين خرجت الأواني والجرار والكدوس، ومن الخشب صُنعت الأبواب والمجاديف والعصي، ومن سعف النخيل نُسجت الحبال والقفاف. وحيثما تشابهت المواد وتشابهت حاجات البشر، تشابهت الحلول وإن اختلفت الأسماء واللهجات. لذلك اهتدت عقول بشرية مختلفة بشكل مستقل إلى الغليون.

والأمر في منتهاه فيما يتعلق بالتشابه في العادات والابتكارات بين الشعوب المعزولة هو نتيجة التقاء عقل بشري واحد مع قوانين طبيعية وحاجات بيولوجية واحدة. ولو أنني ذكرت هذا للسيد (إبراهيم باشا) لاستشاط غضباً، مثلما يغضب حين يناديه أحد بـ(أب كدوس)، ذلك رغم أنه رأي البدو حين يزورون قريتنا كيف يحشون غلاييهم بالتمباك الخام، ويدخنونه في متعة ظاهرة. أما هو فقد ظل يعده قطعة اكسسوار مكملة لزينته، يجعل من طقس تدخينه، ومن قبل إعداد الغليون وإعادته إلى العلبة المخملية ما يشبه (البريستيج) المصاحب للجلسة المميزة، والأزياء المهندمة وطريقة الكلام التي تشي بشيء من التعالي، أو ما يمكن تسميته بـ(قلق الصعود الاجتماعي). فالرجل الذي يخرج من بيئة ريفية ويعيش سنوات في بيئة أكثر تحضراً لن يعود يكتفي باستخدام الأشياء لوظيفتها الأصلية، بل يحولها إلى علامات رمزية على المكانة. فالغليون عند (السيد إبراهيم باشا) لم يعد أداة تدخين، بل صار جزءاً من المسرح الاجتماعي الذي يقدمه للآخرين المتمثل في العلبة المخملية، وتهيئة لحظة التدخين، والتباهي بنوع التبغ المستورد، بجانب الهيئة المهندمة وأسلوب الكلام، أي العناصر التي تؤدي وظيفة التأكيد المستمر أنه ليس مجرد ابن قرية عادي.

لهذا يغضب عندما يُنادى بلقبه الشعبي «أب كدوس». فاللقب يعيده فوراً إلى الجذر الذي يحاول تجاوزه. الاسم الشعبي يذكره بالماضي الريفي، بينما هو يريد أن يُرى بوصفه «السيد إبراهيم باشا»، أي الشخصية التي أعاد تشكيلها في المدينة. ومن الناحية النفسية، فإن هذا التعالي ليس بالضرورة دليلاً على شعور حقيقي بالتفوق، بل قد يكون تعبيراً عن هشاشة داخلية خفية. فالإنسان الواثق من مكانته لا يحتاج إلى كثرة الإشارات التي تثبتها. أما الذي يشعر دائماً بأن عليه الدفاع عن صورته الجديدة، فإنه يحول أبسط الممارسات اليومية إلى طقوس استعراضية. إذ يبدو أنه منشغل بالفوارق والمراتب والرموز التي تميز جماعة عن أخرى. ولعل أكثر ما يميز ابن الريف العائد

الإنسان الواثق من مكانته لا يحتاج إلى كثرة الإشارات التي تثبتها.

حيثما تشابهت المواد وتشابهت حاجات البشر، تشابهت الحلول وإن اختلفت الأسماء واللهجات.



هو أنه يعيش بين عالمين، إذ يراه الريف متحضراً أكثر من اللازم، بينما لا تراه المدينة ابنها الكامل. فيصبح الواحد من هؤلاء أسيراً لمحاولة إثبات ذاته للطرفين معاً. ومن هنا تتولد المبالغة في الأناقة، والعناية بالبروتوكولات الصغيرة، والحساسية تجاه الألقاب الشعبية، والتشبث بالهيبة الرسمية.

هل يدخن إبراهيم باشا الغليون ليستمتع بالدخان، أم ليرسم مسافة تفصله عن ماضيه؟

لماذا نجده دائماً في حالة خوف أن تضيق تلك المسافة، لهذا يحيط نفسه بالمزيد من الطقوس والأناقة والهيبة اللفظية، كأنما يخوض معركة هادئة ضد الجذور التي لا تكف عن مناداته باسمه القديم: «أب كدوس». كأنما يعيش صراعاً بين قريتين تسكنان داخله.. قرية خرج منها، وقرية متخيلة يريد أن ينتمي إليها.

وأمثاله بيننا بلا حصر.

بالرغم من الاتهام الملاحق لنا بأننا أمة لا تدون وتكتفي بتداول المعارف والحكايات شفاهة، إلا أن البعض يقول إن الغليون ونبات التبغ دخلا إلى السودان في أواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر الميلادي عبر القوافل التجارية وحركة التنقل بين دول غرب وشمال إفريقيا. وتطور تاريخ التدخين والغليون في الثقافة السودانية عبر عدة محطات. إذ تشير المصادر التاريخية إلى أن

الغليون عند السيد إبراهيم باشا لم يعد أداة تدخين، بل صار جزءاً من المسرح الاجتماعي.

الاسم الشعبي يذكره بالماضي الريفي، بينما هو يريد أن يُرى بوصفه السيد إبراهيم باشا.

القيادة ليست سلطة فوق النقد.

تحويل الأسئلة إلى مظاهر لسوء الظن هو أحد المداخل التي تقود التنظيمات إلى الانغلاق.

التبغ وعادات تدخينه انتقلت من قارة أمريكا إلى أوروبا، ومنها إلى دول غرب إفريقيا (مثل تمبوكتو). ومن تلك المناطق، انتقل مع حركة الحجيج والتجار والرحالة إلى السودان. وفي تلك الحقبة، انتقلت هذه العادة أيضاً إلى شمال إفريقيا والمغرب عبر تجار سودانيين. حتى أن البعض يربط اسم (التمباك) بـ(تمبوكتو).

أما لفظة (الكدوس) فيقال أنها تعود إلى اللفظة اليونانية القديمة (قادوس)، والتي تعني الأنبوبة أو الجرة، وهي ذات الكلمة المستخدمة لوصف أوعية الفخار في الساقية السودانية. كما يُطلق على التبغ المستخدم في الـ(الكدوس) التقليدي في بعض المناطق البدوية والتقليدية اسم (القامشة). وتوسع استخدام الغليون التقليدي والشيشة بشكل ملحوظ خلال عهد الحكم التركي المصري في السودان (بداية من عام 1821م)، حيث كان الجنود الأتراك والمغاربة والإغريق يحملون أدوات التدخين الخاصة بهم كجزء من عاداتهم اليومية.

لم تفلح محاولات الحد من العادة، حيث يذكر الباحث تاج السر عثمان «اتخذت الدولة المهدية التي حكمت السودان في الفترة من 1881 إلى 1898 قرارات تتعلق بالبنية العلوية الثقافية والاجتماعية للقبائل، وذات جذور راسخة في حياة وتقاليد الناس مثل منع الغناء والرقص والطبول والنحاس وضرب المزامير ومنع الألعاب مثل الطاولة والطاب، إضافة إلى منع التمباك والتبغ.... وعلى رغم الجلد والقمع، فإن الواضح أن تلك العادات كانت مستمرة، مما يشير إلى أن القضايا التي تتعلق بالبنية الثقافية من المستحيل إزالتها بقرارات أو قوانين وعقوبات، وإنما تحتاج مواجهتها إلى تنمية وتطوير عادات ثقافية بديلة». ومع الوقت، تراجع استخدام (الكدوس) في أجزاء واسعة من السودان ليحل محله السجائر، ويسجل التمباك انتشاراً أوسع، حتى أن دراسة أجرتها كلية طب الأسنان بجامعة العلوم الطبية (2014) قالت أن 24% من جملة سكان المدن، و32% من سكان القرى يتعاطون التمباك.

وظل (الكدوس) أداة تدخين تقليدية شائعة في أرياف السودان ووسط بعض القبائل البدوية لفترات طويلة. وتأثرت به الثقافة الشعبية حتى ضُربت به الأمثال الشعبية مثل المثل الشهير حول انكسار قشة تنظيف الكدوس لضرب المثل بمن ينشغل بصغائر الأمور وقت المصائب الكبرى. إذ يقال أن أحدهم كان ينظف (الكدوس) بقشة فانكسرت في الأنبوب، وأعيته الحيلة لإخراجها، وحينها جاءت إليه زوجته باكية تخبره بوفاة أمها، فقال لها وهو في شغل عنها «انتي في أمك الماتت.. ولا كدوسي الانكسرت فيه قشة ده؟

وأنا أغادر دكان صديقي ذلك اليوم، كنت أفكر في أن الأشياء التراثية التي تبدو ساكنة فوق الأرفف ليست مجرد مقتنيات قديمة، بل صفحات من كتاب البيئة المفتوح. فالإنسان لا يصنع تراثه بعيداً عن الطبيعة، وإنما ينسجه من عناصرها، ثم يتركه شاهداً على قصة طويلة من التعايش بين العقل البشري والأرض التي عاش عليها. أما عمنا إبراهيم باشا، فلعله سيبقى متمسكاً بغليونه مع علبته المخملية الأنيقة، رافضاً لقب (أب كدوس)، غير مدرك أن الكدوس نفسه قد أصبح جزءاً من الحكاية التي خلدت اسمه في القرية.

وإلى اللقاء في حكاية جديدة من بيئتي.

وشوشني العبير



السر السيد

الأغنية السودانية رفيق حميم للسودانيين في حياتهم اليومية بحلوها ومرها.

الأغنية السودانية في أغلبها؛ «شعبية» و«حديثة»؛ عامية وفصيحة؛ غنية بالمعارف والأخيلة المتجاوزة، كما أنها تتوفر على مقدرة خلاقة في الحفر في الأساليب البديعة، وفي الحفر في ابتكار العناوين الموحية المخلقة بقدر متساوق بين الغموض والوضوح، البساطة والتعقيد.

من عناوين الأغاني السودانية التي تشي ببعض ما ذهبنا إليه نجد، على سبيل المثال، أغنيات «زورق الألحان»، و«الفراش الحائر»، و«المسافة»، و«فلق الصباح»، و«حروف للعزيزة»، وغيرها؛ لذلك كانت الأغنية ولا زالت رفيقاً حميماً للسودانيين في حياتهم اليومية بحلوها ومرها، بل كانت مرتكزاً أصيلاً من مرتكزات أمنهم الشخصي والمجتمعي، بفيوضاتها المتنوعة التي تنهمر على حقول وجداناتهم وأرواحهم وأجسادهم، فتمنحها الاخضرار والتفتح.

وشوشني العبير أو (الحرير) كما سماها شاعرها؛ أغنية كتبها الشاعر الشفيف الغريد أبو آمنة حامد، وغناها الفنان المعتق البلبل الصداح صلاح ابن البادية، وسجلتها الإذاعة القومية في سبعينيات القرن الماضي، ونشرتها في القرى والحضر.

الحرير؛ الأغنية المكرسة بكامل بهائها ونصاعتها؛ مفردةً، وصوراً، ولحناً، وأداءً، في مديح «الأنوثة»؛ تبدأ بصورة شعرية ناعمة مفعمة بالتوتر إلى حدود ما يقترب من النشوة، هي (وشوشني العبير)، والتي عندها ومنها، واتكاءً على ما ترن به مفردة وشوشني من جرس يصنع الرعشة، وما تعنيه من معنى يجمع بين الهمس بالكلام والإغراء؛ ينفجر فضاء الأغنية موزعاً بين حوارية صوت الكورس «ثنائي النغم»، وصوت المغني والموسيقى المصاحبة وكلام الشاعر والمستمع/المستمعة؛ فنلمس الأنوثة في صفائها؛ ليس فقط في تمظهرها في حبيبة الشاعر، وإنما في انسرابها في الوجود كله؛ فالأنوثة التي تمدحها الأغنية تبدأ من الحبيبة ولا تنتهي عندها، مصورة بخيال صوفي جامح ما تعيشه مفردات الوجود من تآزر وتكامل وتحالف ينهض على المحبة ويفيض بها؛ فبين بكاء الشاعر/العاشق عندما وشوشه العبير وارتعشت بكفه يد الحرير وحتى بكائه:

(وشوشني العبير فانتشيت
ساقني الهوى فما أبيت
يد الحرير ارتعشت بكفي..
بكيت
بكيت من رعشتها
بكيت).

وحتى بكائه من رقة الغيثار الذي يبكي حنيناً:

(فإن روى الغيثار
سر حبي
قولوا له ما قلت
ما رويت
لكنه حين بكى
بكى حنيناً
بكيت من رقته

كانت الأغنية مرتكزاً أصيلاً من مرتكزات الأمن الشخصي والمجتمعي.



بكيت).

ومن هناك إلى هنا، وحيث لا هنا ولا هناك، تضج الأغنية ابتهاجاً وحناناً وأنوثة تزحزح الجسد الأنثوي عن صورته النمطية وتصعد به عالياً.. عالياً؛ فنرى حبيبة الشاعر/ العاشق؛ صبية يشتهيها العطر، وهي أغرودة للعذارى ورنة الأفراح، وهي أنيقة العطايا، وهي العبق الصادح، وهي محراب العاشق، بل مدينته التي مشى في دروبها وسافر في عيونها دهوراً؛ لذلك أضحت عنده سؤالاً أبدياً ووجودياً، فهو يحتويها ولا يحتويها؛ وهو يحكي عنها محتمياً بتشظيها في العطر وفي الموسيقى وفي العبير وفي الحرير وفي العبق وفي الليل؛ ومع ذلك لا يبوح بحبها الكلي العميق؛ وكيف له أن يبوح؟؟ وهو (القاعد على اللهب)، وحبيبته كما جاء في بعض ما حُكي غيمة في فضاء الأنوثة المتوهج تستقي منه وتسقيه.

(حبيبتي أغرودة العذارى
ورنة الأفراح إن غنيت
حبيبتي أنيقة العطايا
تهمي هوى إذا أنا هميت
أجمل منها ما احتوى فؤادي
العبق الصادح
ما احتويت).

وشوشني العبير أو «الحرير»؛ وبالنظر إليها في سياق الحياة الاجتماعية والثقافية في السودان، تكشف عن مدى الاستنارة وسعة الخيال والأفق الذي كنا نتوفر عليه، وتكشف من جانب آخر عن مدى الجدب وضيق الخيال وتمدد القبح والبؤس الذي نعيشه الآن؛ ومن منا في مقدوره أن ينسى عمليات «الختان الفرعوني» التي طالت الكثير من الأغنيات السودانية، ومن بينها هذه الأغنية ذات يوم، وجروحها لما تندمل.. من منا؟؟

لكن، وبرغم كل ذلك، ظل الغناء واحداً من روافد نهر المقاومة الصافي الذي يشرب منه شعبنا، فتبتل عروق الأمل والأحلام الفصيحة.

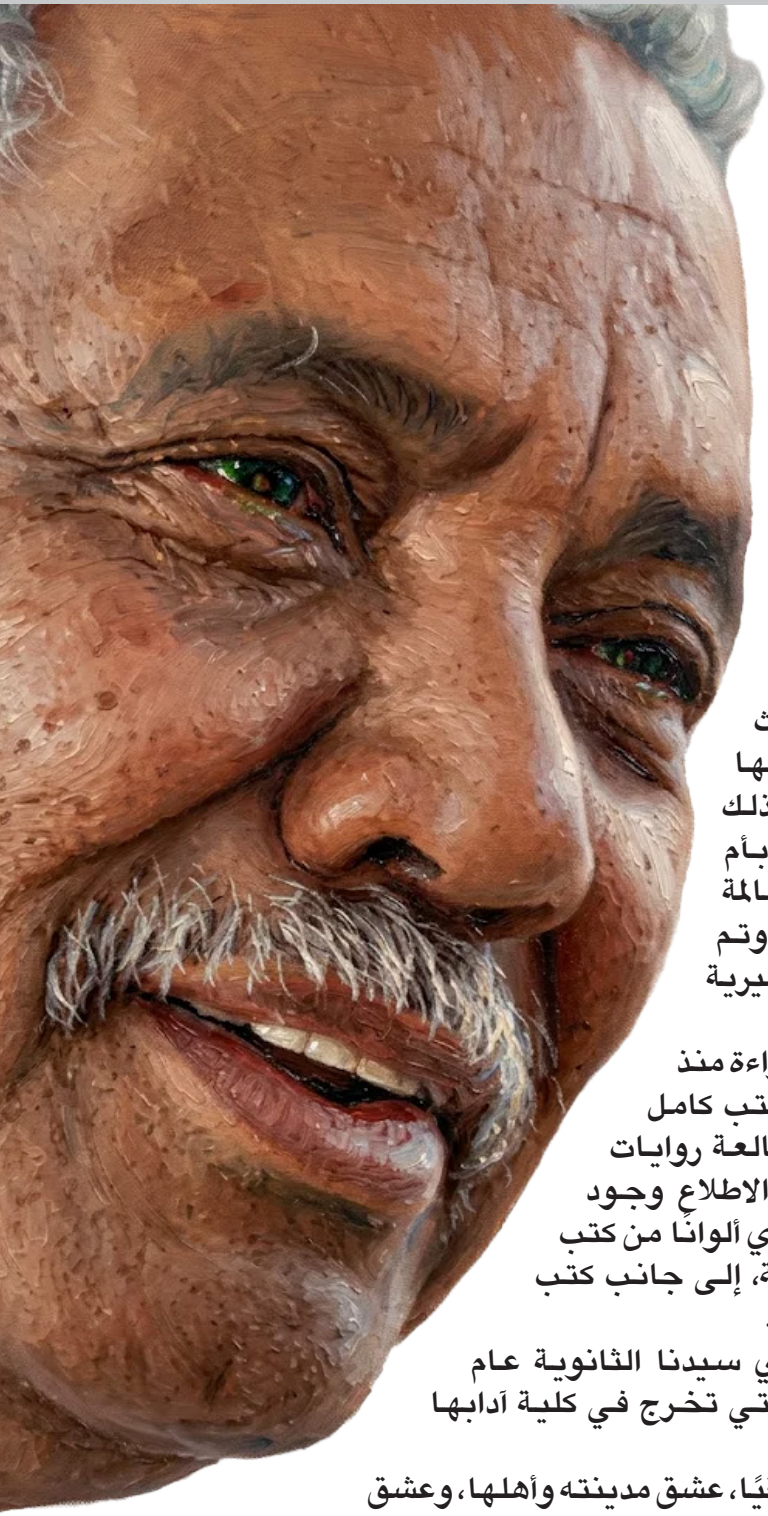
الأنوثة التي تمدحها الأغنية تبدأ من الحبيبة ولا تنتهي عندها.

علاقة محجوب شريف ببروف علي المك



أمير أحمد السيد

الأغنية السودانية رفيق حميم للسودانيين في حياتهم اليومية بحلوها ومرها.



محجوب شريف

تحدثنا في الحلقة الماضية عن علاقة محجوب شريف بعبد الكريم ميرغني والرثائية التي كتبها في رحيله، وفي هذه الحلقة نتحدث عن علاقة محجوب بالبروفيسور علي المك.

وهو من مواليد أم درمان عام 1937. أُلحق بكتاب ود المصطفى، ثم انتقل إلى مدرسة أرقو الأهلية، مقر عمل والده الذي كان يعمل بالقضاء الشرعي، وتم تحويله إلى مدرسة الفاشر الأولية، حيث نُقل والده للعمل بمحكمتها الشرعية، ثم انتقل بعد ذلك ليستقر بمنزل الأسرة بأم درمان، وأُلحق بمدرسة المسالمة ليكمل فيها الصف الرابع، وتم قبوله بمدرسة أم درمان الأميرية الوسطى عام 1947.

بدأ اهتمامه بالعمل والقراءة منذ الصغر، حيث قرأ كل ما كتب كامل كيلاني، وكان شغوفًا بمطالعة روايات الهلال، وقد شجعه على الاطلاع وجود مكتبة أبيه التي كانت تحوي ألوانًا من كتب الثقافة الإسلامية والعربية، إلى جانب كتب الفقه والشريعة الإسلامية.

ثم التحق بمدرسة وادي سيدنا الثانوية عام 1951، فجامعة الخرطوم التي تخرج في كلية آدابها بمرتبة الشرف.

كان علي المك إنسانًا حقيقيًا، عشق مدينته وأهلها، وعشق

البسطاء من الناس، لذا، وعندما خرج محجوب من المعتقل، كانت أشعاره وسيرته العطرة قد وصلت إلى مسامع علي المك، الذي أُعجب به بشدة وبأشعاره وبساطته وحبه للناس. كانت كلها قواسم مشتركة جعلت علي المك يسعى للقاء محجوب، وانتهز أكثر من فرصة للجلوس معه والحديث حول كثير من القضايا، ودخل معه في حوارات وذكريات وملاحظات، وكان محجوب سعيدًا أيما سعادة بهذه العلاقة وبهذه الشخصية السودانية الأصيلة.

وقد كان علي قد سبق له أن التحق بالحزب الشيوعي، لذا نجده قد تأثر كثيرًا بالمعاني التي يعبر عنها محجوب، والتي تمجد الصمود والبسالة عند الشيوعيين، خصوصًا عند سماعه:

الفارس معلق ولا الموت معلق
حيرنا البطل يا ناس الحصل
طار باي حبله حلق
فج الموت وفات خلى الموت معلق
بين أيدينا بان وسط الناس نذل
بالحزب الشيوعي

فقال وقتها لمحجوب: (ياخي أنا بعد إعدام عبدالخالق قلبي خف، لكن والله ثبت لي قلبي).

التقى أيضًا علي المك بمحجوب شريف في عشق مدينة أم درمان بعراقتها وأصالتها، بطينها وترابها وإنسانها، بحبها واحتوائها للجميع من الجنوب والشمال، من الغرب والشرق، بإثنياتها وثقافاتها وفكرها وأدبها وتأدبها. عاشوا فيها ومشوا في أزقتها وأحيائها وخيرانها، وهاموا بها حبًا وعشقًا وولهًا، فأكلوا فيها الكسرة والقراصة والعصيدة والنعيمية والتقلية والمرس والكول والكجيك، وكانوا أصدقاء للسمكري والحداد والنجار والجزار والخضرجي والحمال. كل الناس أحباء وأصدقاء، هكذا كانوا على علاقة حب بالفئات الشعبية التي تبادلهم نفس الحب.

والملاحظ أن علاقات محجوب شريف كلها كانت مع أفراد أو مجموعات اتفقوا على حب الوطن والشعب.

وفي 1992/10/11 رحل عنا الأديب الأريب الإنسان علي المك، ووُوري الثرى بمقابر البكري بأم درمان، فكتب صديقه محجوب شريف يرثيه فقال:

يوم داك الصباح البكري هاج وماج
مدنا من تراب قد جينا فوق أمواج
يا مك الحديث الكلام دراج
الحبر مامهماج
ودباب السنط والدكة والنفاج
والحوش الوسيع للساكنين أفواج
اللمة التي ربت جنا المحتاج
النار الدغش والريكة جنب الصاج
الشاي باللبن براده لابس تاج
صينيته الدهب
ترقش كبابي زجاج
والسكسك المنضوم
حول الجبينة نجوم
والفنجَرية تقوم
تقهوج الحجاج
طق طراق يا بن القهوة كيف ومزاج
طق طراق يا بن خلي النعدل الرأس
ونحصل التراموای



بروف/ علي المك

جمع محجوب شريف وعلي المك حب أم درمان والناس والوطن.

أعجب علي المك بأشعار محجوب وبساطته وحبه للناس.



بترت المسيّرات ساقيه وهو يبيع العدس في الخرطوم..

رسالة مفاجئة من فينيسيوس جونيور تعيد الحياة لطفل سوداني بترت الحرب ساقيه!





نوال المقحفي
bbc -

في غرفة مظلمة في العاصمة المصرية القاهرة، يرفع صبي في الثالثة عشرة من عمره نظره إلى شاشة التلفاز، وبالكاد يطرف بعينيه.

تومض الشاشة ويظهر نجم نادي ريال مدريد وجناحه المتألق، فينيسيوس جونيور، مخاطباً الصبي مباشرة باللغة العربية: «زاهر، محبة» - مرحباً زاهر.

لا يكاد زاهر يتحرك، واتسعت عيناه وركزتا على لاعب كرة القدم المفضل لديه.

كنا قد التقينا زاهر للمرة الأولى قبل عام، بين أنقاض العاصمة السودانية الخرطوم، كان طفلاً صغيراً هادئاً، حفرت الحرب ندوبها فيه، وواحداً من بين ملايين الأطفال الذين تبدلت حياتهم بالكامل منذ اندلاع القتال عام 2023 بين جيش البلاد وقوات الدعم السريع.

وتقول منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، إن ما يزيد على 17 مليون طفل في السودان يحتاجون حالياً إلى مساعدات إنسانية، وتضيف أنها تمكنت من التحقق من مقتل أو إصابة نحو 4300 طفل، مع اعتقادها بأن العدد الحقيقي يفوق ذلك بكثير.

كان زاهر قد فقد ساقيه جرّاء هجوم بطائرة مسيّرة، وفي ظل محدودية إمكانية حصوله على العلاج المتخصص، ظل يحلم باليوم الذي يتمكن فيه من المشي ولعب كرة القدم مجدداً.



وبعد أكثر من عام، استقبلنا زاهر بعناق حار، كما عانقتنا والدته حبيبة أثناء زيارتنا له في شقة في القاهرة.

أصبح الصبي، الذي نتذكره خجولاً ومنعزلاً، شخصاً آخر الآن مختلفاً، واثقاً بنفسه، مشاكساً، لا تفارق الابتسامة وجهه، وها هو يقف منتصباً على ساقين اصطناعيتين جديدتين.

أصبحت القاهرة وطناً له منذ نحو عام، وهنا خضع لعملية جراحية، وقضى شهوراً في إعادة التأهيل، وأصبح الآن قادراً على المشي وركل الكرة مجدداً.

عندما التقينا زاهر في عام 2025، أخبرَنا أن لاعب كرة القدم المفضل لديه هو فينيسيوس جونيور، وتمكنّا من إيصال هذه المعلومة إلى نجم ريال مدريد، الذي أعرب عن رغبته في إرسال رسالة شخصية مصورة تحمل إليه كل الدعم والمساندة، وبعد أن التقينا مجدداً في القاهرة، اجتمعنا لمشاهدة الرسالة.

يستهل لاعب كرة القدم البرازيلي رسالته قائلاً: «علمت بقصتك، وأعرف مدى صعوبة الأشهر القليلة الماضية التي لا بد أنك عانيت خلالها».

وأصبح فينيسيوس صوتاً بارزاً لمكافحة العنصرية في كرة القدم ومساندة الأشخاص السود، وتظهر ابتسامة على وجه زاهر بينما يخاطبه اللاعب قائلاً: «أنت رجل أسود مجتهد، وآمل حقاً أن تحسن الاستفادة من ساقيك الاصطناعيتين الجديدتين، وأن تعود إلى لعب كرة القدم، وأن تصبح

كان زاهر قد فقد ساقيه جرّاء هجوم بطائرة مسيّرة

سعيداً، فأنت تستحق ذلك».

ثم وجّه إليه دعوة قائلاً: «أود أن أدعوك لحضور مباراة في مدريد. ويمكننا أن نقضي اليوم معاً».

تأثّر زاهر من هذه الكلمات، ونهض ثم غادر الغرفة، وبعد لحظات، عاد مرتدياً قميص كرة القدم الجديد الخاص بفينيسيوس جونيور، وأعرب عن أمله في أن يتمكن يوماً ما من الحصول على تأشيرة وقبول الدعوة.

ويقول: «أخبِروا فينيسيوس أنني أحبه، لقد رفعَت رسالته معنوياتي حقاً»، وتقول والدته حبيبة إنها تشعر «وكأن العالم كله يشجع زاهر، ويتمنى له النجاح».

طفولة حطمتها الحرب

فقد زاهر ساقيه عام 2024، عندما كان هو ووالدته عالقين في العاصمة السودانية الخرطوم، وكان جزء كبير من المدينة قد تحوّل إلى ساحة قتال، بعد أن دمرته المواجهات الدائرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

كما شهدت المدينة نقصاً في الغذاء والمواد الأساسية، ولم تكن الأسرة تمتلك المال الكافي للفرار. ولتأمين أسباب بقائها، اضطرت إلى بيع العدس في الشوارع.

وفي صباح أحد الأيام، وبينما كان زاهر ووالدته يعملان جنباً إلى جنب، استهدفت طائرة مسيّرة المكان.

وأوضحت حبيبة، العام الماضي: «نظرتُ إليه، فإذا به ينزف، وكان الدم في كل مكان».

أصابها المشهد بصدمة وحزن عميقين، وقالت: «كان يستيقظ ويسألني: لماذا سمحتِ لهم ببتر ساقيّ؟ ولم أكن أجد إجابة».

في تلك الفترة، كان زاهر يدفع كرسيه المتحرك بنفسه وسط أنقاض الحي الذي يسكنه، متجاوزاً سيارات محترقة ودبابات مهجورة ومنازل مدمّرة.

قبل اندلاع الحرب، كان زاهر مولعاً بكرة القدم، لكن بعد هجوم الطائرة المسيّرة، لم يعد بإمكانه اللعب إلا مستنداً إلى ركبتيه، في عملية مؤلمة عرّضته لخطر الإصابة بعدوى خطيرة.

وقال في ذلك الوقت: «أتمنى أن أحصل على ساقين اصطناعيتين، حتى أتمكن من لعب كرة القدم مع أصدقائي كما كنت أفعل سابقاً».

وبدا آنذاك أن تحقيق هذه الأمنية أمر مستبعد، بيد أن قصته تجاوزت حدود السودان، وعززت استجابة واسعة من الدعم والتعاطف من أشخاص في مختلف أنحاء العالم.

غرباء ساعدوه على استعادة قدرته على المشي

كانت من بين هؤلاء دينا لطيف، محامية تقيم في المملكة المتحدة وتنحدر من أصول سودانية، فبعد اطلاعها على تقرير بي بي سي، ساعدت في إطلاق حملة عبر الإنترنت، أسفرت عن جمع 45 ألف جنيه إسترليني (60 ألف دولار) لتغطية نفقات رعايته الطبية.

ولما تعذّر حصول زاهر على العلاج الذي يحتاج إليه داخل السودان، أصبح لزاماً عليه مغادرة البلاد، وهي مهمة لم تكن يسيرة على الإطلاق، فلم يكن زاهر ووالدته يحملان جوازَي سفر، كما كانت شهادتا ميلادهما قد فُقدتا خلال الحرب.

تمكّن زاهر ووالدته، بعد أشهر من الاستعداد والتخطيط، من السفر جواً إلى القاهرة، وهناك جرى تجهيز شقة لإقامتهما، وتوفير الطعام في ثلاجتها،

لم تكن أسرة زاهر تمتلك المال الكافي للفرار

كان زاهر مولعاً بكرة القدم، لكن بعد هجوم الطائرة المسيّرة، لم يعد بإمكانه اللعب

وترتيب المواعيد الطبية اللازمة لهما.

وللمرة الأولى منذ سنوات، لم يعد انشغالهما المباشر منصبّاً على مجرد كيفية النجاة والاستمرار في الحياة.

خضع زاهر لعمليات جراحية، أعقبها برنامج امتد أشهُراً من العلاج الطبيعي والتدريب على استخدام ساقيه الاصطناعيتين، كذلك تلقّى دعماً نفسياً لمساعدته على تجاوز الصدمات النفسية التي تعرّض لها والتعامل معها.

وتقول بنت المنى الطيب، إحدى الطبيبات المشاركات في رعايته: «كان خجولاً، ويعاني قدراً من الاكتئاب والحزن، وكان انتزاع ابتسامة منه أمراً يكاد يكون مستحيلاً، لكن تستطيعون الآن أن تروه وهو يضحك، لقد أصبح يتمتع بثقة كبيرة بنفسه».

ويرى مقربون منه أن التحول الذي شهده لم يقتصر على الجانب الجسدي، بل امتد بالقدر نفسه إلى حالته النفسية، وتقول دينا إن زاهر أصبح يتعامل مع الحياة بعزيمة وإصرار.

فرصة لاستعادة طفولته

خلال الوقت الذي قضيناه مع زاهر، كان يضحك ويمزح، محاولاً استعادة بعض ما انتزعته الحرب من سنوات طفولته.

إنه يتطلع بشغف إلى خوض تجارب جديدة، من ركوب الخيل إلى ركوب الدراجات، ويحلم بأن يصبح طياراً في شركة طيران، ولم يخض بعدُ مباراة لكرة القدم، لكنه ينتظر بفارغ الصبر أن يلعب مع أصدقائه عندما يعود إلى بلاده.

وبالنسبة إلى والدته حبيبة، فإن مشاهدة ابنها يستعيد ثقته بنفسه جلبت لها شعوراً بالغاً بالارتياح، غير أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء مستقبله وتعليمه، وإزاء الطريقة التي سيُستقبل بها في السودان، البلد الذي لا يزال غارقاً في أتون حرب أهلية.

جدير بالذكر أن حالة الطوارئ رُفعت في مدينتهم الأم، الخرطوم، بعد أن استعاد الجيش السوداني السيطرة عليها، إلا أن الدمار لا يزال يخيم على أنحاء العاصمة، بعد أن تحولت أبنية كثيرة إلى أطلال بفعل الحرائق والتفخّم والنهب.

ولا تزال المخاوف المتعلقة بالأمن قائمة، إذ يواجه 41 في المئة من سكان السودان مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، وفقاً لبيان صدر مؤخراً من الولايات المتحدة و30 دولة غربية أخرى، كما حذّر «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)» من احتمال وقوع مجاعة.

وتقول دينا: «أتمنى ألّا تتوقف قصة زاهر عند هذا الحد»، وتأمل أن تسهم رحلة تعافيه في تسليط مزيد من الضوء على معاناة آلاف الأطفال السودانيين الآخرين، وأن تجتذب التمويل اللازم لمساعدتهم، بعدما تعرّضوا لإصابات تركت آثاراً غيّرت مسار حياتهم.

عاد زاهر ووالدته إلى الخرطوم، ويأملان أن يتيح التحسن النسبي في استقرار المدينة إمكانية فحص ساقيه الاصطناعيتين وإجراء التعديلات اللازمة عليهما هناك، بما يتناسب مع نموه.

وعلى الرغم من الشعور بالأمان الذي وجداه في القاهرة، فقد ظل الحنين إلى منزلهما وأسرتهما وأصدقائهما حاضراً، وبينما مُنح زاهر فرصة لاستعادة طفولته، لا يزال ملايين الأطفال السودانيين الآخرين ينتظرون أن تتاح لهم الفرصة ذاتها.

طبيبة: «كان خجولاً، ويعاني قدراً من الاكتئاب والحزن

دينا: «أتمنى ألّا تتوقف قصة زاهر عند هذا الحد».